جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

(دراسة حالة جمعية ايثار لرعاية الايتام بالوادي 2008-2018)

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم السياسية تخصص: سياسة عامة

إعداد
رانيا عبد الباري
نجاح كعلة

اشراف:
ياسين شكيمة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ. حفيظة معمري	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	رئيسا
أ. ياسين شكيمة	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مشرفا ومقررا
أ. خير الدين عبادي	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2018– 2019م

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

(دراسة حالة جمعية ايثار لرعاية الايتام بالوادي 2008-2018)

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم السياسية تخصص: سياسة عامة

إعداد
رانيا عبد الباري
نجاح كعلة

اشراف:
ياسين شكيمة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ. حفيظة معمري	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	رئيسا
أ. ياسين شكيمة	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مشرفا ومقررا
أ. خير الدين عبادي	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2018– 2019م

شكر وتقدير

قال تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم (وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) سورة الشعراء: الآية 183.

وقال رسول الله صل الله عليه وسلم (من لا يشكر الناس لا يشكر الله) أخرجه الترميذي: 35/01 رقم 2020.

مصداقا للآية الكريمة وتصديقا لقول رسول الله صل الله عليه وسلم، يشرفني أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الفاضل "ياسين شكيمة" على قبوله الإشراف على هذا العمل العلمي، وعلى ما قدمه لنا من توجيهات ونصائح وملاحظات قيمة علميا وعمليا، كما أننا ممتنين له على ما أبداه من صبر وجهد وتضحيات خلال انجاز هذا العمل، فله منا أسمى عبارات التقدير والاحترام. كما أن الشكر موصول إلى أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي. ونخص بالشكر اللجنة العلمية الموقرة على قبولها الإشراف على مناقشة هذا العمل الاكاديمي فلهم منا جزيل الشكر والامتنان.

كما نتوجه بشكرنا لمن نعجز على إيفائهما حقهما الوالدين الكريمين وكل أفراد العائلة الكريمة.

وإلى كل الأصدقاء والزملاء وكل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو بعيد إلى كل هؤلاء التحية والتقدير.

قائمة المحتويات

شكر وتقدير.....أ

قائمة المحتويات.....ب

فهرس الجداول.....**ج**

فهرس الأشكال.....**د**

مقدمة.....**01**

مدخل منهجي ومفهومي ونظري.....**03**

أولا: مدخل منهجي.....**03**

ثانيا: مدخل مفهومي ونظري.....**06**

الفصل الأول: السياق العام للمجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر.....**16**

تمهيد.....17

المبحث الأول: مظاهر المجتمع المدني في الجزائر.....19

المطلب الأول: مكونات المجتمع المدني في الجزائر.....19

المطلب الثاني: سمات المجتمع المدني في الجزائر.....23

المطلب الثالث: وظائف المجتمع المدني في الجزائر.....26

المبحث الثاني: واقع التنمية المحلية في الجزائر.....29

تمهيد.....29

المطلب الأول: الأطراف المشاركة في صنع سياسة التنمية المحلية في الجزائر.....29

المطلب الثاني: أبعاد وأهداف التنمية المحلية في الجزائر.....33

المطلب الثالث: تنفيذ سياسات التنمية المحلية في الجزائر.....37

الفصل الثاني: دور جمعية إيثار لرعاية الأيتام في تحقيق التنمية المحلية في ولاية الوادي.....43

تمهيد.....44

المبحث الأول: التعريف بجمعية إيثار لرعاية الأيتام في الوادي.....45

المطلب الأول: نشأة جمعية إيثار لرعاية الأيتام وهيكلها التنظيمي.....50

المطلب الثاني: الإمكانيات المادية والبشرية لجمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي.....50

المطلب الثالث: الأهداف العامة للجمعية.....52

المبحث الثاني: برامج وسياسات التنمية المحلية لجمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي.....54

المطلب الأول: البرامج والمشاريع ذات الطابع الاجتماعي.....54

المطلب الثاني: البرامج والمشاريع ذات الطابع التنموي.....61

المطلب الثالث: أثر البرامج والمشاريع التنموية لجمعية إيثار على تحقيق التنمية المحلية في ولاية الوادي.....66

المبحث الثالث: تقويم دور جمعية إيثار لرعاية الأيتام في تحقيق التنمية المحلية في ولاية الوادي.....68

المطلب الأول: إنجازات جمعية إيثار لرعاية الأيتام في تحقيق التنمية في ولاية الوادي.....68

المطلب الثاني: التحديات والصعوبات التي تواجه جمعية إيثار في تحقيق التنمية المحلية في ولاية الوادي.....70

المطلب الثالث: توصيات لجمعية إيثار لرعاية الأيتام في تحقيق التنمية المحلية في ولاية الوادي.....71

الاستنتاجات:.....74

قائمة المراجع:.....79

الملخص باللغة الأجنبية (Abstract).....80

فهرس الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
(1)	عدد المكفولين منذ (2018/2008)	

فهرس الأشكال

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
(1)	الهيكل التنظيمي للجمعية	
(2)	كسوة العيد	
(3)	أضحية العيد	
(4)	الحقيبة المدرسية	
(5)	مركز إيثار النفسي	
(6)	الهيكل التنظيمي للجنة أسرة إيثار المنتجة	

مقدمة

أثرت المتغيرات التي شهدها النسق الدولي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والإجتماعية، حيث مهدت الطريق لتغيير العديد من المفاهيم التي كانت سائدة، هذا التغيير بطبيعة الحال كان له أثر على الواقع الجزائري خاصة بعد الانتقال من مرحلة الحزب الواحد إلى مرحلة التعددية الحزبية سنة 1989. ليظهر بعد ذلك موضوع مهم في الحياة الإجتماعية تتمثل في محاولة إشراك المجتمع في تدبير الشأن المحلي، وذلك عبر منظمات المجتمع المدني التي تعتبر القطاع الثالث الذي ينسق بين الدولة والمجتمع.

تعمل منظمات المجتمع المدني على التأثير في عملية صنع السياسات العامة فهي أداة لإيصال متطلبات واحتياجات المجتمع لصناع القرار السياسي، حيث لم يعد يقتصر دورها على المجال الإجتماعي فقط بل أصبحت تسعى إلى تحقيق التنمية المحلية باعتبارها مؤشر على ضمان إستقرار النظام السياسي وكونها الهدف الأسمى الذي يسعى النظام لتحقيقه، وذلك من خلال تفعيل مبدأ التشاركية بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية لتحقيق الأهداف المجتمعية.

وقد تم التأكيد على أهمية الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني وضرورة إشراكها في صنع وتنفيذ برامج وسياسات التنمية المحلية. حيث أصبحت تسعى هذه الأخيرة إلى تطوير بنيتها وتحويل وظيفتها نحو وجهة تنموية، تهدف من خلالها إلى تفعيل دورها في عمليتي صنع وتنفيذ السياسة التنموية المحلية في الجزائر.

من خلال هذه الأهمية أضحت الكثير من الحكومات تطمح بوجود منظمات مجتمع مدني في منظومتها الإجتماعية وتحميلها عدة مسؤوليات تنموية فعمدت إلى تبني العديد من مبادرات الإصلاح، التي سعت من خلالها إلى توفير بيئة تحفيزية تهدف إلى تفعيل الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني.

حيث قسمت الدراسة إلى مقدمة ومدخل منهجي ومفهومي ونظري وفصلين واستنتاجات. حيث يتناول الفصل الأول مظاهر كل من المجتمع المدني وواقع

التنمية المحلية في الجزائر، وذلك من خلال إبراز مكونات وسمات المجتمع المدني وإيضاح أهم الوظائف والمهام التي يقوم بها. إضافة إلى واقع التنمية المحلية في الجزائر وتوضيح آلية ضعفها وأهم ابعادها وأهدافها، وشرح دور الفواعل الرسمية وغير رسمية التي تشارك في تنفيذ برامج وسياسات التنمية المحلية في الجزائر.

في حين تعالج الدراسة في الفصل الثاني دور جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي في تحقيق التنمية المحلية. وذلك من خلال التعريف بالجمعية وإيضاح الإمكانيات المادية والبشرية التي تستخدمها في تحقيق أهدافها العامة، وإبراز أهم البرامج الإجتماعية والتنموية على المستوى المحلي. إضافة إلى التطرق إلى أهم انجازاتها وأبرز التحديات والصعوبات التي تواجهها وتعيق مسارها، وستقدم الدراسة العديد من التوصيات لتفعيل دور الجمعية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية الوادي.

مدخل منهجي ومفهومي ونظري

أولا: مدخل منهجي

1. المشكلة البحثية:

تعتبر منظمات المجتمع المدني حلقة وصل بين الدولة والمجتمع وأداة تملأ الفراغ وسد الفجوة بينهما كونها تعمل على تلبية المطالب الاجتماعية وتحقيق التنمية المحلية داخل الدولة، والجزائر تعد ضمن الديمقراطيات الصاعدة التي يشغل فيها المجتمع المدني حيزا في عملية البناء الديمقراطي سيما بعد سنة 1989. بعد أن اعتمدت على مبدأ التعددية السياسية والحزبية لذا فإن عملية التنمية المحلية بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني أمر هام وضروري تسعى لتحقيقه ومنا هنا نطرح الدراسة المشكلة البحثية التالي:

- كيف تساهم منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟

وانطلاقا من التساؤل المطروح تتجلى العديد من التساؤلات الفرعية:

- ما هو مفهوم كل من المجتمع المدني والتنمية المحلية؟
- ماهي الفواعل الرسمية وغير الرسمية التي تشارك في عمليتي صنع وتنفيذ سياسات التنمية المحلية في الجزائر؟
- ما هو أثر برامج ومشاريع جمعية إيثار لرعاية الايتام بالوادي على تحقيق التنمية المحلية؟

1. مجالات الدراسة:

تعالج هذه الدراسة منظمات المجتمع المدني وارتباطها بتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، وتسلط هذه الدراسة الضوء على دور جمعية إيثار لرعاية الايتام بالوادي في تحقيق التنمية على المستوى المحلي.

أ. المجال المكاني:

ترتكز على معالجة دور منظمات المجتمع المدني في الجزائر بشكل عام ودورها في ولاية الوادي بشكل خاص.

ب. المجال الزماني:

تناولت هذه الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى غاية نهاية سنة 2018. باعتبار أن سنة 2008 هي بداية النشاط الفعلي لأعمال الجمعية، اما اختيار سنة 2018. كأخر سنة يمكن الحصول من خلالها على أخر الاحصائيات لأعمال الجمعية وبرامجها ومشاريعها الاجتماعية والتنموية. كما تعتبر هذه الفترة كافية لقياس مدى فعالية برامج الجمعية وتقييمها.

ج. المجال الموضوعي:

تتناول الدراسة تقويم دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية، من خلال العمل التنموي حيث تعمل الجمعية على المساهمة في رفع مستوى التنمية وتوفير فرص العمل والقضاء على البطالة وتوفير الاعانات الموسمية للفئات المعوزة لمواجهة متطلبات الحياة وتدعيمهم بمشاريع ذات طابع تنموي يساهم في تحسين ظروف المعيشية لهم وذلك من سنة 2008 إلى غاية 2018 لمدة عشرة سنوات وهي فترة معتبرة إلى حد ما.

3.الفرضيات العلمية:

تتضمن هذه مجموعة من الفروض العلمية للإجابة على المشكلة البحثية المطروحة تتمثل فيما يلي:

- هناك علاقة تكاملية بين استقلالية المجتمع المدني وتحقيق التنمية المحلية فكلما زادت الاستقلالية المالية والمعنوية زاد التوجه نحو تحقيق التنمية المحلية.
- هناك علاقة ترابطية بين التشاركية وتحقيق تنمية المحلية فكلما ساهمت الاطراف الرسمية والغير رسمية في صناعة وتنفيذ وتقييم السياسة التنموية زاد التوجه نحو تحقيق التنمية المحلية.

2. الأهمية العلمية والعملية للدراسة:

أ. الأهمية العلمية:

تأتي هذه الدراسة حول دور جمعيات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية وذلك لسد الفراغ على مستوى المكتبة الجامعية وفي هذا الاطار تبرز أهميته في تحديد طبيعة الدور التنموي المحلي للمجتمع المدني الجزائري، والوقوف على واقع المقاربة التنموية

المتبعة وموقع منظمات المجتمع المدني فيها وطبيعة الادوار والوظائف التي يؤديها، وإعطاء بعد مفاهيمي لتنظيمات المجتمع المدني كالنقابات والجمعيات وغيرها من التنظيمات وابراز الدور الإجتماعي والإنساني لها، والمتمثل في العمل الخيري والتطوعي التي تتبناه بالإضافة إلى أعمالها ونشاطاتها في الجانب التنموي المحلي من أجل تحقيق الاهداف المجتمعية.

ب. الأهمية العملية:

تتجلى الأهمية العملية للدراسة في توفير دراسة عملية أكاديمية للكثير من المهتمين بقضية التنمية المحلية في الجزائر، وفي هذا السياق لا يخفى ما تمثله قضية التنمية المحلية من أهمية كبيرة للفرد وللمجتمع ولدولة الجزائرية ككل. لذا تأتي هذه الدراسة لتسهيل فهم طبيعة التوجه الجديد لمنظمات المجتمع المدني، وما تمثله من أهمية بالنسبة للنشاطين في حقل العمل الجمعوي الطوعي كونها توفر لهم فهم أفضل للبعد التنموي المحلي الذي أصبح يكتسبه المجتمع المدني وللممارسات التي يتبناها، كونها مهمة لصناع القرار السياسي لفهم طبيعة الدور التكميلي لدور الدولة مع المجتمع المدني، كما تعد أيضا مهمة للمجتمع ككل من أجل تنمية ثقافة التطوع والفعل التشاركي للفرد الجزائري وتحمل المسؤولية في عملية التنمية المحلية، مما يساهم ويساعد على بلورة مقاربة تنموية تشاركية في البلاد.

5. المناهج والإقترابات المستخدمة:

- **منهج دراسة الحالة:** هو منهج واسع الانتشار في الدراسات العلمية والانسانية اما له من أهمية في حصر عينة الدراسة أو وحدة الدراسة والاحاطة بجوانبها، وظفت الدراسة هذا المنهج لتحديد الظاهرة المدروسة في الجزائر ومحاولة ايجاد العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية المحلية.[1]
- **الاقتراب النسقي:** تستخدم هذه الدراسة الاقتراب النسقي الذي طوره دافيد استون والذي يرى بأن عملية صنع السياسة التنموية هي عملية دائرية تبدأ بمجموعة مدخلات وتمر بالعلبة السوداء وصولا إلى المخرجات وعملية التغذية الاسترجاعية، وتتبنى الدراسة هذا الاقتراب باعتبار أن واقع التنمية المحلية يعتبر من أهم مدخلات صنع

[1] محمد شلبي، ***المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والادوات،*** (الجزائر: د.د.ن، 1997)، ص.87.

السياسة التنموية المحلية في الجزائر عبر مجموعة من المطالب المجتمعية التي يبلورها المجتمع المدني مرورا بالأطراف المسؤولة عن صنعها وصولا إلى تقرير السياسات والبرامج والمشاريع والقرارات التي تسهم في عملية تحقيق التنمية المحلية، ويتكرر ذلك وفق لعملية التغذية العكسية التي تربط بين نقطتي البداية والنهاية.[1]

- **الاقتراب المؤسسي:** يعد الاقتراب المؤسسي من بين الإقترابات المعاصرة في تحليل الظواهر السياسية المختلفة وتفسير آليات عمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الدولة، حيث يعمل الاقتراب المؤسسي على فهم طبيعة منظمات المجتمع المدني في الجزائر وقياس مدى تكيفها مع المتغيرات البيئية وقياس درجة تنظيمها واستقلاليتها ومدى مساهمتها في تحقيق السياسات التنموية على المستوى المحلي.[2]
- **اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع:** ظهر اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع مع نهاية الخمسينات وبداية الستينيات القرن الماضي، على يد جويل ميجدال "Joel Migdal" الذي ركز على تحليل العلاقة التفاعلية بين الدولة والمجتمع وبين المؤسسات الرسمية والتنظيمات غير الرسمية، وتعتمد الدراسة على اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع، لأنه يساعد على تحليل العلاقة بين تنظيمات المجتمع المدني والسلطة السياسية ويبرز مظاهر التشاركية للدولة والقوى الاجتماعية وينطلق التحليل في هذا الاقتراب أن كل اشكال التنظيمات الرسمية والغير رسمية تسعى إلى عملية الضبط الاجتماعي التي تعتبر هدف أساسي ومشترك بينها.[3]

ثانيا: مدخل مفهومي ونظري

1- تحديد المفاهيم الأساسية

أ. مفهوم المجتمع المدني:

يعرفه الدكتور سعد الدين ابراهيم على أنه: "**كل التنظيمات غير الحكومية وغير الإرثية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتنشأ بالإدارة الحرة لأصحابها من أجل قضية أو مصلحة أو للتعبير**

[1] عبد العالي عبد القادر، ***محاضرات النظم السياسية المقارنة،*** (جامعة مولاي الطاهر سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2008)، ص.25.

[2] عبد القادر، ***مرجع سابق،*** ص.21.

[3] شلبي، ***مرجع سابق،*** ص.217.

عن مشاعر جماعية ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح، والارادة السلمية للتنوع والاخلاق".[1]

يعرف البنك الدولي المجتمع المدني بأنه:

"مجموعة المنظمات التطوعية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتعمل لتحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها، وذلك فإطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والقبول بالتعددية والإدارة السلبية للخلافات والنزاعات".[2]

أما أماني قنديل فعرفته بأنه عبارة عن:

"مؤسسات وسيطة تقع بين الدولة والأسرة، تستند على أساس طوعي إرادي تتوافق حول قواعد مقبولة تحكم عملها، وهي تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة والنفع العام وأحيانا إلى تحقيق مصالح أفرادها، وهذه المؤسسات تستند إلى الحوار فيما بينها وقبول الاخر والتعاون معه والإدارة السلمية للاختلافات".[3]

ستتبنى هذه الدراسة تعريف محمد عابد الجابري الذي عرفه بأنه:

"المجتمع الذي تنظم العلاقات بين الأفراد على أساس الديمقراطية ويمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية، وتحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاقتصادية والثقافية في حدها الادنى على الأقل أنه المجتمع الذي تقوم فيه الدولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة البرلمان والقضاء المستقل الاحزاب والنقابات والجمعيات".[4]

ب. مفهوم التنمية:

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، إذ تبرز أهميته في تعدد أبعاده ومستوياته وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى، مثل النمو والتخطيط والإنتاج والتقدم وقد ظهر هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية:

---

[1] خير الدين عبادي، ***المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا 1990-2010***، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011)، ص.47.

[2] التجاني غريسي وموسى بيكي، ***دور المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد بالجزائر الزاوية التجانية "تماسين" أنموذجا***، مذكرة ماستر، (جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017)، ص.14.

[3] اماني قنديل، ***الشراكة الاجتماعية ومسؤولية الجمعيات الاهلية في التنمية بدول مجلس التعاون***، (البحرين: منشورات المكتب التنفيذي، 2008)، ص.18.

[4] جهيدة شاوش أخوان، ***واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات بسكرة أنموذجا***، أطروحة دكتوراه (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2015)، ص.25.

"للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في المجتمع، بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة". [1]

تعرف التنمية على أنها:

"عملية ديناميكية تتكون من سلسة من المتغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع، وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من افراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الاقصى". [2]

وستتبنى هذه الدراسة تعريف هيئة الامم المتحدة التي عرفت التنمية بأنها:

"هي تلك العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع". [3]

ج. مفهوم التنمية المحلية:

تعرف التنمية المحلية على أنها:

"العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية، للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية بالوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في مستوى من مستويات الادارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة". [4]

يعرفها الدكتور فاروق زكي بأنها:

"هي تلك العمليات التي توحد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة

---

[1] ياسين شكيمة، ***الفقر في دول غرب أفريقيا وآليات مكافحته(1990-2010) دراسة تقومية***، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014)، ص.13.

[2] أمال دوداح ونبيلة مشري، ***قانون البلدية الجديد وأثره على التنمية المحلية، "دراسة حالة بلدية يسر 2014-2016"*** مذكرة ماستر، (جامعة محمد بوقرة بومرداس: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016)، ص.23.

[3] خنفري خيضر، ***تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق***، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011)، ص.7.

[4] وفاء معاوي، ***الحكم المحلي الرشيد كآلية لتنمية المحلية في الجزائر***، رسالة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010)، ص.53.

الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما: مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شانها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية".[1]

ستتبنى هذه الدراسة تعريف محي الدين جابر:

"الذي يرى بأن التنمية المحلية هي أسلوب يهدف إلى إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية بضرورة مشاركة جميع الأطياف داخلها في التفكير والإعداد والتنفيذ في جميع المستويات إداريا وعمليا".[2]

د. مفهوم التنمية المستدامة:

يعرفها الدكتور مصطفى قاسم:

"أن التنمية المستدامة هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون الاخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".[3]

كما تعرف كذلك على أنها:

"استمرارية الموارد الطبيعية لأجيال الحاضر والمستقبل والمحافظة على خصائصها".[4]

يعرف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة:

"بأنها التنمية التي تجيب عن حاجات الحاضر دون تعرض قدرات الاجيال القادمة للخطر".[5]

ستتبنى هذه الدراسة تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي تعرف التنمية المستدامة بأنها:

---

[1] جمال زيدان، ***إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع***، (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر، 2014)، ص.17.

[2] أمال دوداح ونبيلة مشري، ***مرجع سابق***، ص.27.

[3] خالد مصطفى قاسم، ***ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة***، (القاهرة: جامعة الدول العربية، 2007)، ص.19.

[4] عبد الرحمن العايب، ***التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة***، أطروحة دكتوراه، (جامعة فرحات عباس سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011)، ص.12.

[5] مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، ***التواصل***، ع.126،(جوان2010)، ص ص.1-27.

"التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للمجتمع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التي يتطلع إلى تحقيقها بشكل معقول".[1]

هـ. مفهوم التشاركية:

تعرف التشاركية على أنها:

"عرض مؤسساتي موجه للمواطنين، يركز على إشراكهم بطريقة غير مباشرة في مناقشة الاختيارات الجماعية، تستهدف ضمان رقابة فعلية للمواطن، وصيانة مشاركته في اتخاذ القرارات، ضمن المجالات التي تعنيه مباشرة وتمس حياته اليومية عبر مجموعة من الاجراءات العملية".[2]

كما عرفها زياني صالح على أنها:

"مفهوم مرتبط بالمجتمع المفتوح الديمقراطي وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية، يسعى من أجل تحقيقها برامج الأمم المتحدة الانمائي فهي تعني بشكل مبسط أن يكون للمواطنين دورا ورأيا في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر، أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم. ويقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم وحرية التعبير وأيضا على قدرات المشاركة البناءة".[3]

ستتبنى الدراسة تعريف الدكتور الأمين شريط الذي عرفها على أنها:

"شكل أو صورة جديدة للديمقراطية، تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم".[4]

---

[1] العايب، ***مرجع سابق***، ص.27.

[2] الأمين سويقات، *دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالتي الجزائر والمغرب*، ***دفاتر السياسة والقانون***، ع.17 (جوان 2017)، ص ص.243-256.

[3] صالح زياني، تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية التشاركية في الجزائر، **مجلة المفكر**، ع.4، ص ص. 56-68.

[4] زياني، ***مرجع سابق***، ص.58.

2. الدراسات السابقة

لقد تطرق العديد من الباحثين والكتاب إلى موضوع المجتمع المدني وذلك نظرا لأهميته البالغة في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية واهم هذه الدراسات:

دراسة محمد حفاف المتمثلة في: دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الانسانية (مطلع الالفية) سنة 2017. التي قدمها لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة. والتي تطرق فيها إلى البعد المفاهيمي والنظري لكل من المجتمع المدني والتنمية الانسانية وتحديد أهم التأصيلات النظرية والمقاربات التاريخية التي عالجت كلا المفهومين، بعد ذلك تطرق الباحث إلى أدوار منظمات المجتمع في تحقيق التنمية الانسانية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وابراز مبدأ التشاركية بينهما، وذلك من اجل تحقيق الحوكمة كآلية لتفعيل منظمات المجتمع في تحقيق التنمية الانسانية.

بعد التطرق إلى الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة ركز الباحث على واقع منظمات المجتمع المدني في الجزائر وإساهماتها في تحقيق التنمية الانسانية ومدى فعاليتها في توسيع خيارات التنمية. وأهم ما أضافه الباحث في هذه الدراسة الروئ المستقبلة لفعالية منظمات المجتمع المدني في الجزائر وفي تحقيق السياسات التنموية والعمل على تفعيل أدوارها من أجل تحقيق السياسات الحكومية والأهداف المجتمعية.

دراسة عبد السلام عبد اللاوي المتمثلة في : دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر لسنة 2011. التي قدمها لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة ورقلة، حيث الباحث تطرق إلى سياسات الدولة التي تتجه نحو تعزيز وتكريس دور المجتمع المدني في التنمية المحلية، من خلال اشراكه في الجوانب الاجتماعية والثقافية الا أن دوره بقي هامشي في المسائل السياسية والاقتصادية لكن رغم الاضافات التي قدمها الباحث في مجال التنمية المحلية والثراء المعرفي الذي تتميز به الدراسة الا أنه اهمل دور الفواعل الرسمية وغير الرسمية في عمليتي صنع وتنفيذ السياسات التنموية المحلية.

كتاب أماني قنديل بعنوان: الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الصادر عن مكتبة الاسرة سنة 2008. الذي تناولت فيه التأصيل النظري للمجتمع المدني وأهم الاسهامات الفكرية فيه، كما تناولت علاقة منظمات المجتمع المدني بالدولة ومدى ارتباطه بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتنموية لها، وابرز ما يميز هذا الكتاب أنه تناول موضوع المجتمع المدني من جوانب متعددة، على عكس أغلب الكتب التي تناولته في جانب سياسي فقط فالباحثة هنا ركزت على الأبعاد الاجتماعية والتنموية لتنظيمات المجتمع المدني ومدى تأثيرها وفاعليتها داخل المجتمع.

كتاب احمد شكر الصبيحي بعنوان: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي الصادر من مركز دراسات الوحدة العربية سنة 2000. والذي احتوى مضمونه تحليل أكثر لموضوع المجتمع المدني في الوطن العربي وعلاقته بالديمقراطية، مع تحديد المشكلات والصعوبات التي يواجها المجتمع المدني في البلدان العربية، ورغم الاضافات التي قدمها الكاتب حول مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، الا انه ركز على دور المجتمع المدني في الجانب السياسي والتحولات الديمقراطية متجاهلا الجوانب الاجتماعية والثقافية والتنموية لمنظمات المجتمع المدني.

كتاب عزمي بشارة بعنوان: المجتمع المدني دراسة نقدية، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1993. تناول فيه التطور التاريخي للمجتمع المدني بالإضافة إلى تحليل واقع المجتمع المدني العربي، في سياق مناقشة الخيارات الديمقراطية التي تطرحها أزمة الأنظمة العربية التي تهيمن عن منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي.

3.الإطار النظري لدراسة المجتمع المدني

أ. أهم النظريات المفسرة للمجتمع المدني:

يثير موضوع المجتمع المدني العديد من القضايا والتساؤلات على صعيد المجتمع وذلك حول مفهومه وأسسه وانماط عمله، فهناك اختلاف في المفاهيم والنظريات التي تفسره حيث توجد عدة نظريات ومدارس تطرقت لدراسة هذا الموضوع في الفكر الكلاسيكي والمعاصر،

حيث أن هذه المدارس لا تتفق على توصيف معين للمجتمع المدني إلا أن هناك قواسم مشتركة بين التغيرات المتعددة التي أعطتها.

ستتطرق هذه الدراسة إلى أهم النظريات المفسرة للمجتمع المدني في الفكر الكلاسيكي والمعاصر وذلك لإبراز أسسه وآلية عمله ومدى علاقته بالدولة.

1. نظرية العقد الاجتماعي:

دخلت فكرة المجتمع المدني إلى الفلسفة السياسية كتعبير عن وجود علاقة بين قطبين هما المجتمع والسياسة، وذلك من خلال مدرسة العقد الاجتماعي. وقد بدأت فلسفة العقد الاجتماعي في مرحلتها الاولى مع هوبز لتبرير الملكية المطلقة، لتتنهي مع لوك وروسو باعتبار الملكية المطلقة نقيضا لجوهر العقد الاجتماعي، ركز هوبز على ضرورة التشريع والقانون، فالمجتمع عنده هو المجتمع القائم على التعاقد ولو اتخذ شكل الحكم المطلق، ويرى أن دخول الافراد تجربة المجتمع المدني هو دخول طوعي هدفه الاساسي الحفاظ على الحقوق المتساوية التي كانوا يتمتعون بها في ظل القانون الطبيعي على أن تكون هناك سلطة قائمة عليهم من أجل حماية حقوقهم وتسهيل ممارستهم في مقابل التزام الافراد بطاعة هذه السلطة والخضوع لها.[1]

ويعتبر جون لوك من أكثر مفكري العقد الاجتماعي اهتماما بمفهوم المجتمع المدني الذي يقصد به ذلك المجتمع الذي دخله الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية التي كانوا يتمتعون بها في ظل القانون الطبيعي، لكن غياب السلطة القادرة على ضبط المجتمع الطبيعي كان يهدد ممارسته لهذه الحقوق، ثم تخلو عن إدارة شؤونهم العامة لسلطة جديدة قامت برضائهم والتزمت بصيانة حقوقهم الاساسية كالحياة والحرية والتملك، ويلتزم الافراد ذلك المجتمع المدني بطاعة تلك السلطة طالما التزمت هي بعناصر ذلك الاتفاق أما إذا خرجت عنها فإنها تنفي كل أسس طاعتهم لها.

كما تبنى روسو نفس الفكرة وأضاف إلى ذلك بأن الأفراد من حقهم الخروج عليها وان يضعوا سلطة محلها أكثر إنصافا من التي قبلها، وعندما ظهر مفهوم المجتمع المدني في

[1] أحمد شكر الصبيحي، ***مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي،*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص.19.

القرن السابع عشر، كان يرادف مفهوم الدولة في المنظومة الفكرية السياسية في هذه الفترة كانت نظرية العقد الاجتماعي تجسيد مستوى التنظيم السياسي للتحولات التاريخية في اوروبا وتواكبه وتعمل على عقلنته وتبرير وجوده واستمراره بصياغة المفاهيم والمبادئ التي تنظمه".[1]

- **نظرية فريديرك هيجل للمجتمع المدني:**

يعتبر هيجل أن المجتمع المدني في غياب الدولة هو مجتمع يسوده الفوضى والصراع والتمزق، ويرى أن المجتمع لا يستقر الا في وجود الدولة التي توجهه وتعطي له طابعا أخلاقيا فالدولة في نظره هي المثل العقلاني للتطور، وهي العنصر الروحي لكل ثقافة حيث ينكر الانسجام الذي تفرضه نظرية العقد الاجتماعي، ويرى أن الدولة هي المجال الجوهري لتحقيق المصلحة العامة، وأن الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية لا تستقيم الا من خلال الدولة وتنظيماتها وقوانينها لأنها حسب نظره هي الوسيلة التي توجه الأفراد نحو المبادئ الأخلاقية وتحقيق الأهداف الاجتماعية.[2]

1. نظرية كارل ماركس للمجتمع المدني:

جاءت هذه النظرية امتداد لنظرية "هيجل" حيث يرى كارل ماركس العلاقة بين المجتمع المدني والدولة كانت مغايرة لرؤية "هيجل"، حيث يرى ماركس أن المجتمع المدني هو القاعدة الرئيسية التي تحدد البنية الفوقية بما فيها من نظم وثقافة وأفكار ومعتقدات... الخ وفي مؤلفات "كارل ماركس" فإن مفهوم المجتمع المدني يتطابق مع مفهوم البنية التحتية، حيث أصبح يستعمل مفهوم البنية التحتية ويقصد به المجتمع المدني ومفهوم البنية الفوقية ويقصد به الدولة، وذلك لتحديد الأسس المادية والايديولوجية المؤطرة للوجود الانساني، ولقد بنى المفكرون الماركسيون نظريتهم للمجتمع المدني على هذا الفهم وحاولوا تقديم تحليلات أكثر شمولا لمنظمات المجتمع المدني وعلاقاتها بالدولة، حيث يعتبر منظمات المجتمع المدني أداة لإيصال متطلبات البنية التحتية للبنية الفوقية، وتعتبر البنية الفوقية آلية لتحقيق أهداف البنية التحتية، وهنا تظهر العلاقة الترابطية بين كل من البنية التحتية والبنية الفوقية.[3]

---

[1] أماني قنديل، ***الموسوعة العربية للمجتمع المدني،*** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008)، ص.48.

[2] عبادي، ***مرجع سابق،*** ص.14.

[3] الصبيحي، ***مرجع سابق،*** ص ص.22-23.

ب . الإطار النظري للدراسة (خط التفكير):

ستتبنى هذه الدراسة نظرية انطونيو غرامشي في تحليل وتفسير آلية عمل منظمات المجتمع المدني وعلاقتها بالبنية الفوقية، حيث يرى غرامشي أن المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات الخاصة التي ترتبط بوظيفة الهيمنة باعتباره جزءا من البنية الفوقية، ميز بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي عن طريق الثقافة والايديولوجيا والثانية عن طريق السيطرة والاكراه.

من هنا بدأت الدعوة إلى ضرورة تكوين منظمات اجتماعية ومهنية ونقابية وتعددية لهدف اجتماعي صريح، ليضع البنية الفوقية في حالة غير متنافرة مع البنية التحتية وايجاد طريقة للتفاعل الحيوي المستمر بينهما.

قد تمحورت الرؤية الغرامشية للمجتمع المدني حول فكرتين رئيستين وهي نظرة غرامشي إلى المجتمع المدني على أنه حلقة وصل وفق آلية تنصهر فيها كل من الدولة والمجتمع المدني وفق غاية براغماتية، فمن ناحية تعمل الدولة على تعزيز مشروعيتها من خلال كسب رضا وود المجتمع، ومن ناحية أخرى تعمل منظمات المجتمع المدني على تنفيذ أهدافها بشكل مستقيل نسبيا عن الدولة.[1]

كما تستعين الدراسة بالمنظور التشاركي في تحليل العلاقة الترابطية بين منظمات المجتمع المدني وعملية التنمية المحلية، حيث طرح مفهوم التشاركية في تسعينيات القرن العشرين في الخطاب العالمي للأمم المتحدة، وتواتر طرحه في العديد من المؤتمرات والندوات والاعمال الاكاديمية، مثل مؤتمر البيئة في البرازيل سنة 1992، ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية سنة 1994، ومؤتمر الأمم المتحدة سنة 1996، وقد زاد التركيز على تفعيل التشاركية بشكل قوي وفعال في إعلان الأمم المتحدة لوثيقة الأهداف الانمائية، التي حددت أهداف التنمية وتحديات العمل التي يجب مواجهتها وأكدت على مبدأ الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لأجل تحقيق هذه الأهداف، فالمنظور التشاركي هو منظور تنموي يشير إلى علاقة تكامل بين قدرات وإمكانيات طرفين أو أكثر نتيجة إلى

[1] قنديل، ***الموسوعة العربية للمجتمع المدني*، مرجع سابق**، ص.50.

تحقيق أهداف مشتركة تتفاعل فيها عدة أطراف رسمية أو غير رسمية لتحقيق الأهداف المجتمعية.[1]

[1] محمد حفاف، ***دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الانسانية***، *رسالة* ماجستير، (جامعة باتنة1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017)، ص.59.

تمهيد:

يتشكل المجتمع المدني من مجموعة من المنظمات والبنى الاجتماعية ذات خصائص مختلفة ومتنوعة سواء من حيث البنية أو من حيث طبيعة الوظائف والمهام التي يمارسها داخل المجتمع في مختلف المجالات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية. حيث ارتبط مفهوم المجتمع المدني بعدة مفاهيم ابرزها مفهوم الديمقراطية والحكم الراشد وغيرها من المفاهيم السياسية التي تشغل حيزا كبيرا في الفكر السياسي، لكن مع موجة التغيرات والمستجدات لم تعد يقتصر عمل المجتمع المدني يقتصر على البعد السياسي فقط، بل أصبح شريكا فعالا في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، حيث أصبح يشارك في عمليتي صنع وتنفيذ السياسات التنموية المحلية.

من هذا المنطلق أصبح لمنظمات المجتمع المدني أدوار متعددة في الدفع بعملية التنمية المحلية في الجزائر ولم تعد التنمية المحلية مسؤولية الجهات الرسمية فقط، بل أصبحت عملية تشارك فيها الاطياف المجتمعية وذلك لما يتماشى مع السياسات الحكومية والمتطلبات الشعبية من أجل تحقيق أهداف تنموية محلية.

تسعى الدراسة في هذا الفصل إلى التطرق للسياق العام لكل من المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر حيث يتناول المبحث الأول مظاهر المجتمع المدني في الجزائر، وذلك من خلال التطرق إلى أبرز مكوناته والمتمثلة في الجمعيات والنقابات ومنظمات حقوق الانسان والاتحادات الطلابية وغيرها من المنظمات الأخرى، بالإضافة إلى إبراز خصائص منظمات المجتمع المدني الجزائري ودراسة مدى استقلاليتها وقدرتها على احتواء التغيرات الهيكلية والوظيفية ومدى استجابتها للمستجدات والمتغيرات البيئية. والعمل على إيضاح أبرز المهام والوظائف التي تقوم بها هذه المنظمات في إطار العمل التنموي الخيري الذي يكفل

الفئات الهشة داخل المجتمع والعمل على تطويرها وصقل مواهبها وإشراكها في تحقيق السياسات التنموية المحلية في الجزائر.

أما المبحث الثاني ستتطرق فيه الدراسة إلى واقع التنمية المحلية في الجزائر، والتعرف على الأطراف المشاركة في عمليتي صنع السياسات التنموية المحلية في الجزائر في مختلف المجالات والابعاد التنموية، والتطرق إلى أبرز الأهداف التي تسعى السلطات الحكومية والفواعل المجتمعية إلى تحقيقها. من خلال تنفيذ هذه السياسات عن طريق الجماعات المحلية الموكلة بتنفيذ سياسات التنمية المحلية، باعتبارها الوحدات الاقليمية للدولة المخولة دستوريا بتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية المحلية، إضافة إلى الفواعل غير الرسمية التي تشارك في عملية التنفيذ والمتمثلة في كل من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام وغيرها من الفواعل غير الرسمية التي تشارك في عملية التنفيذ، التي تعتبر مسؤولة من السلطات الحكومية والاطياف المجتمعية لتحقيق المطالب الشعبية.

المبحث الأول: مظاهر المجتمع المدني في الجزائر

يلقى المجتمع المدني رواجا أكاديميا واسعا في العصر الحديث على جميع الاصعدة حيث يحظى بقدر كبير من الأهمية خاصة بعد سبعينات القرن الماضي، وعلى الرغم من المكانة التي يحتلها المجتمع المدني في الوسط الأكاديمي إلا أن الجدل حوله مازال مستمرا حول مفهومه وسماته والادوار التي يقوم بها وفي هذا الإطار تتطرق الدراسة إلى مظاهر المجتمع المدني وواقعه في الجزائر.

المطلب الأول: مكونات المجتمع المدني في الجزائر

الفرع الأول: الاتحادات العمالية والتنظيمات النقابية والمهنية

أولا: الاتحادات العمالية

1 الاتحاد العام للعمال الجزائريين (U.G.T.A):

تأسس بصفة مستقلة عن النقابات الفرنسية في فيفري 1954 ويعد أول نقابة رئيسة في البلاد، ويضم الاتحاد منتسبين من عدة قطاعات مهنية ووطنية من بينها قطاع المالية وقطاع السياحة وقطاع الصحة والتعليم ... الخ كما تميزت الساحة النقابية بوجود حوالي ثمانية وعشرون منظمة نقابية من نهاية 1989 إلى بداية 1990 .[1]

2 النقابة الإسلامية للعمل (S.I.T):

عمل التيار الإسلامي الجزائري في الجزائر والمتمثل في الجبهة الإسلامية للإنقاذ على تنظيم نقابة إسلامية للعمل تأسست في جويلية 1990. حيث تمكنت بسرعة من الاستحواذ على قاعدة عمالية واسعة نسبيا والقيام بعدة إضرابات مطلبية وانتشرت عبر عدة قطاعات كالصحة والنقل والسياحة، لكن تم تعليقها بعد حل الجبهة الإسلامية سنة 1992.[2]

---

[1] العابد عمر، ***المجتمع المدني في الجزائر ودوره في التنمية السياسية (1989-2012)***، مذكرة ماستر، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010)، ص. 22.

[2] ابتسام قرقاح، ***دور الفواعل الغير رسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر(1989-2009)***، رسالة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011)، ص. 69.

ثانيا: النقابات المهنية

تعتبر النقابات المهنية هيئات قانونية تعمل على تحسين ظروف العمل وتعزيز المصالح المشتركة في عدة مجالات مختلفة ومنها:

1 كونفدرالية إطارات المالية والمحاسبة (C.P.F.C): والتي تأسست في 25 جوان 1998. تهدف إلى تأطير المحاسبين ولمالين ومحاربة الفساد المالي داخل المؤسسات.

2 نقابة الصحافيين (S.N.G): تسعى منذ تأسسيها إلى تخليص الصحافة من القانون الذي كبلها الصادر سنة1990، وتعمل على إلغاء عقوبة السجن ضد الصحفيين.

إضافة إلى هذه النقابات المهنية نجد نقابة المحامين والاطباء والمهندسين والطيارين واتحادات أرباب العمل، وتعتبر هذه النقابات أنشط التنظيمات في الجزائر في الوقت الراهن.[1]

ثالثا: النقابات المستقلة:

تتكون من عدة نقابات مختلفة نبرزها في ما يلي:

1 النقابة الوطنية لمستخدمي الوظيف العمومي (S.N.A.P.A.P):

وهي نقابة وطنية مستقلة تأسست في 22 أوت 1990، ومن مهامها الرئيسية الدفاع عن الحقوق المادية والمعنوية لعمال الوظيف العمومي الرافضين للقانون الجديد بما فيه شبكة الأجور الجديدة التي دخلت حيز التنفيذ في جانفي 2008.[2]

2 الاتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين (U.N.P.A): استقل عن جبهة التحرير الوطني سنة 1988. يهتم بتحسين الأوضاع المادية والمعنوية للمزارعين الجزائريين.

3 المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني (S.N.A.P.E.S.T):

تأسس في 17 أفريل 2003، جاء للدفاع عن المصالح المادية والمهنية لأساتذة التعليم الثانوي والتقني.[3]

---

[1] العابد، ***مرجع سابق***، ص. 25.

[2] قرقاح، ***مرجع سابق***، ص. 70.

[3] العابد، ***المرجع نفسه***، ص. 25.

4 المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي (C.N.E.S):

تأسس سنة 1992، جاء للدفاع عن حقوق أساتذة التعليم العالي والعمل على ترقية البحث العلمي.[1]

الفرع الثاني: الجمعيات المدنية

وتتكون الجمعيات المدنية في الجزائر من :

أولا: الجمعيات النسوية:

لقد أدت أحداث 1988، إلى بروز الحركات النسائية من أجل المطالبة والدفاع عن حقوقها، وقد شكلت النساء الجزائريات أكثر من ثلاثون منظمة نسوية اتخذت جلها الطابع الحضري متمركزة في المدن الكبرى، ومن أبرز هذه الجمعيات الاتحاد العام للنساء الجزائريات، والهيئة النسائية التابعة للمنظمات المهنية والحرة كلجنة المرأة في نقابة الأطباء أو المحامين، ولجنة المرأة في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان وغيرها من الجمعيات الأخرى.[2]

ثانيا: جمعيات حقوق الانسان

1 الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان (LADDH):

هي منظمة غير حكومية مستقلة تنشط في الجزائر، تم إنشاؤها سنة 1985 من طرف مجموعة من الحقوقيين على رأسهم المحامي علي يحيى عبد النور، أول رئيس للرابطة وهو حاليا رئيسها الشرفي تهتم بنشر الوعي الحقوقي وتوعية المواطنين وضمان نشاط مسار حقوق الانسان.

---

[1] متحصل عليه من الموقع : WWW.cnes-unvbecher.dz بتاريخ: 2019/02/27. على الساعة: 11.45.

[2] بسمة بن مشري، ***المجتمع المدني كأداة لمكافحة الفقر في الجزائر***، مذكرة ماستر، (جامعة أم البواقي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)، ص.36.

2 الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان (LADH): هي منظمة غير مستقلة تنشط في الجزائر برز نشاطها بعد أحداث أكتوبر 1988، بقيادة فاروق قسنطيني تشكل النواة الأساسية لتطوير المجتمع المدني الجزائري حيث تعمل على ضمان حقوق الانسان وانشاء دولة القانون وتوفير مناخ مناسب لذلك.[1]

ثالثا: الجمعيات الثقافية

مثل الحركة العربية الجزائرية برئاسة بكوش عبد الحفيظ التي تدافع عن اللغة العربية والحركة الثقافية البربرية (MCB) التي تهتم بالحفاظ عن الهوية البربرية، بالإضافة إلى جمعيات ثقافية كثيرة تنشط عبر ربوع التراب الوطني.[2]

رابعا: الجمعيات الخيرية

1 جمعية الارشاد والاصلاح:

هي جمعية أهلية جزائرية غير حكومية ذات طابع اجتماعي تربوي ثقافي تأسست سنة 1989، واعتمدت من طرف وزارة الداخلية بتاريخ 11/09/1989. تعمل على إنشاء المرافق الخيرية والمساهمة في الحملات الاغاثية والتضامنية، كما تعمل على زرع القيم النبيلة داخل المجتمع والعمل على نشر ثقافة السلم ورعاية حقوق الإنسان.[3]

2 جمعية كافل اليتيم:

---

[1] نادية خلفة، ***مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية: دراسة تحليلية قانونية***، رسالة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2003)، ص.133.

[2] فريد سليم، نشأة وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر، ***مجلة العلوم الانسانية***، ع.18،(2010)، ص ص.139-151.

[3] متحصل عليه من الموقع: https://www.kafelelyatim-blida.org/index.php/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9.html بتاريخ: 05/05/2019 على الساعة: 21.10.

تأسست الجمعية الخيرية كافل اليتيم سنة 1989، حيث تهدف هذه الجمعية إلى إدماج اليتيم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ورعاية الأرملة وتلبية احتياجاتها وإدماجها في سوق العمل.[1]

المطلب الثاني: سمات المجتمع المدني في الجزائر

تتفق معظم الدراسات التي تناولت موضوع المجتمع المدني على عدة خصائص تعتبر كمعايير للمجتمع المدني وكل خاصية من الخصائص تضم مؤشرات فرعية تساهم في تعميق الدراسة وهي كما يلي:

الفرع الأول: القدرة على التكيف:

يقصد بذلك قدرة المؤسسة على الاستجابة للتأثيرات الداخلية والخارجية ومواجهتها من خلال ترتيبات معينة كإحداث تغييرات في الاشخاص والوظائف.[2] ولكن منظمات المجتمع المدني الجزائري تفتقد لهذه الميزة لأنها تتميز بالجمود وغياب التغيير وثبات الاشخاص والوظائف وعدم مواكبة المتغيرات والمستجدات البيئية وهذا ما يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما تفككها وانهيارها، ولهذه الخاصية عدة مؤشرات فرعية:

أولا: التكيف الزمني:

يقصد به القدرة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن إذ كلما طال عمر المؤسسة ازدادت درجة مؤسسيتها هذا في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية وفي الجزائر على سبيل المثال هذه الخاصية تعتبر خاصية سلبية فهي دليل على تشدد المركزية الادارية، وطول الفترة الزمنية ناتج عن احتكار السلطة الإدارية ولا يدل ابدا عن درجة مؤسسيتها أو فاعليتها.[3]

ثانيا: التكييف الجيلي:

---

[1] متحصل عليه من الموقع: https://www.djazairess.com/djelfa/1036 بتاريخ: 06/05/2019 على الساعة: 23.05.

[2] شلبي، ***مرجع سابق***، ص.122.

[3] حفاف، ***مرجع سابق***، ص.19.

يقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء على قيادتها، فكلما ازدادت درجة تغلب على مشكلة الخلافة والتبادل السلمي وابدال مجموعة من القادة بمجموعة اخرى كلما ازدادت درجة مؤسسيتها، لكن ما يلاحظ على منظمات المجتمع المدني الجزائري أنها تفتقد القدرة على التكيف الجيلي أي أنها لا تعطي الفرصة للأجيال الجديدة لتقلد مناصب السلطة وهذا ما يعود سلبا عليها من خلال نقص درجة مشروعيتها ويعود سلبا على المجتمع من خلال عدم مواكبة منظمات المجتمع المدني للمستجدات البيئية.[1]

ثالثا: التكيف الوظيفي:

يقصد به قدرة المنظمة على اجراء تعديلات في أنشطتها للتكييف مع الظروف المستجدة وهذا ما تفتقده منظمات المجتمع المدني في الجزائر، فهي تتميز بعدم المرونة وضعف القدرة على مواكبة التطورات الوظيفية والبيئة المستجدة.[2]

الفرع الثاني: الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية

ويقصد بالاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية أن لا تكون منظمات المجتمع المدني خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات، بحيث يسهل السيطرة عليها وفق ما يتماشى مع رؤية وأهداف المسيطر ويمكن تحديد ذلك من خلال:

أولا: الاستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني:

يظهر ذلك من خلال مصادر التمويل، هو تمويل خارجي تمنحه الدولة أو بعض الجماعات الخارجية، أم هو تمويل ذاتي من خلال مساهمات الاعضاء أو التبرعات أو من عوائد نشاطاتها الخدماتية أو الانتاجية، لكن اغلب منظمات المجتمع المدني في الجزائر تحظى بتمويل نسبي من طرف الدولة أو بعض مؤسساتها، في حين يوجد بعض منظمات

[1] صباح حواس، ***المجتمع المدني وحماية البيئة في الجزائر واقع وافاق***، رسالة ماجستير، (جامعة محمد لمين دباغين سطيف2: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)، ص.25.

[2] صبيحي، ***مرجع سابق***، ص.34.

المجتمع المدني تتنازل عن مصادر التمويل من طرف الدولة وذلك حفاظا على استقلاليتها المالية وعدم خضوعها للرقابة أو المساءلة من طرف الجهات الممولة.[1]

ثانيا: الاستقلال الاداري والتنظيمي:

يشير إلى مدى استقلال المنظمة في إدارة شؤونها طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية بعيدا عن تدخل الدولة، وبالنسبة للاستقلال الإداري والتنظيمي لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر، يكون حسب طبيعة المنظمة وحسب خضوعها لمصادر التمويل من قبل الدولة أو عدم خضوعها لذلك.

فاذا كانت المنظمة تحظى بتمويل مالي من طرف الدولة تكون منظمة تفتقر للاستقلال الإداري والتنظيمي أي تابعة للجهة الممولة، اما اذا كانت مستقلة بنفسها ولا تخضع لأي تمويل من قبل الدولة فهي منظمة ذات استقلالية إدارية وتنظيمية لا تخضع لأي جهة وصية.[2]

الفرع الثالث: تعدد المستويات داخل المؤسسة

يقصد به تعدد المستويات داخل المنظمة ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها من خلال نشر فروعها على اوسع نطاق ممكن داخل المجتمع التي تمارس نشاطها من خلاله فكلما أزداد عدد الوحدات الفرعية ازدادت قوة ومكانة المنظمة، وعلى سبيل المثال منظمات المجتمع المدني في الجزائر كالاتحاد العام للعمال الجزائريين والنقابة الوطنية لمستخدمي الوظيف العمومي والمجلس الوطني للتعليم العالي، وغيرها من المنظمات التي تمتلك فروع متعددة داحل المجتمع لها قوة تأثير كبير ومكانة مهمة على الصعيد الوطني.[3]

---

[1] الطاهر بلعور، المجتمع المدني كبديل للمجتمع السياسي في الوطن العربي، ***مجلة العلوم الانسانية***، ع.10،(نوفمبر 2010)، ص ص.121-133.

[2] الصبيحي، ***مرجع سابق***، ص.34.

[3] حواس، ***مرجع سابق***، ص.26.

الفرع الرابع: التجانس

المقصود بالتجانس عدم وجود صراعات داخل المنظمة تؤثر في ممارستها لنشاطها فكلما كان مرد الانقسامات بين الأجنحة والقيادات داخل المؤسسة إلى أسباب عقائدية تتعلق بنشاط المنظمة كانت طريقة حل الصراع سلمية كان هذا دليل على تطور المنظمة، وعلى العكس كلما كان مرد الانقسامات إلى أسباب شخصية كانت طريقة حل الصراع عنيفة كان هذا دليلا على تخلف هذه المنظمة.

من خلال ما سبق نلاحظ أن منظمات المجتمع المدني في الجزائر تتسم بعدم التجانس، إذ كثيرا ما تنشأ صراعات داخل مجالس النقابات والمنتديات والجمعيات وكثيرا ما تكون هذه الصراعات لأسباب شخصية تقف هذه الصراعات عائق أمام مسار هذه المنظمات.[1]

المطلب الثالث: وظائف المجتمع المدني في الجزائر

تختلف وظائف المجتمع المدني كما تختلف تعاريفه وخصائصه وآلية عمله وذلك حسب نوعية المجتمع وحسب طبيعة البيئة التي ينشط فيها ومن أبرز وظائف المجتمع المدني في الجزائر ما يلي:

تسعى منظمات المجتمع المدني في الجزائر إلى إشاعة ثقافة العمل التطوعي داخل المجتمع، باعتبار أن العمل التطوعي هو الهدف الأساسي التي تسعى هذه المنظمات

[1] ليلى عماره، ***دور المجتمع المدني في التنمية السياسية***، مذكرة ماستر، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013)، ص.18.

لتحقيقه من أجل نشر التوعية الثقافية وتعزيز روح العمل الجماعي والتعاون بين أفراد المجتمع والنهوض بالفئات المهمشة وتلبية احتياجاتها.[1]

كما تعمل منظمات المجتمع المدني في الجزائر على توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين وذلك بتقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع، وتتنوع أشكال المساعدة ما بين المساعدات المادية واخرى خدماتية مع تقديم المعونات إلى الأرامل والايتام والعائلات المعوزة وذلك بإقامة مراكز التأهيل والرعاية الاجتماعية وتمويل المشروعات الصغيرة لإعالة الأسر بدون راتب واقامة دورات تدريبية لهم لرفع امكانياتهم ومهاراتهم وتعزيز روح المسؤولية والاعتماد على النفس.[2]

تعمل منظمات المجتمع المدني في الجزائر على تلبية حاجيات المواطنين وحماية حقوق الانسان وضمان حرية التعبير والتجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات أو الانضمام اليها والحق في معاملة متساوية أمام القانون وحرية التصويت والمشاركة في الانتخابات والحوار والنقاش العام حول القضايا المختلفة.[3]

تسعى منظمات المجتمع المدني للإسهام في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية من خلال بناء المجتمع وغرس قيم ومبادئ العمل الخيري داخل أفراده، بالإضافة إلى نشر الثقافة السياسية والتوعوية والاهتمام بالشؤون العامة للمجتمع.[4]

إضافة لمختلف الوظائف والمهام التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في الجزائر فأنها تعمل على دعم جهود التنمية، وذلك من خلال تقديم المعونات الاقتصادية للفئات المهمشة التي تضررت نتيجة عدم عدالة سياسة توزيع الانفاق الحكومي.[1]

---

[1] سمية لعجال وأم النون مسقم، ***آليات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية من خلال إصلاحات أفريل 2011***، مذكرة ماستر، (جامعة زيان عاشور الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017)، ص.9.

[2] عبد النور ناجي، *دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر دراسة حالة الأحزاب السياسية*، ***مجلة المفكر***، ع3،(2008)، ص ص 106-118.

[3] سعد الدين ابراهيم، ***تأملات في مسألة الأقليات***، (القاهرة: دار سعاد صباح، 1992)، ص.35.

[4] حفاف، ***مرجع سابق***، ص.31.

[1] حواس، ***مرجع سابق***، ص.27.

المبحث الثاني: واقع التنمية المحلية في الجزائر

تعتبر التنمية المحلية حلقة مهمة لبلوغ تنمية وطنية شاملة لتحقيق الأهداف المجتمعية، فهي عملية متعددة الأبعاد والمستويات وذلك تبعا لمستجدات الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وتشكل التنمية المحلية ركيزة من الركائز الاساسية لتحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق وتنفيذ مشاريع البنى الاساسية ضمن النطاق المحلي، إلى جانب دورها في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل للمواطنين المحليين، فهي عملية تشاركية بين الدولة والمجتمع المحلي تشارك فيها الأطراف الرسمية وغير الرسمية من أجل بلوغ الأهداف المسطرة وإتباع الحاجات العامة والوصول إلى تنمية ناجحة للمجتمعات المحلية.

المطلب الأول: الأطراف المشاركة في صنع سياسة التنمية المحلية في الجزائر

تقوم الأنظمة السياسية المختلفة على ثلاث مؤسسات رسمية أساسية في الدولة منظمة بواسطة الدستور الذي يحدد اختصاصات وصلاحيات كل سلطة، بدءا من السلطة التشريعية التي تقوم بسن وتشريع القوانين والسياسات العامة للدولة، والسلطة التنفيذية التي تقوم بتنفيذ هذه التشريعات والسياسات العامة وتجسيدها على أرض الواقع، وصولا للسلطة القضائية التي تعمل على السهر على الرقابة القضائية لتنفيذ هذه السياسات والبرامج التنموية المحلية.

الفرع الأول: الأطراف الرسمية في صنع سياسة التنمية المحلية في الجزائر

أولا: دور السلطة التشريعية في صنع سياسة التنمية المحلية في الجزائر

تعتبر المؤسسة التشريعية إحدى أهم المؤسسات الرسمية في النظم السياسية المعاصرة، حيث تقوم بسن القوانين والتشريعات وذلك وفق الصلاحيات المخولة لها دستوريا وقانونيا، إذ تتميز السلطة التشريعية في الجزائر بوضع القواعد واللوائح القانونية لتنظيم حياة المجتمع والدولة.[1] كما أنه لها الحق في المشاركة في مناقشة تعديلات الدستور وذلك وفق المادتين

[1] جهيدة ركاش، دور المؤسسة التشريعية في صنع السياسات العامة في الجزائر، ***المجلة الجزائرية للسياسات العامة***، ع.10، (جوان 2016)، ص ص.6-23.

140-141 من دستور 2016. لكن ورغم الصلاحيات الدستورية التي تحظى بها السلطة التشريعية في الجزائر إلا أن السلطة التنفيذية هي التي تهيمن عليها باعتبارها محور النظام السياسي وذلك من خلال تأثيرها المباشر وغير المباشر على السلطة التشريعية، ومن خلال ذلك تحولت السلطة التشريعية في الجزائر إلى مجرد هيكل بلا روح وفقدت بذلك معالم وجودها. ومن هنا تقلصت سلطة البرلمان في التشريع سواء من ناحية مشروعات القوانين التي تقدمها الحكومة للبرلمان لإضفاء الشرعية عليها، أو من ناحية النص الدستوري الذي قلص سلطات البرلمان في العملية التنموية ومنحها لسلطة التنفيذية التي أصبح تحوز على المجال الاكبر في التشريع بنص الدستور.

وعليه فإن دور السلطة التشريعية هنا ينحصر في إضفاء الصفة الشرعية على القواعد القانونية التي تقرها الأجهزة التنفيذية، وبالتالي فإن حضورها لم يعد يتعدى الجوانب الشكلية التي تعبر عن ديمقراطية مصطنعة تفتقد إلى ممارسة فعلية حقيقية، وذلك لغيابها الفعلي عن المساهمة في تفعيل الحياة السياسية وصنع السياسات التنموية المحلية، وذلك راجع إلى طبيعة النظام السياسي الجزائري الذي يعمل على تقوية المركز المتمثل في السلطة التنفيذية التي تقوم بإقرار البرامج والسياسات التنموية المحلية على حساب بقية المؤسسات الرسمية المتمثلة في كل من السلطة التشريعية والسلطة القضائية، وهذا يؤدي إلى حدوث اختلال في التوازن بين المؤسسات السياسية الرسمية مما يعيق تجسيد الأهداف التنموية المحلية وتحقيق المطالب الشعبية.[1]

ثانيا: دور السلطة التنفيذية في صنع سياسة التنمية المحلية في الجزائر

تعتبر السلطة التنفيذية من بين أهم السلطات الرسمية في الدولة كونها الفاعل الأساسي والمحوري في عمليتي رسم وصنع سياسة التنمية المحلية في الجزائر. وذلك حسب الصلاحيات المخولة لها دستوريا والتي تمكنها من التحكم في السياسة العامة للدولة، كما أنها تقوم بتنفيذ القوانين التي تسنها السلطة التشريعية، ورغم الصلاحيات التي تتمتع بها هذه الأخيرة إلا أن السلطة التنفيذية هي السلطة المركزية التي تسيطر على بقية السلطات الأخرى

[1] ركاش، ***مرجع سابق***، ص ص.13-20.

وتتمثل في الوزارات وما يتبعها من مؤسسات للقطاع العام أو الهيئات إدارية محلية تضطلع بتنفيذ السياسات التنموية المحلية.

نظرا لدورها الفعال في صنع السياسات التنموية المحلية، فقد أشار أليها جيمس أندرسون بقوله "**إننا نعيش مرحلة يطلق عليها مرحلة الهيمنة التنفيذية وفيها تكون فعالية الحكومة معتمدة كليا على القيادة التنفيذية في رسم وتنفيذ السياسات العامة**". وهذا ما ينطبق تماما على السلطة التنفيذية في الجزائر كونها صاحبة اليد الطولاء في عمليتي رسم وتنفيذ السياسة العامة عموما والسياسة التنموية المحلية خصوصا. فهي تسعى إلى تحقيق التنمية المحلية وتنفيذ البرامج والسياسات التنموية في كافة المجالات داخل الدولة سواء في مجال السكن أو مجال الصحة أو مجال التعليم وغيرها من المجالات الأخرى، والعمل على تحسينها وتلبية المطالب الشعبية لكسب التأييد المجتمعي وتحقيق الاستمرارية والاستقرار السياسي، وذلك باعتبار أن التنمية المحلية معيار ومؤشر لقياس مدى نجاح النظام السياسي ومدى استجابته للمطالب الشعبية، حيث أنه كلما زادت قدرة النظام السياسي على تحقيق المطالب الشعبية وتحقيق التنمية المحلية كلما زادت استمراريته وضمان استقراره.[1]

ثالثا: دور السلطة القضائية في صنع سياسة التنمية المحلية في الجزائر

يتجلى دور السلطة القضائية في عملية صنع السياسات التنموية في الجزائر، في تقويم السياسات التنموية المحلية والعمل على تفعيل الجوانب والاطر القانونية التي تضبطها وتنظمها وتجسدها على أرض الواقع. حيث يكمن دور السلطة القضائية في العمل على السهر على تحقيق السياسات التنموية المحلية ومراقبة تنفيذها لضمان مبدأ الشفافية وتحقيق الأهداف التنموية المحلية وكسب تأييد ورضا الأطياف المجتمعية.[2]

تعد عملية التنمية المحلية عملية تشاركية تساهم فيها مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية من الدولة، حيث تضطلع عملية صنع السياسات التنموية المحلية بالفواعل الرسمية

[1] فهمي خليفة الفهداوي، ***السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل،*** (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2011)، ص.217.

[2] أحمد بترمسين، ***مخرجات السياسة العامة في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط،*** مذكرة ماستر، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسة، 2017)، ص.21.

والمتمثلة في السلطات الثلاث بدءا من السلطة التشريعية التي تقوم بسن القوانين والمشاريع من خلال المجلس الشعبي الوطني الذي يمثل الشعب، التي تكون هادفة إلى تحقيق التنمية المحلية. وذلك من خلال التنفيذ الجيد لها الذي يتم من طرف السلطة التنفيذية التي تقوم بتنفيذ هذه البرامج والمشاريع من أجل تحقيق التنمية على المستوى المحلي، من خلال الجماعات المحلية المتمثلة في كل من البلدية والولاية. وذلك في ظل رقابة قضائية تضمن حسن سير هذه البرامج والسهر على ضبطها وتنظيمها وفق ما يتماشى مع الأهداف الحكومية والمطالب المجتمعية.

الفرع الثاني: الأطراف غير الرسمية في صنع سياسة التنمية المحلية في الجزائر

أولا: المجتمع المدني

تعتبر منظمات المجتمع المدني في الجزائر حلقة وصل بين الحكومة والمجتمع باعتبارها أداة لتأطير مطالب المجتمع وسياسة لملء الفراغ الحاصل بين السلطة الحكومية والأطياف المجتمعية، حيث لم يعد يقتصر عمل منظمات المجتمع المدني على الجوانب الاجتماعية فقط بل أصبحت تسعى للمشاركة في صنع سياسات التنمية المحلية من خلال اقتراح مشاريع وبرامج تنموية تعمل على تجسيدها على أرض الواقع بهدف ترقية وتطوير المجتمع المحلي، وتحريك عجلة التنمية المحلية باعتبارها قوة الدفع التي تدفع النظام السياسي إلى الاستجابة للمطالب الشعبية. كما تعمل على تكثيف جهودها في المجال التنموي وتفعيل دورها في صنع سياسات التنمية المحلية من دور إستشاري إلى دور تشاركي فمنظمات المجتمع المدني تسعى إلى تفعيل مبدأ التشاركية بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صنع سياسات التنمية المحلية.[1]

ثانيا: وسائل الإعلام

يعتبر الإعلام من أهم الفواعل الغير الرسمية التي تشارك في بلورة عملية صنع التنمية المحلية في الجزائر حيث يلعب الإعلام دور هام في تحقيق التنمية المحلية، فهو أداة

[1] علي محمد ديهوم وفتحي بلعيد أبو زيزة، ***"المجتمع المدني ودوره في التنمية المحلية،"*** مداخلة في المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخميس، مصر، 25-27 سبتمبر 2017، ص.7.

لإيصال متطلبات واحتياجات المجتمع للسلطة خاصة بعد قانون الإعلام الصادر سنة 2012. وفتح المجال أمام القنوات الخاصة التي تهتم بقضايا المجتمع، فالتنمية المحلية أصبحت مسؤولية الجميع ولا تقتصر فقط على المؤسسات الرسمية بل أصبح وجود المؤسسات غير الرسمية أمرا ضروريا في الحياة السياسية من أجل تحقيق التنمية المحلية والأهداف المجتمعية.[1]

ثالثا: الرأي العام

يعتبر الرأي العام المحرك الأساسي لعملية التنمية المحلية في الجزائر، أصبح لرأي العام أهمية كبيرة في عملية صنع سياسات التنمية المحلية وفي صدور قرارات استعجالية من أجل تحقيق المطالب الشعبية، بمجرد خروج الرأي العام إلى الشارع والمطالبة بالاحتياجات المجتمعية نرى السلطة تتسارع إلى اخذ مطالبهم بعين الاعتبار، فكلما كان الرأي العام واعي بأهمية دوره في المشاركة في صنع السياسات التنموية، كلما زاد توجه السلطات الحكومية لتحقيق الأهداف المجتمعية، إذ أصبح لهذا الأخير دور فعال في تحقيق التنمية المحلية وأحداث تغيير وتطور على المستوى المحلي.[2]

المطلب الثاني: أبعاد وأهداف التنمية المحلية في الجزائر

الفرع الأول: أبعاد التنمية المحلية في الجزائر

تعد عملية التنمية عملية مجتمعية متعددة الابعاد والجوانب تنطوي على تغيرات هيكلية وجذرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية، لتحقيق الأهداف المجتمعية من خلال تكاثف الجهود الحكومية والمشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية.

---

[1] فاطمة تبريس، ***دور القيادة الادارية في صنع وتنفيذ سياسات التنمية المحلية بين الطرح النظري والواقع العلمي دراسة حالة ولاية عين الدفلى 2007-2015***، مذكرة ماستر، (جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)، ص.63.

[2] أحمد بدر، ***الرأي العام طبيعته وتكونه وقياسه***، (القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، 1998)، ص.289.

أولا: البعد الاقتصادي

تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة سواء عن طريق النشاط الزراعي المتعدد كمحاصيل البطاطا التمور والزيتون وغيرها من المنتوجات الزراعية المحلية التي تختلف من منطقة إلى أخرى حسب طبيعة الاقليم وتنوعه.

فقد تم انشاء الاتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين (UNPA) لتنظيم وضبط النشاط الزراعي في الجزائر والعمل على تحسينه، بالإضافة إلى العمل على تطوير النشاط الصناعي وزيادة الاستثمار فيه من أجل النهوض بالاقتصاد المحلي، حيث تحقيق التنمية المحلية البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة وعن طريق توفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى، سواء في الاستهلاك المحلي أو في التوزيع إلى الاقاليم الأخرى.[1]

ثانيا: البعد الاجتماعي

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية وضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية، وعليه تسعى برامج التنمية المحلية في الجزائر إلى النهوض بالمجتمع الجزائري وتطويره كونه شريك أساسي في عملية التنمية المحلية يساهم بالتعاون مع السلطات الحكومية في تحقيق الأهداف المجتمعية.[2]

ثالثا: البعد السياسي

يوجه البعد التنموي إلى ما يخدم توجهات السلطة السياسية على المستوى الوطني والمحلي، وذلك من خلال توجيه قدرات الجماهير على ادراك مشكلاتهم بوضوح، وزيادة

[1] أحمد غريبي، "أبعاد التنمية وتحدياتها في الجزائر" ***مجلة البحوث والدراسات العلمية***، ع.4، (اكتوبر،2010)، ص ص.1-13.

[2] جوهري هشام، ***اشكالية الاستقرار السياسي والتنمية المحلية في الجزائر، دراسة لمديرية الموارد المائية بولاية ورقلة***، مذكرة ماستر، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013)، ص.22.

قدراتهم على تعبئة كل الامكانيات المتوفرة لمواجهة هذه التحديات والمشاكل كما يهتم بتوسيع نطاق المشاركة في اتخاذ القرار، اي نشر الثقافة التشاركية داخل أفراد المجتمع الجزائري وذلك من خلال تلبية حاجيات الافراد وتحسين ظروفهم المعيشية والحصول على حقوقهم كاملة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية. كما يمثل البعد التنموي استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية من أجل تحقيق الاستقرار السياسي، الذي يتم بالمشاركة الشعبية التي يلعب المواطن دورا كبيرا فيها من خلال دعم المسيرة التنموية المحلية الشاملة للدولة.[1]

رابعا: البعد البشري

يركز هذا البعد على الانسان باعتباره المحور الرئيسي في عملية التنمية حيث تعتمد عليه الخطط والبرامج التنموية لأي مجتمع، حيث يولي هذا البعد اهتمام كبير بتنمية العنصر البشري وتطويره. فهذه العملية تنطلق من تنمية الموارد البشرية باعتبارها جوهر العملية التنموية. وتعرف تنمية الموارد البشرية بأنها عملية نمو لرأس المال البشري واستثماره بكفاءة في تحقيق التنمية الشامة في مختلف المجالات، والجزائر كغيرها من الدول تسعى لتحقيق التنمية المحلية عن طريق الاهتمام بالموارد البشرية وتنميتها والعمل على صقلها وتطويرها حيث تسعى التنمية المحلية من خلال هذا البعد تسعى إلى بناء نظام اجتماعي عادل يهدف إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفعالة لمختلف أفراد المجتمع في عملية التنمية المحلية وتلبية الاحتياجات والمطالب المجتمعية.[2]

الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية في الجزائر

تهدف التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة مترابطة من الأغراض التي تساهم في تطوير المجتمعات في كافة مناطق الدولة، حيث أن لها العديد من الأهداف التي تدور في مجملها حول تحسين الظروف المعيشية وتحقيق الرقي للأفراد في المجتمع المحلي وقد

[1] منير حرز الله، ***الاصلاح السياسي في تونس وتأثيره على التنمية المحلية بعد 2011***، مذكرة ماستر، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015)، ص.27.

[2] كمال بودانة شعباني، **أثر الرقابة الادارية على التنمية المحلية *دراسة ميدانية لبلدية حاسي بحبح***، رسالة ماجستير، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2014)، ص ص.85-86.

تتمايز هذه الأهداف من مجتمع لآخر حسب حاجيات الأفراد ومتطلباتهم وحسب بيئتهم المعاشة، وتتضح أبرز الأهداف في ما يلي:

تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وذلك من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية والمحلية أو توسيعها من أجل القضاء على الفقر والجهل والتخلف، ويتم ذلك من خلال فتح مناصب شغل عن طريق المشاريع والبرامج التي تخفض من معدل البطالة ويرفع من القدرة الشرائية للفرد الجزائري بالتالي تحسين المستوى المعيشي للأفراد داخل المجتمع.[1]

كما تسعى التنمية المحلية للعمل على شمول مختلف مناطق الدولة بالمشاريع التنموية مما يضمن تحقيق العدالة فيها والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني، وذلك من خلال تنظيم توزيع التركيبة السكانية بين أقاليم الدولة والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية أو ما يعرف بالنزوح الريفي.[2]

اضافة إلى أنها تعمل على تحسين البنية التحتية داخل المجتمع الجزائري كالنقل، المياه والكهرباء، وشق الطرقات واستلاح الاراضي وبناء الهياكل القاعدية وتوسيع الهياكل التربوية كبناء المدارس في مختلف البلديات والتجمعات السكانية خاصة في الريف من أجل ضمان التمدرس للأطفال وفك العزلة عن المناطق النائية ودفعها نحو الانفتاح والتحضر تدريجيا.[3]

كما أنها تعمل على تغيير ظروف واوضاع المجتمعات المحلية والثقافية والاجتماعية إلى الافضل وذلك بشرط أن يتم هذا التغيير بمبادرة من الأهالي من خلال تجسيد مبدأ التشاركية بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من خالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة أي نشر الثقافة التشاركية داخل المجتمع الجزائري.[4]

جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يساهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها مزيدا من الفرص هذا

---

[1] خنفري، ***مرجع سابق***، ص.28.

[2] غضبان، ***مرجع سابق***، ص.39.

[3] خنفري، ***مرجع سابق***، ص.29.

[4] أيمن عودة المعاني، ***الادارة المحلية***، (الاردن: عمان، دار وائل للنشر، 2010)، ص.140.

ما تبنته الدولة الجزائرية من خلال برامج وكالة التشغيل ودعم الشباب التي تعمل على تقديم قروض وفرص عمل للتقليص من البطالة وتحقيق مشاريع استثمارية محلية.

كما تعمل ايضا على ادخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين سواء الانتاجية أو الخدماتية من خلال دعم الادارة المحلية في تقليص الاعباء على عاتق السلطة المركزية.[1]

المطلب الثالث: تنفيذ سياسات التنمية المحلية في الجزائر

الفرع الأول: الأطراف الرسمية في تنفيذ سياسة التنمية المحلية في الجزائر

أولا: البلدية

سمح الإطار القانوني الخاص بالبلدية بتحديد صلاحيات هذه الاخيرة في مجال التنمية المحلية فالبلدية تشكل الهيئة القاعدية والجماعة الاقليمية للدولة إضافة إلى تعاملها المباشر مع المواطنين في حل مشاكلهم، فهي بذلك نواة الدولة على المستوى المحلي.

يتجلى دور المجلس الشعبي البلدي في السياسة التنموية المحلية، من خلال مختلف البرامج المسندة إليه والمتمثلة في موافاة السلطة المركزية بمختلف الاقتراحات الخاصة ببرامج نفقات التجهيز المحلي الذي يسمح بإنجاز مختلف الانشطة كبناء السكن الريفي، تنمية الصناعات المحلية، تزويد المواطنين بالمياه الصالحة للشرب بعد تطهيرها ...الخ.

يتجلى دور البلدية في تنفيذ السياسة المحلية التنموية في عدة مجالات:

1. دور البلدية في مجال التهيئة العمرانية والتجهيز:

تعتبر البلدية المحور الرئيسي للنشاط الاجتماعي ونواة التغيير المحلي في هذا المجال فهي تعمل على:

- إعداد المخطط البلدي للتنمية القصير والمتوسط والبعيد المدى، تم المصادقة عليه مع مراعاة توافقه مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية.

[1] غضبان، ***مرجع سابق***، ص.40.

- المشاركة في الإجراءات المتعلقة بعمليات التهيئة العمرانية وفي هذا الاطار يتعين على البلدية العمل على توفير وسائل التعمير المنصوص عليها في القوانين المعمول بها واحترام تخصيصات الاراضي وقواعد استعمالها والسهر على المراقبة الدائمة لعمليات البناء ومدى تطابقها مع الشروط المحددة في التنظيمات القانونية، كما تعمل على حماية الاراضي الزراعية والمساحات الخضراء اثناء اقامة تلك المشاريع السكنية والصناعية في تراب البلدية.[1]
- إعداد الاعمال المتعلقة بأشغال تهيئة الهياكل القاعدية والاجهزة الخاصة بالشبكات التابعة لممتلكات البلدية ولكل العمليات الخاصة لتسييرها وصيانتها. حيث أن تنفيذ هذه البرامج مرهون بمدى توفير وسائل التعمير المنصوص عليها في القوانين سارية المفعول والمتمثلة بالتحديد في المخطط التوجيهي والتعمير ومخططات شغل الأراضي.[2]

2. دور البلدية في مجال الصحة:

تقوم البلدية بدور هام في مجال الصحة، فالبلدية مكلفة بالمحافظة على الصحة العامة ومراقبة النظافة العمومية وانشاء مكتب بلدي خاص بالوقاية والنظافة وانشاء مراكز صحية وقاعات العلاج وصيانتها طبقا للمقاييس الوطنية ومكافحة ناقلات الأمراض المعدية والحفاظ على صحة الاغذية والمؤسسات المستقبلة لأفراد المجتمع.[3]

3. دور البلدية في مجال التعليم:

تعمل البلدية على تطوير مجال التعليم والعمل على تحسينه وذلك من خلال انجاز مؤسسات التعليم طبقا للمقاييس الوطنية والخريطة المدرسية مع السهر على صيانتها واتخاذ كافة الاجراءات التي تسمح بتشجيع النقل المدرسي داخل تراب البلدية والمبادرة في تقديم برامج من شأنها ترقية التعليم من خلال إنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة

---

[1] زيدان، ***مرجع سابق***، ص ص.102-103.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وثيقة تتعلق ب: قانون رقم 11/10 المتعلق بالبلدية، ***الجريدة الرسمية***، ع.37، (22 جوان 2011) ص ص.4-25..

[3] عمار بوضياف، ***الوجيز في القانون الاداري***، (الجزائر: دار الريحانة للكتاب)، ص.146.

المدرسية الوطنية وصيانتها بالإضافة إلى دعم المطاعم المدرسية وتوفير وسائل النقل للتلاميذ وهو ما نصت عليه المادة 122 من القانون 11/10.[1]

4. دور البلدية في مجال السكن:

حددت المواد من 113 إلى 120 من القانون البلدي 11/10، دور المجلس الشعبي البلدي في ميدان السكن، من خلال وضع برامج وسياسات قد تدفع إلى خلق ثقافة عقارية عمومية، حيث تعمل البلدية على تشجيع تأسيس جمعيات السكن ولجان الاحياء السكنية وصيانتها والسعي لتجديدها، والعمل على تسهيل عمل أصحاب المبادرات من خلال وضع تحت تصرفهم التعليمات والقواعد العمرانية وكل المعطيات الخاصة بالعملية المزمع القيام بها والمساعدة على ترقية برامج السكن والمشاركة فيها.[2]

5. دور البلدية في مجال الفلاحة:

تسعى البلدية من خلال مخططها التنموي إلى تشجيع كل الإجراءات التي تهدف إلى تطوير الانشطة الاقتصادية والاجتماعية، تعمل على إحداث الوسائل الخاصة بالإنتاج والتسويق وتشجيعها من أجل التنمية الفلاحية والمشاركة في جميع الاعمال المتعلقة بالتعديل الزراعي للأراضي والمساهمة في تشجيع استصلاح الاراضي الفلاحية، حيث تنص المادة 173 من الأمر المتضمن للثروة الزراعية على: " أن البلدية هي الوحدة الاقليمية التي تنفذ داخلها عمليات التأميم وتوزيع الأراضي ". فهي تسعى إلى تحسين المجال الفلاحي وزيادة فعاليته في تحقيق الثروة الزراعية.[3]

الفرع الثاني: الولاية

تعتبر الجماعات المحلية المحرك الاساسي لعملية التنمية المحلية وذلك من خلال الصلاحيات التي خولها لها المشرع الجزائري في قانوني البلدية والولاية، فالولاية هي مقاطعة إدارية تتمتع بالتنمية المعنوية والاستقلال المالي، حيث تقدم نشاط سياسي واقتصادي

---

[1] زيدان، ***مرجع سابق***، ص ص.103-104.

[2] يمينة طالبي، ***الدور التنموي للجماعات المحلية دراسة حالة ولاية البيض***، مذكرة ماستر، (جامعة الطاهر مولاي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016)، ص.76.

[3] محمد الصغير بعلي، ***قانون الادارة المحلية الجزائرية***، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، ط2، د.س.ن)، ص.82.

واجتماعي وثقافي تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية وتعتبر فاعل رسمي في تحقيق التنمية على المستوى المحلي.

1. دور الولاية في مجال التهيئة العمرانية:

تعمل الولاية في هذا المجال على تحديد التهيئة العمرانية للولاية ورسم الشبكة العمرانية ومراقبة تنفيذها، كما تبادر بكل عمل من شأنه توفير الوسائل التي تتجاوز قدرات البلدية والاعمال المرتبطة بأشغال تهيئة طرق الولاية وصيانتها.[1]

2. دور الولاية في مجال السكن:

تسعى الولاية إلى تدعيم البلديات في مجال تطبيق برامج السكن وفق لنص المادة 100 من قانون الولاية، إذ تساهم في إحداث مؤسسات وشركات البناء العقاري وتشجيع التنمية التعاونية في ميدان السكن وترقية برامج السكن المخصصة للإيجار وعمليات الاصلاح، كما تساهم في القضاء على السكن الهش والغير صحي وذلك بالتنسيق مع مختلف البلديات على مستوى الولاية.[2]

3. دور الولاية في مجال الفلاحة:

تقوم الولاية بعدة نشاطات على المستوى الفلاحي حيث تساعد على استثمار الأراضي الزراعية الخالية وحماية التربة وإصلاحاتها والمساهمة في إصلاح الأراضي الزراعية داخل الولاية وتنميتها، بالإضافة إلى العمل على تحسين المراعي وتوفير الاعلاف للمواشي، وحسب المادة 87 يعمل المجلس الشعبي الولائي على تنمية الري المتوسط والصغير وتطوير البلديات تقنيا وماليا في المشاريع، ويتولى المجلس الولائي حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية والعمل على توفير وسائل الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية.[3]

---

[1] رحماني الشيخ وسهيبي يحيى، ***الحكم الجيد والتنمية المحلية في الجزائر***، مذكرة ماستر، (جامعة مولاي الطاهر سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013)، ص.58.

[2] فريدة قيصر مزياني، ***مبادئ القانون الاداري***، (د.د.ن، 2000)، ص.199.

[3] عمار عوابدي، ***مبدأ الديمقراطية الادارية وتطبيقاتها في النظام الاداري الجزائري***، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص.293.

4. دور الولاية في مجال الصحة:

يولي المجلس الشعبي الولائي أهمية بالغة للقطاع الصحي وذلك نظرا لحساسية هذا القطاع وأهميته، حيث تقوم الولاية بإنجاز تجهيزات الصحة التي تتجاوز إمكانيات البلديات، ويشجع على إنشاء هياكل مكلفة بمراقبة وحفظ الصحة في المواد الاستهلاكية في المؤسسات المستقبلة للجمهور كما يسهر على تطبيق تدابير الوقاية الصحية، وساهم في تنفيذ كل الاعمال المتعلقة بمخطط تنظيم الاسعافات والوقاية من الاوبئة ومكافحتها.[1]

الفرع الثاني: الأطراف غير الرسمية في تنفيذ سياسة التنمية المحلية في الجزائر

أولا: المجتمع المدني

تلعب منظمات المجتمع المدني دورا هاما في تنفيذ السياسات التنموية وتحقيق التنمية على المستوى المحلي، وذلك من خلال تقديم الخدمات لمختلف الفئات المجتمعية فهي تحرص على تقديم مستوى مناسب من الخدمات المحلية خاصة للفئات المعوزة داخل المجتمع، وذلك لما تملكه من تأثير على السياسات العامة للحكومة والوحدات المحلية، فهي تساهم في تحقيق التنمية المحلية من خلال مساعدة الادارة المحلية عن طريق العمل المباشر معها في مختلف النشاطات التي تقوم بها وتعمل على تقديم أفضل شكل من الخدمات للأفراد، وتقليص حدة الفقر، وتحسين مستوى الرفاه الاجتماعي والتعليمي والصحي على المستوى المحلي، وذلك بالشراكة مع الجماعات المحلية باعتبارها الحيز القريب لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في المجال التنموي وتحقيق الأهداف المجتمعية على المستوى المحلي.[2]

ثانيا: القطاع الخاص

ازدهر دور القطاع الخاص في إطار التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم في أواخر القرن العشرين والتي انعكست على دور الدولة، نتيجة الاختلالات الكبيرة التي يعرفها التسيير العمومي للمرفق العام. وعدم قدرة الدولة على تقديم خدمات

[1] آسيا معاري وفوزية مواسط، ***دور الولاية في تحقيق التنمية المحلية***، مذكرة ماستر، (جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)، ص.140.

[2] عادل إنزارن، التنمية المحلية في الجزائر دراسة في الفواعل والمحددات، ***مجلة العلوم القانونية والسياسية***، ع.16،(جوان 2017)، ص ص.368-387.

نوعية، أوجب عليها الاستعانة بالقطاع الخاص كشريك فاعل في تحقيق التنمية المحلية، والجزائر كغيرها من الدول تولي للقطاع الخاص اهتماما كبيرا وذلك نظرا لأهميته البالغة ودوره الفعال في المشاركة في عملية تنفيذ السياسات التنموية المحلية حيث يعمل على فتح فرص عمل للأفراد واستقطاب المشاريع والاستثمار فيها، وتعزيز مبدأ التنافسية الذي يهدف إلى تحقيق الجودة الخدماتية وزيادة الكفاءة والفعالية.

كما أن ساهم بشكل كبير في تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009). برنامج تطوير النمو (2010-2014) بالإضافة إلى دوره الفعال في مجال البنية التحتية كصيانة وتعبيد الطرقات، بناء السكنات ، بناء المرافق العمومية وغيرها من البرامج التنموية المحلية.[1]

[1] عبد المؤمن مجدوب ولمين هماش، الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع.8،(جانفي 2016)، ص ص.117-140.

الفصل الثاني دور جمعية إيثار لرعاية الأيتام في تحقيق التنمية المحلية في ولاية الوادي

تمهيد:

بعد الانفتاح السياسي الذي حدث في الجزائر، انتشرت موجة كبيرة من الجمعيات التي تنشط في مختلف الميادين الاجتماعية والثقافية والتنموية. وقد أصبحت هذه الأخيرة قطاعا ثالثا تعول عليه الدولة في استكمال مسيرتها التنموية.

في هذا الفصل ستتطرق الدراسة إلى إبراز دور جمعية إيثار لرعاية الأيتام في تحقيق التنمية المحلية في ولاية الوادي. وذلك من خلال الوقوف على أهم البرامج الاجتماعية والتنموية التي تتبناها الجمعية لتحقيق التنمية على المستوى المحلي وايضاح أهم الانجازات وأبرز التحديات التي تواجه الجمعية وتعطل مسارها في تحقيق التنمية المحلية.

المبحث الأول: التعريف بجمعية إيثار لرعاية الأيتام في الوادي

يتكون المجتمع المدني الجزائري من عدة منظمات كالنقابات والاتحادات والنوادي والجمعيات وغيرها من المنظمات الأخرى التي تشارك في تفعيل الحركة التنموية.

ستتطرق الدراسة في هذا المبحث إلى التعريف بجمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي وتوضيح إمكانياتها المادية والبشرية التي تستغلها في تحقيق أهدافها الاجتماعية والتنموية على المستوى المحلي.

المطلب الأول: نشأة جمعية إيثار لرعاية الأيتام وهيكلها التنظيمي

الفرع الأول: نشأة الجمعية

الجمعية الخيرية إيثار لرعاية الأيتام تأسست يوم 28 ماي 2007 ومنحت الإعتماد يوم 23 ديسمبر 2007. تقع بحي الناظور بلدية الوادي تنشط على مستوى تراب الولاية، الهدف العام من تأسيسها هو تأمين الرعاية المادية والنفسية والاجتماعية والصحية والتعليمية والترفهية للفئات المعوزة وتأهيلهم بما يكفل لهم الاعتماد على أنفسهم ومواجهة الحياة ليكونوا أفرادا صالحين لأنفسهم ومجتمعهم، وتقديم إعانات دائمة وموسمية لهذه الفئة ومساعدتهم في مواجهة متطلبات الحياة، وعلى الرغم من الطابع الخيري التطوعي للجمعية الا أن آلية عملها لا تقتصر فقط على الجانب الاجتماعي، بل تسعى إلى تفعيل دورها التنموي لتحسين أوضاع هذه الفئة وإدماجها داخل المجتمع. وذلك من خلال العمل على تطوير امكانياتها وصقل مواهبها وتحسين كفاءتها وتحويلها من فئة مستهلكة إلى فئة منتجة أي أن الجمعية تسعى إلى تفعيل الإستثمار في المورد البشري باعتباره جوهر العملية التنموية المحلية.[1]

[1] جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، ***وثيقة تتعلق ب: التعريف بالجمعية (نشأة)***، (2007)، ص.1.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للجمعية

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي للجمعية.[1]

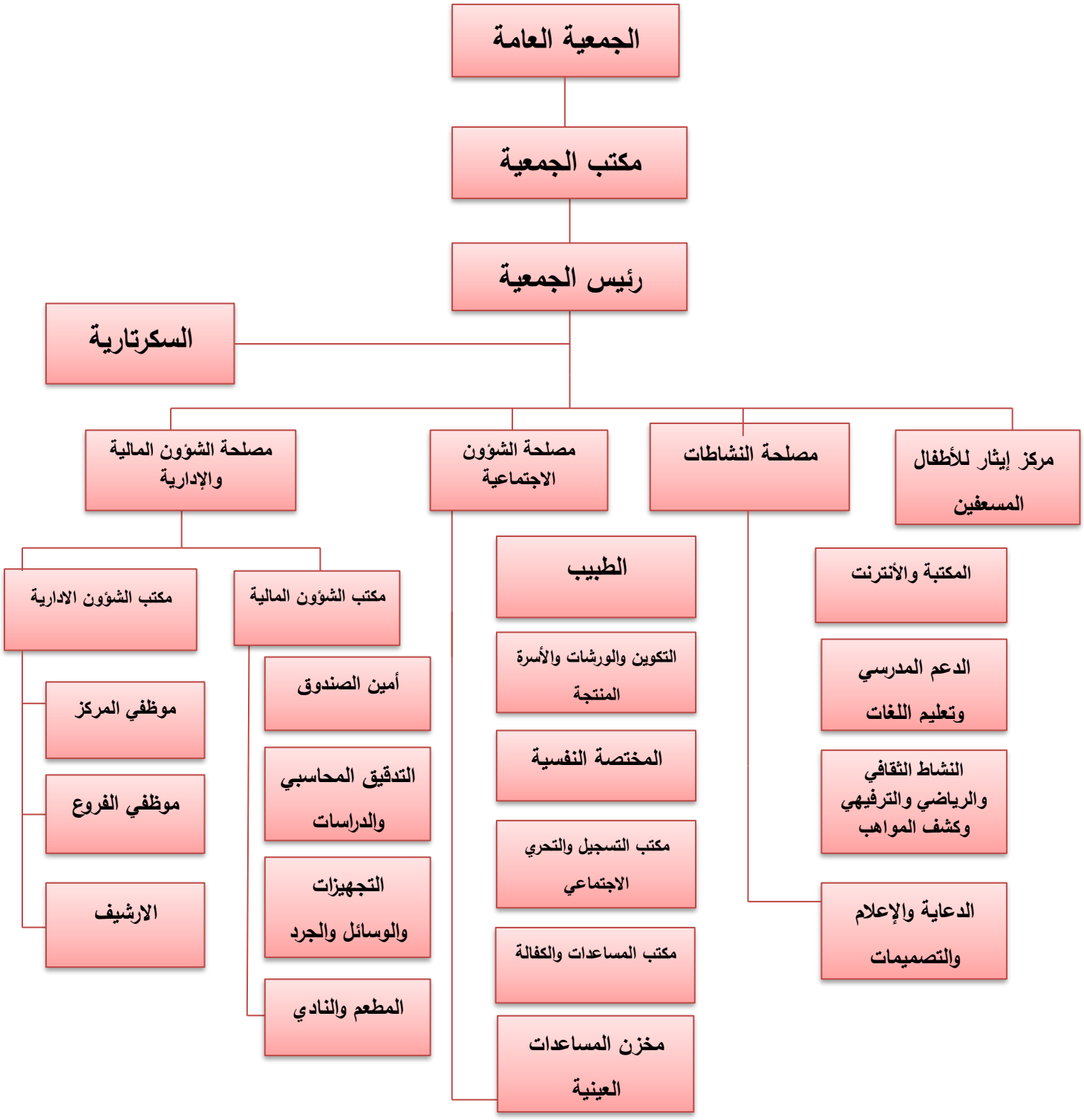

[1] جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، وثيقة تتعلق ب: التعريف بالجمعية (نشأة)، ***مرجع سابق***، ص.2.

تتكون جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي من عدة أقسام وفروع كما هو موضح في الهيكل التنظيمي لها. لكل قسم عدة مهام مكلف بإنجازها بدأ من:

الجمعية العامة: والتي تضم الاعضاء الرسمين في الجمعية وتتكون الجمعية العامة من أربعة مئة عضو لهم صلاحيات متعددة أبرزها انتخاب رئيس الجمعية أو تزكيته والمصادقة على المشاريع الاجتماعية والتنموية وعلى القوانين الأساسية للنظام الداخلي للجمعية وتقييم نشاطاتها والعمل على تفعيلها وتحديد مبالغ الاشتراكات السنوية داخل الجمعية.

مكتب الجمعية: يتكون من احدى عشر عضو يقومون بعدة مهام وذلك لضمان السير الحسن لنشاط الجمعية، وابرز المهام التي يقومون بها تنفيذ القانون الاساسي النظام الداخلي تحديد اختصاصات الاعضاء والنواب واقتراح تعديلات القانون الاساسي، والنظام الداخلي للجمعية الرامية إلى تحسين عمل أجهزة الجمعية ومتابعة مخالفات وتجاوزات الاعضاء داخل الجمعية والعمل على ضبطها، وقبول أو رفض المنح والهبات والاعانات التي تقدم للجمعية بالإضافة إلى إعداد خطط وبرامج ونشاطات أعمال الجمعية والأشراف على تنفيذها ومتابعتها وإعداد التقرير السنوي عن أعمالها وانجازاتها.

رئيس الجمعية: يعمل رئيس الجمعية على تمثيل الجمعية لدى السلطات العمومية، وتسيير المناقشات واقتراح جدول أعمال دورات الجمعية العامة، كما يعمل على تنشيط وتنسيق برامج ومشاريع الجمعية واعداد تقارير نصف سنوية لنشاطاتها، ومكلف بالقيادة الادارية للجمعية وممارسة سلطة النشاط التسلسلي على الاعضاء الناشطين داخلها، حيث يقوم بهذه الاعمال بمساعدة السكرتارية المكلفة بمهام مكتب الامانة التي تقوم باستقبال الأفراد وذلك لتسهيل مهام رئيس الجمعية.[1]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية الوادي، مديرية التنظيم والشؤون العامة، ***وثيقة تتعلق ب: القانون الاساسي طبقا لأحكام القانون رقم 31/90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات تحت رقم تسجيل: 2007/69***، (2007/12/23)، ص.4.

مركز إيثار للأطفال المسعفين: يهدف هذا المركز إلى احتواء الأطفال المسعفين فاقدي الأب والأم والتكفل بهم ماديا ومعنويا.

مصلحة النشاطات: تقوم بتنظيم برامج ونشاطات الجمعية سواء الاجتماعية أو الثقافية أو التربوية ويندرج تحت مصلحة النشاطات قسم المكتبة والانترنت الذي يقوم بتقديم دورات تدريبية على الحاسوب والانترنت، كما تضم اقسام للدعم المدرسي وقسم للغات الاجنبية، تتكفل الجمعية بتقديم الدعوم المدرسية للفئات المعوزة سنويا بالإضافة إلى تنظيم نشاطات ثقافية ورياضية وترفهية لهذه الفئة كما أنها تقوم بتصميم إعلانات اشهارية لصالح البرامج التي تقدمها الجمعية عن طريق قسم الدعاية والاعلام والتصميمات.

مصلحة الشؤون الاجتماعية: تسعى هذه المصلحة لتوفير مساعدات للأرامل والأيتام والعمل على تلبية متطلباتهم واحتياجاتهم، يندرج تحتها مكتب الطبيب الذي يقدم فحوصات طبية وعلاجية للفئات المعوزة التي تتكفل بها الجمعية أسبوعيا، بالإضافة إلى مكتب التكوين والورشات الذي يتكفل بالمشروع التنموي الذي تتبناه الجمعية المتمثل في مشروع أسرة إيثار المنتجة.[1]

مكتب الاخصائية النفسية: يعمل على توفير الرعاية والتربية النفسية للفئات المعوزة من خلال تقديم نصائح وارشادات توجهيه لهم إضافة إلى توثيق خدمات المركز النفسي.[2]

مكتب التسجيل والتحري الاجتماعي: يهتم بالدراسة الميدانية للأوضاع الحقيقية للفئات المعوزة والتكفل بها حسب الأولوية الاجتماعية لكل أسرة.[3]

---

[1] ***مقابلة مع:*** سهيلة شوية، عون ادارة في مصلحة الشؤون الاجتماعية، مكتب الشؤون الاجتماعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ:2019/04/14، على الساعة: 9:25.

[2] ***مقابلة مع:*** هاجر بالعربي، الاخصائية النفسية للجمعية، مكتب الاخصائية النفسية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ:2019/04/14، على الساعة: 10:40.

[3] ***مقابلة مع:*** سهيلة شوية، عون ادارة في مصلحة الشؤون الاجتماعية، مكتب الشؤون الاجتماعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/04/15، على الساعة: 12:23.

مخزن المساعدات المعيشية: يضم التجهيزات الكهرومنزلية الخاصة بالجمعية إضافة إلى التجهيزات التي تقدمها كمساعدات للفئات المعوزة.[1]

مكتب الشؤون المالية والادارية: يعمل مكتب المالية على استقبال الكافلين والواهبين وتسجيل الكفالات والهيبات ومتابعة حركة الحساب البريدي والبنكي ودفع ومنح الاعانات المالية للأرامل عن طريق الحساب البريدي أو البنكي، وتسديد المصاريف الخاصة بالجمعية (فواتير الهاتف، الماء، الكهرباء....)، بالإضافة إلى استقبال المراكز الفرعية وتصفية الحسابات المالية شهريا.

مكتب أمين الصندوق: مكلف بتسيير الأموال وضبط أملاك الجمعية وتحصيل الاشتراكات واعداد التقارير المالية.

مكتب التدقيق المحاسبي والدراسات: مكلف بمساعدة مكتب الأمين العام في تسيير الشؤون المالية للجمعية.

مكتب التجهيزات والوسائل والجرد: يتم فيه تسوية الارصدة المحاسبية للجمعية وتسجيل ايراداتها ونفقاتها.[2]

مكتب الشؤون الادارية: يعمل على تسيير النشاطات الادارية وتسجيلها والتنسيق بين موظفي المركز وموظفي الفروع من أجل تحقيق الأهداف العامة للجمعية.

الأرشيف: يتضمن مجموع الوثائق المتعلقة بالجهاز الاداري للجمعية، حيث يهدف إلى صيانتها والمحافظة عليها لكي يتمكن من الرجوع إليها بسهولة عند الحاجة لذلك.[3]

---

[1] ***مقابلة مع:*** انتصار رحال، سكرتارية رئيس الجمعية، مكتب الأمانة، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/04/14، على الساعة: 11:15.

[2] ***مقابلة مع:*** مونيا الاشعري، عون ادارة في مصلحة الشؤون المالية، مكتب الشؤون المالية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/04/14، على الساعة: 11:50.

[3] ***مقابلة مع:*** علاء الدين مصباحي، نائب الكاتب العام للجمعية، مكتب الشؤون الادارية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/04/15، على الساعة: 8:45.

تنشط جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي على المستوى الولائي لها اثنا عشر فرع بلدي داخل إقليم الولاية، وذلك بهدف تغطية أكبر عدد ممكن من الفئات المعوزة داخل المجتمع المحلي. ومن ابرز الفروع التي تنشط داخلها الجمعية فرع الرقيبة، فرع المقرن، فرع الحمادين، فرع الدبيلة، فرع سيدي عمران، حيث يضم كل فرع من هذه الفروع موظف واحد بالإضافة إلى رئيس الفرع الذي يتولى تسيير شؤون الفرع. في حين يضم فرع قمار وفرع البياضة وفرع الرباح وفرع جامعة موظفين إضافة إلى رئيس الفرع الذي يزاول تسيير نشاطات وبرامج الفرع. بينما يوجد فروع اخرى في كل من بلدية سيدي خليل وبلدية سطيل وبلدية حساني عبد الكريم يشرف على تسيرها رئيس الفرع دون وجود موظفين، حيث يتقاضى الموظفون رواتب شهرية من خزينة مكتب الجمعية، بينما رؤساء الفروع يعملون بصفة طوعية دون رواتب شهرية.[1]

تمول الجمعية الفروع حسب النشاطات والبرامج التي يقوم بها كل فرع كما يتماشى هذا التمويل مع عدد الاسر المعوزة التي يتكفل بها الفرع والتي تتم عن طريق احصائيات التحري الاجتماعي ورؤساء الاحياء وائمة المساجد، وذلك بهدف تغطية أكبر عدد ممكن من هذه الاسر في مختلف فروع الجمعية على المستوى الولائي.[2]

المطلب الثاني: الإمكانيات المادية والبشرية لجمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي

الفرع الأول: الإمكانيات المادية

تضم جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي العديد من الامكانيات المادية التي تعتبر المحرك الاساسي لنشاطات الجمعية. حيث تحتوي الجمعية على مكتبة للمطالعة وقاعة انترنت وقاعات لمزاولة النشاطات التعليمية وتقديم الدعوم المدرسية وتعليم اللغات الاجنبية

[1] ***مقابلة مع:*** انتصار رحال، سكرتارية رئيس الجمعية، مكتب الأمانة، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/07، على الساعة: 9:35.

[2] ***مقابلة مع:*** عبد الباسط هويدي، رئيس الجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/07، على الساعة: 10:24.

للفئات المعوزة، كما تضم الجمعية ورشات تكوينية خاصة بنشاطات مشروع اسرة إيثار المنتجة والمتمثلة في ورشات حلاقة وورشات خياطة وورشات لصنع الحلويات.

اضافة إلى ذلك فإنها تضم قاعة نشاطات مجهزة لمزاولة النشاطات والمسابقات الثقافية، ونادي رياضي يعمل على تقديم نشاطات رياضية وترفهية للفئات المعوزة داخل الجمعية. كما تحتوي الجمعية على مركز مجهز لإيواء الأطفال المسعفين فاقدي السند الا انه غير مفعل وفي انتظار التصريح القانوني لمباشرة عمله. اضافة إلى مطعم الذي يتكفل بتقديم الوجبات الغذائية لكل من الموظفين والفئات المعوزة في المناسبات الموسمية، والعديد من المصالح والاقسام المجهزة بمكاتب واجهزة كمبيوتر وعدة تجهيزات عينية تسهل عمل الجمعية على مستوى المركز وعلى مستوى الفروع البلدية.[1]

يتم تجهيز مركز الجمعية وفروعه عن طريق الموارد المالية الداخلية التي تتلقاها الجمعية عن طريق اشتراكات اعضاء الجمعية العامة بمبلغ قدره 200 دج شهريا، اضافة إلى الموارد المالية الخارجية المتمثلة في الزكوات والهيبات التي تمنح للجمعية. كما تحضى الجمعية بتمويل خاص من طرف رجال الأعمال الذين يساهمون في تفعيل دور الجمعية على المستوى الاجتماعي والتنموي داخل المجتمع المحلي.[2]

الفرع الثاني: الإمكانيات البشرية

تضم جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي العديد من الموارد البشرية المكلفة بتسيير الشؤون الادارية والنشاطات والبرامج الاجتماعية والتنموية داخل الجمعية. حيث تضم الجمعية العامة أربعة مئة عضو يتولون المصادقة على القوانين الاساسية لنظام الداخلي للجمعية، وتحديد مبالغ الاشتراكات السنوية وغيرها من المهام الأخرى. بينما يضم مكتب الجمعية احدى عشر عضو اضافة إلى رئيس الجمعية لهم صلاحيات مختلفة، حيث يدير

[1] ***مقابلة مع:*** عبد الباسط هويدي، رئيس الجمعية، مكتب الرئيس، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/09، على الساعة: 11:45.

[2] ***مقابلة مع:*** مونيا الاشعري، عون ادارة في مصلحة الشؤون المالية، مكتب الشؤون المالية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/13، على الساعة: 9:30.

رئيس الجمعية الشؤون العامة لتسيير الجهاز وتنسيق برامج الجمعية والعمل على تفعيلها بغية الوصول لتحقيق الأهداف العامة، ويكلف الكاتب العام بمعية الكاتب المساعد بالقضايا الادارية كمسك سجل المداولات ومعالجة البريد وتسيير المحفوضات وتحرير مشاريع ومحاضر المداولات. كما يتولى أمين المال بمعية أمين المال المساعد بالمسائل المالية والمحاسبية المتمثلة في تسيير الأموال وتحصيل الاشتراكات ومسك صندوق النفقات واعداد التقارير المالية.[1]

كما تضم الجمعية ثلاثة وعشرون موظف تسعة منهم على مستوى المركز. واربعة عشر موظف على مستوى الفروع البلدية، يتم توظيفهم على اساس الشهادة والكفاءة العلمية وفق مسابقات يتم الاعلان عنها عن مستوى ادارة الجمعية.[2]

المطلب الثالث: الأهداف العامة للجمعية

أهم الأهداف التي تسعى الجمعية لتحقيقها:

- تسعى الجمعية إلى التكفل بالعائلات المعوزة وتوفير كافة أوجه الرعاية المادية والمعنوية لهم.
- تأمين الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية والتعليمية للفئات المعوزة.
- تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.
- إنشاء صناديق خيرية وترغيب الأفراد والمؤسسات والقطاعات العامة والخاصة للمساهمة النقدية أو العينية قدر المستطاع ودعم العمل الخيري التطوعي.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية الوادي، مديرية التنظيم والشؤون العامة، وثيقة تتعلق ب: القانون الاساسي .....، ***مرجع سابق***، ص.6.

[2] ***مقابلة مع:*** عبد الباسط هويدي، رئيس الجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/13، على الساعة: 10:16.

- الاسهام والتنسيق بين جهد الجمعيات والجهود الرسمية وغير الرسمية من أجل رعاية الفئات الهشة داخل المجتمع.
- تجميع وتنظيم وتنسيق الجهود التطوعية للمواطنين وتوجيها جماعيا للعمل الاجتماعي في مختلف الميادين.
- تعويض القطاع العام ومحاولة تغطية أكبر عدد ممكن من احتياجات الفئات المعوزة ولتحقيق مستوى معيشي مناسب لهم.
- توسيع شبكة العلاقات الاجتماعية وتدعيم الارادة الجماعية للمساهمة في تنمية المجتمع المحلي.
- العمل على محاربة ظاهرة الفقر والبطالة.
- دعم المشروعات الاقتصادية والتنموية لتحسين الحياة الاجتماعية للأفراد المجتمع.[1]

[1] جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، وثيقة تتعلق ب: التعريف بالجمعية (النشأة)، ***مرجع سابق***، ص.1.

المبحث الثاني: برامج وسياسات التنمية المحلية لجمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي

تعتمد جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي على عدة برامج ومشاريع اجتماعية وتنموية، تساهم في تفعيل الحركة التنموية المحلية وتلبية الاحتياجات والمطالب المجتمعية وسد فجوة الثغرات الحكومية داخل المجتمع المحلي.

المطلب الأول: البرامج والمشاريع ذات الطابع الاجتماعي

تتبنى جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي العديد من البرامج الاجتماعية لتحسين الاوضاع المعيشية للفئات المعوزة، ومن ابرز البرامج الاجتماعية التي تتبناها الجمعية ما يلي:

برنامج الكفالة المالية للفئات المعوزة:

تعمل الجمعية على تأمين دخل شهري ثابت لأكبر فئة ممكنة من المعوزين والفئات الهشة داخل المجتمع. حيث يختلف الراتب الشهري من فئة إلى أخرى وذلك حسب الحالة الاجتماعية للفئة المكفولة.[1]

أنواع الكفالة: وللكفالة نوعين

كفالة اليتيم: يقدم فيها الكافل مبلغ قدره 3000 دج. شهريا لليتم الذي يتكفل به.

كفالة أسرة كاملة: حيث يخصص الكافل مبلغ شهريا للأسرة المكفولة بشرط أن يتناسب هذا المبلغ مع عدد أفراد الأسرة وغالبا ما يتراوح هذا المبلغ ما بين 5000 دج إلى 15000 دج. وذلك للمساهمة في إعانة هذه الأسر وتحسين المستوى المعيشي لهم.[2]

تبنت الجمعية هذه البرامج منذ بداية نشاطها الفعلي سنة 2008، حيث تكفلت الجمعية في هذه السنة بمائتان واثنان وستون مكفول في حين وصل عدد المكفولين سنة 2018، إلى ألفان وستة مئة مكفول.

---

[1] جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، وثيقة تتعلق ب: تعريف الجمعية (النشأة)، ***مرجع سابق***، ص.4.

[2] ***مقابلة مع:*** مونيا الاشعري، عون ادارة في مصلحة الشؤون المالية، مكتب الشؤون المالية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/15، على الساعة: 12:05.

الجدول رقم (1): يمثل عدد المكفولين منذ سنة (2008/2018).[1]

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المكفولين	262	253	288	305	686	1353	1216	1533	1811	2600	2600

يوضح الجدول أعلاه عدد المكفولين منذ بداية نشاط الجمعية سنة 2008. تبنت الجمعية في هذه السنة مائتان واثنان وستون مكفول، اما في سنة 2009 نقص عدد المكفولين إلى مائتان وثلاث وخمسون كفيل، وفي السنة التي تليها ارتفع العدد بنسبة معتبرة إلى مائتان وثمانية وثمانون كفيل، وفي سنة 2011 ازداد عدد المكفولين إلى ثلاث مئة وخمس مكفول، ليتضاعف العدد في سنة 2012 إلى ستة مئة وستة وثمانون كفيل، وفي سنة 2013 شهدت الجمعية قفزة نوعية حيث أصبح عدد المكفولين ألف وثلاث مئة وسبعة وخمسون كفيل، حيث تراجع عدد المكفولين في سنة 2014 إلى ألف ومائتان وستة وعشرون مكفول، أما في سنة 2015 أزداد عدد المكفولين إلى ألف وخمسة مئة وثلاث وثلاثون مكفل، وفي سنة 2016 ارتفع عدد المكفولين إلى ألف وثمانية مئة وواحد وتسعون مكفول، اما في سنة 2017 وسنة 2018 كان عدد المكفولين ثابت بألفين وستة مئة مكفول.

برنامج الإعانات الموسمية:

تسعى الجمعية لتقديم إعانات موسمية للفئات المعوزة وذلك لتغطية احتياجاتهم ومتطلباتهم، من خلال تقديم العديد من النشاطات الطوعية لتوفير الرعاية الاجتماعية لهم. ومن ابرز هذه البرامج حملة كسوة العيد التي تبنتها بداية سنة 2011 بصفة سنوية، حيث تتكفل الجمعية بتوفير عدد كبير من الألبسة لمختلف الفئات العمرية. بالإضافة إلى تقديم الحقيبة المدرسية لهذه الفئة والعمل على تدعيمها ماديا ومعنويا في هذا المجال بهدف تكوينها وزيادة تأهيلها. كما تقدم الجمعية حملات أضحية العيد والتي تبنتها عبر برنامج سنوي منذ سنة 2016. بهدف احتواء هذه الفئة ودمجها داخل المجتمع المحلي.[2]

[1] جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، وثيقة تتعلق ب: تعريف الجمعية (النشأة)، ***مرجع سابق***، ص.2.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.5.

إضافة إلى تقديم العديد من المساعدات الموسمية كالمواد الغذائية والأفرشة المنزلية وكل اللوازم الضرورية لتوفير العيش الكريم لهم.[1]

- **تمثيل الإعانات الموسمية على شكل منحنيات بيانية:**

الشكل رقم (2): كسوة العيد

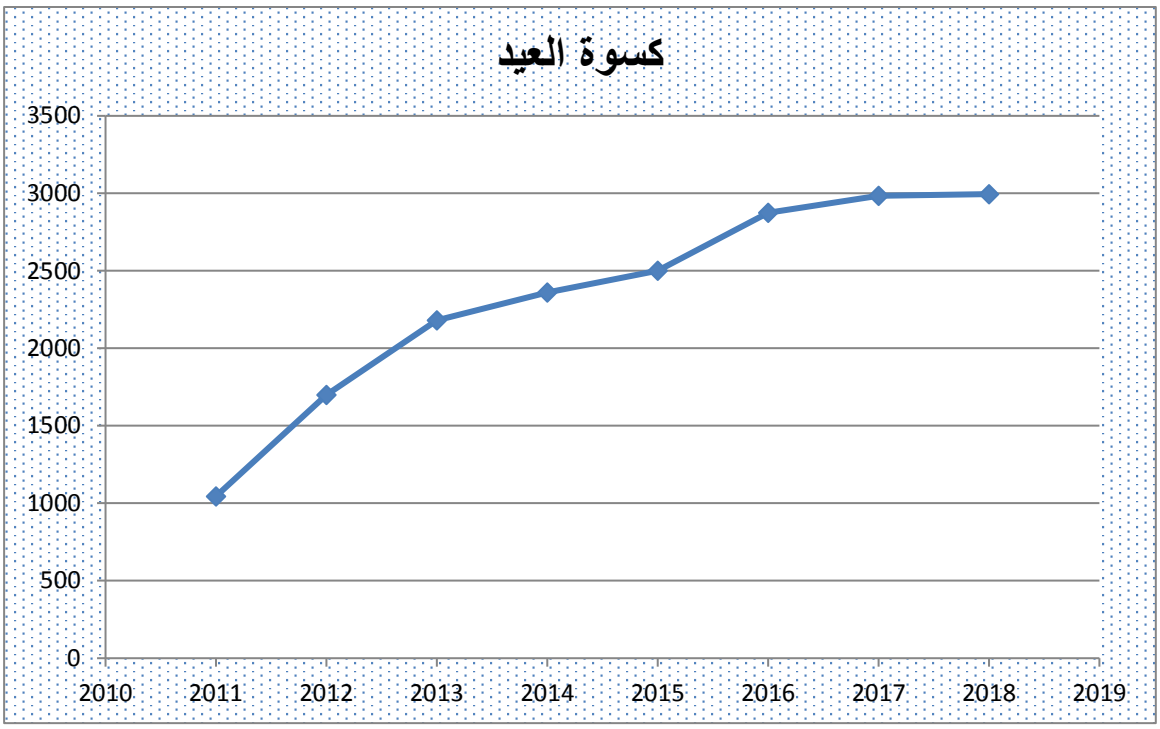

سعت جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي لتكفل بعدد معتبر من الفئات المعوزة داخل المجتمع، وذلك منذ بداية نشاطها الفعلي سنة 2008. حيث كانت الجمعية تساهم بالعديد من التبرعات والمساعدات الخيرية للفئات المعوزة وتحاول تغطية جانب كبير من احتياجاتها من أجل ضمان العيش الكريم لهم، ولكن مع بداية سنة 2011 تبنت الجمعية برامج اجتماعية سنوية تقدمها كل سنة.

من أبرزها "حملة كسوة العيد". حيث قدمت في سنة 2011 ألف وخمس وأربعون كسوة عيد لصالح الفئات المعوزة تناسب عدة فئات عمرية، وشهدت هذه الحملة تطورات ملحوظة حيث

[1] جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، وثيقة تتعلق ب: تعريف الجمعية (النشأة)، ***مرجع سابق***، ص.5.

قدمت في السنة التي تليها ألف وسبعة مئة كسوة عيد. وهذه تعتبر زيادة معتبرة للمساعدات الخيرية التي تقدمها الجمعية، وفي سنة 2013 ساهمت الجمعية بتقديم ألفان ومئة وثمانون كسوة عيد. لتصل في السنة التي تليها إلى ألفان وثلاثة مئة وستون كسوة عيد. أما في سنة 2015 منحت الجمعية ألفان وخمسة مئة كسوة عيد. حيث شهدت هذه الحملة تطورات وزيادات معتبرة في كل سنة فقد وصلت في سنة 2016 إلى ألفان وثمانية مئة وخمس وسبعون كسوة عيد. بينما شهدت الحملة زيادة طفيفة في كل من سنة 2017 و 2018. وآخر إحصائية لهذه الحملة كانت سنة 2018 قدمت فيها الجمعية ألفان وتسعة مئة وخمس وتسعون كسوة عيد لصالح الفئات المعوزة في لكلا الجنسين تتناسب مع عدة فئات عمرية.[1]

الشكل رقم (3): أضحية العيد.[2]

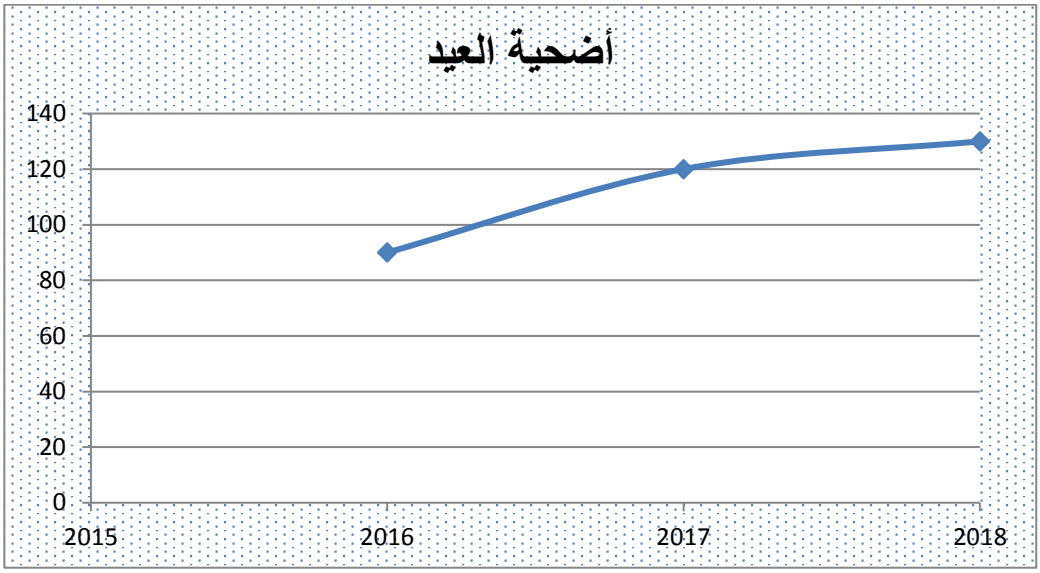

تبنت جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي سنة 2016 برنامج جديد إضافة إلى البرامج الاجتماعية التي تقدمها الجمعية لصالح الفئات المعوزة، حيث بدأت سنة 2016 بتبني برنامج سنوي يتمثل في تقديم أضحية العيد للفئات المعوزة داخل المجتمع المحلي.

[1] ***مقابلة مع:*** سهيلة شوية، عون إدارة في مصلحة الشؤون الاجتماعية، مكتب الشؤون الاجتماعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/15، على الساعة: 10:30.

[2] ***مقابلة مع:*** سهيلة شوية، عون إدارة في مصلحة الشؤون الاجتماعية' مكتب الشؤون الاجتماعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/16، على الساعة: 9:33.

ساهمت الجمعية سنة 2016 بتقديم تسعون أضحية عيد للفئات الهشة وذلك عبر مختلف بلديات الولاية. أما سنة 2017 قدمت الجمعية مئة وعشرون أضحية لتصل في السنة التي تليها إلى مئة وثلاثون أضحية. حيث تعمل الجمعية على احتواء أكبر عدد ممكن من الفئات المعوزة وتغطية احتياجهم وتلبية مطالبهم وتحقيق أهدافهم والعمل على تعزيز روابط التكافل الاجتماعي بين مختلف أفراد المجتمع.

الشكل رقم (4): الحقيبة المدرسية.[1]

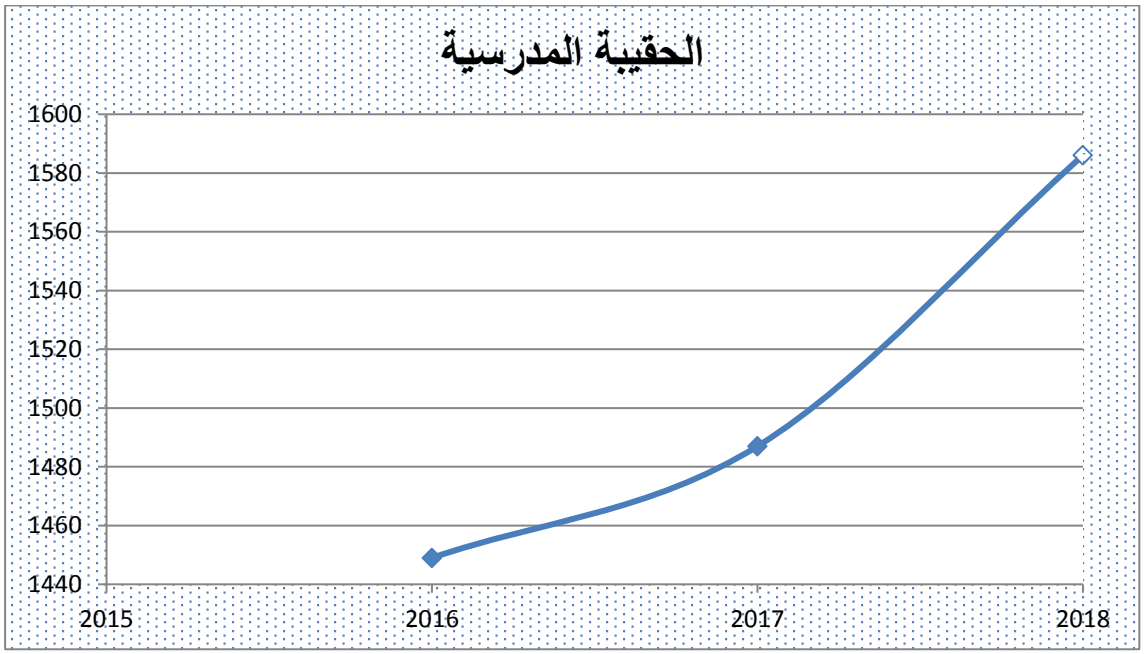

يوضح المنحنى البياني البرنامج الاجتماعي الذي تبنته جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي المتمثل في "حملة الحقيبة المدرسية" من سنة 2016 إلى غاية سنة 2018. حيث كانت هذه الحملة بصفة غير منتظمة في السنوات الماضية من نشاط الجمعية إلا أنه في بداية سنة 2016 تبنت الجمعية هذه الحملة كبرنامج اجتماعي سنوي تقوم به كل بداية موسم دراسي. وفي هذه السنة قدمت الجمعية ألف وأربعة مئة وتسع وأربعون حقيبة مدرسية لصالح الفئات المعوزة، موزعه على مختلف الأطوار المدرسية. أما في السنة التي تليها قدمت الجمعية ألف وأربعة مئة وسبع وثمانون حقيبة مدرسية. لتصل هذه الحملة في سنة 2018

[1] ***مقابلة مع:*** سهيلة شوية، مرجع سابق.

إلى ألف وخمس مئة وست وثمانون حقيبة مدرسية لصالح الفئات المعوزة من أجل التكفل التربوي والتعليمي بهم.

برنامج التكفل النفسي:

تتكفل جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي بتوفير الرعاية النفسية والتربوية والاجتماعية للأرامل والأيتام والمعوزين وذلك من خلال برنامج أسبوعي تقوم به الأخصائية النفسية داخل الجمعية، وذلك في إطار برنامج مركز إيثار النفسي والتربوي والاجتماعي، الذي يزاول جلسات فردية وجماعية يعالج فيها المشكلات التربوية والنفسية والاجتماعية التي تعاني منها الفئات المعوزة.

يوضح الشكل التالي برنامج مركز إيثار النفسي والتربوي والاجتماعي والنشاطات التي يقوم بها:

الشكل رقم (5): مركز إيثار النفسي والتربوي والاجتماعي.[1]

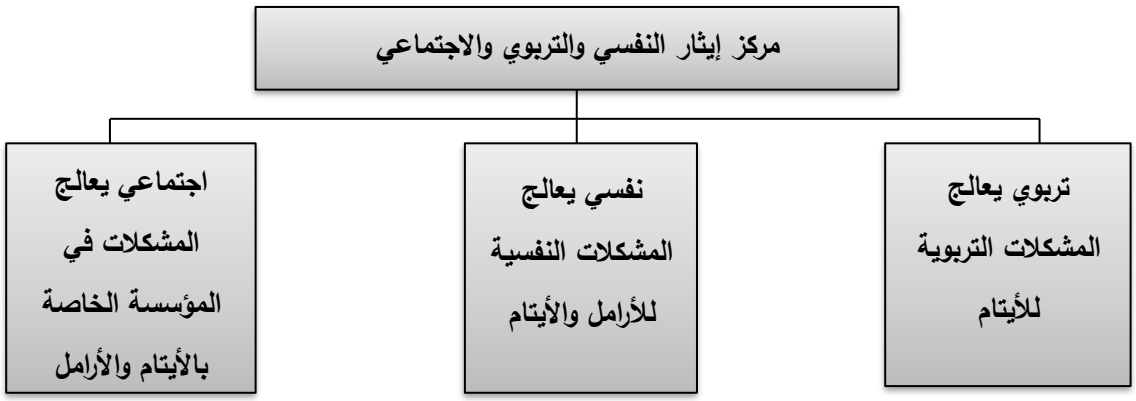

[1] ***مقابلة مع:*** هاجر بالعربي، الأخصائية النفسية للجمعية، مكتب الأخصائية النفسية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/16، على الساعة: 9:33.

يهدف هذا البرنامج إلى إخراج الفئات المعوزة من المشكلات النفسية والاجتماعية التي يعانون منها، والعمل على دمجهم داخل المجتمع المحلي وتعزيز روابط التكافل الاجتماعي بينهم وبين مختلف الأطياف المجتمعية.

برنامج التسلية والترفيه:

تنظم الجمعية برامج ترفيهيه موسمية ومخيمات صيفية ودورات رياضية لصالح الفئات المعوزة حيث قامت بعدة رحلات ترفيهيه من بينها مخيم صيفي إلى مدينة القالة في أوت 2015. وتنظيم رحلة ثقافية إلى مدينة باتنة وزيارة معالم تيمقاد الأثرية في مارس 2016. وفي السنة التي تليها قامت رحلة ترفيهيه صيفية لشواطئ بجاية 2017، كما قامت بزيارة ترفيهيه إلى حديقة "قعري بارك" بالوادي سنة 2018، وتنظم مخيم صيفي في نفس السنة إلى مدينة القالة، بالإضافة لتنظيم رحلة صيفية إلى حديقة الحمامات بالجزائر العاصمة في أوت 2018، تبنت الجمعية هذه البرامج الترفيهيه من أجل خلق فضاء ترفيهي يحسن الوضع النفسي للفئات المعوزة.[1]

برنامج إعانات الزواج:

تمنح جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي تجهيزات عينية ومبالغ مالية لفائدة اليتيمات المقبلات على الزواج بغرض تغطية احتياجاتهم وتلبية مطالبهم.

برنامج الطفولة المسعفة:

تسعى جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي للتكفل بالأيتام فاقدي السند وتوفير حياة كريمة لهم، من خلال التكفل بالرعاية النفسية والصحية والتعليمية للأطفال المسعفين ومحاولة دمجهم داخل المجتمع المحلي، حيث قامت الجمعية بإنشاء دار للأيتام تضم أربعة وعشرون طفلا مقسمة على شكل شقق تحتوي كل شقة على ثمانية أيتام، لكن هذا البرنامج لايزال

[1] ***مقابلة مع:*** عزيزة بوطينة، أرملة مستفيدة من رحلة ترفيهيه، مصلحة النشاطات، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/18، على الساعة: 9:05.

غير مفعل بسبب انتظار الجمعية التصريح القانوني الذي يسمح لها بمباشرة عمل هذا البرنامج.[1]

المطلب الثاني: البرامج والمشاريع ذات الطابع التنموي

تتبنى جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي العديد من البرامج التنموية على المستوى المحلي وأبرز هذه البرامج ما يلي:

برنامج الرعاية الصحية:

تقوم الجمعية بعدة نشاطات في إطار المجال الصحي من أجل النهوض بالمجتمع المحلي وتنمية القطاع الصحي داخله، حيث تسعى إلى توفير مجانية العلاج للفئات المعوزة والتكفل بالأدوية وإجراء الفحوصات والتحاليل الطبية والعمليات الجراحية لهم، حيث تعاقدت الجمعية مع عدة أطراف محلية وخارجية من خلال اتفاقيات تضمن مجانية العلاج للفئات المعوزة. ومن أبرز هذه الأطراف مصحة إبن حيان بالوادي وصيدلية فرحات في تكسبت وصيدلية بدادي أمام مستشفى كوبا للعيون، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية تعاونية مع مصحة النور بصفاقس سنة 2017 ومصحة إبن خلدون بتونس، الهدف من هذه الاتفاقية توفير الرعاية الصحية وتسهيلات خدماتية وتخفيضات علاجية لصالح الفئات المعوزة.[2]

كما نظمت الجمعية رحلة استشفائية لفائدة اثنان وعشرون أرملة لمدة ثلاث أيام بحمام الصالحين في ولاية الجلفة سنة 2017. سعت من خلالها إلى تغطية أغلب الاحتياجات الطبية والعلاجية للفئات الهشة داخل المجتمع المحلي، حيث تهدف الجمعية من خلال هذه النشاطات إلى تفعيل القطاع الصحي في تحقيق التنمية على المستوى المحلي.[3]

برنامج الرعاية التعليمية:

تتبنى جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي برامج ونشاطات في إطار المجال التعليمي، حيث تسعى لتوفير دروس الدعم المجاني في جميع الأطوار التعليمية ومتابعة نتائج

---

[1] جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، وثيقة تتعلق ب: تعريف الجمعية (النشأة)، ***مرجع سابق***، ص.6.

[2] ***مقابلة مع:*** عبد الباسط هويدي، رئيس الجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/18، على الساعة: 11:40.

[3] ***مقابلة مع:*** عائشة نعيمة، أرملة مستفيدة من عملية جراحية، مكتب الشؤون الاجتماعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/18، على الساعة: 9:56.

التحصيل الدراسي للفئات المعوزة التي تتكفل بها. كما تعمل على تشجيع المتفوقين منهم بجوائز تكريمية من أجل تحفيزهم وزيادة روح المثابرة داخلهم، بالإضافة إلى تكفلها بحملة الحقيبة المدرسية والكتب واللوازم التعليمية منذ سنة 2011. حيث تبنت هذه الحملة كبرنامج سنوي تقوم به الجمعية بداية كل موسم دراسي.

كما تعمل الجمعية على تأهيل الفئات المعوزة وزيادة معارفها وصقل مواهبها وتنمية اتجاهاتها السلوكية وتفعيل دورها في تطوير المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وذلك باعتبار أن القطاع التعليمي يمثل أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المحلية في إحداث التغيرات الاجتماعية داخل المجتمع المحلي.[1]

برنامج السكن والتجهيزات المنزلية:

تتكفل جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي بترميم المساكن وتقديم مبالغ وإعانات مالية لكراء وشراء البيوت لفائدة العائلات المعوزة، بالإضافة إلى تزويدهم بالتجهيزات الكهرومنزلية، حيث تسعى الجمعية إلى توفير مساكن لائقة للفئات الهشة داخل المجتمع والعمل على تغطية الفراغ الحكومي في هذا المجال، وذلك مساهمة منها في تحقيق التنمية المحلية وتفعيل دور مختلف الأطياف المجتمعية في النهوض بالمجال التنموي المحلي.[2]

أبرز ما قدمته الجمعية من مساعدات في هذا المجال:

- منح ثلاث أرامل إعانات في تسديد السكن الإيجاري "OPG" بمبلغ مالي قدره 90000 دج لكل أرملة.
- ترميم عدة مساكن للأسر المعوزة في بلدية الطالب العربي سنة 2016.
- تقديم إعانات مالية للأسرة معوزة في بلدية البياضة بمبلغ مالي قدره 300000 دج لشراء سكن اجتماعي.[3]

---

[1] جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، وثيقة تتعلق ب: تعريف الجمعية (النشأة)، ***مرجع سابق***، ص.7.

[2] ***مقابلة مع:*** عبد الباسط هويدي، مرجع سابق.

[3] **مقابلة مع:** سعاد منصوري، أرملة مستفيدة من إعانة مالية لشراء سكن اجتماعي، مكتب الشؤون الاجتماعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/18، على الساعة: 9:45.

برنامج أسرة إيثار المنتجة:

برنامج أسرة إيثار المنتجة هو مشروع اجتماعي اقتصادي تنموي يهدف إلى منح أسر الأيتام مشروعات مصغرة تتراوح قيمتها المالية ما بين 100000 دج و 300000 دج تمنح هذه المشروعات على شكل قروض يتم استردادها في فترة 36 شهر ويبدأ السداد بعد 6 أشهر من انطلاق الأسر في مشروعها (تسمى فترة السماح).[1]

قامت جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي بتبنيه كمشروع اقتصادي تنموي يهدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفئات المعوزة داخل المجتمع المحلي، تحت اسم "مشروع أسرة إيثار المنتجة" سعت من خلاله إلى تقديم خدمات مالية وتجهيزات عينية لتطوير المشاريع التنموية ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي. فالمشاريع الصغيرة تلعب دور هام في تحقيق التنمية على المستوى المحلي، حيث أنها تشغل حيزا واسعا في النشاط الاقتصادي والاجتماعي من خلال مكافحة البطالة وتوفير مناصب عمل.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسيها المشاريع الصغيرة في تحسين الأوضاع المعيشية للفئات المعوزة سعت الجمعية إلى تدعيم فكرة التوظيف الذاتي لهذه الفئات عن طريق خلق مشاريع صغيرة للفئات الهشة، وذلك بهدف تحسين المستوى المعيشي لهذه الأسر وضمان تمويل ذاتي مستدام وتوفير مناصب عمل لهم وتغير سلوكياتهم من أسر اتكالية تعتمد على الغير إلى إسر منتجة وفعالة داخل المجتمع، وتفعيل دورهم في تنمية الاقتصاد المحلي من خلال خلق سلع وخدمات من شأنها أن توفر احتياجات السوق.[2]

يتم تجسيد هذا البرنامج عن طريق المركز الاقتصادي داخل الجمعية، الذي يتكفل بإجراء الدراسات والبحوث ومتابعة النفقات الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها الجمعية، وذلك عبر ثلاث لجان أساسية تتكفل بتنظيم وتسيير هذا المشروع، والمتمثلة في المخطط الموضح في الشكل التالي:

---

[1] جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، ***وثيقة تتعلق ب: قائمة المشاريع الصغيرة للأرامل، مادة إلكترونية مقدمة من طرف رئيس الجمعية*** (عبد الباسط هويدي)، ص.2.

[2] جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، وثيقة تتعلق ب: تعريف الجمعية (النشأة)، ***مرجع سابق***، ص.8.

الشكل رقم (6): الهيكل التنظيمي للجنة أسرة إيثار المنتجة.[1]

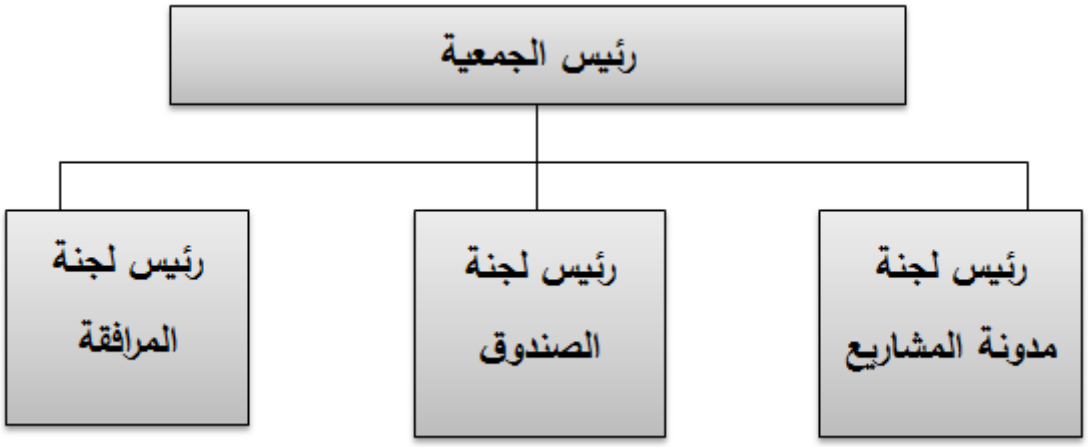

يشرف رئيس الجمعية على تسيير اللجان الثلاث فيما تقوم كل لجنة بمزاولة عدة مهاهم.

لجنة مدونة المشاريع: تتكفل بإعداد مدونة المشروعات المصغرة الخاصة بالجمعية وتقوم بدراسة المشاريع وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية بها.

لجنة الصندوق: يستقبل الصندوق أموال المساهمين على هيبات أو ودائع من ثم يقوم الصندوق بصرفها في مشروعات مصغرة للزبائن على شكل قروض، ثم استعادة هذه الأموال على أقساط شهرية وفقا لرزنامة سداد يتم تحديدها وفقا لحجم المبلغ الذي يتم استعارته من طرف الزبائن.

لجنة المرافقة: تقوم بمتابعة وتقييم المشروعات وتقديم تقارير شهرية إلى المركز حول مدى تقدم المشاريع وإحصاء المشكلات التي يعاني منها العملاء قصد حلها، كما تقوم اللجنة بتكوين الزبائن من النواحي الإدارية والتقنية والمالية.[2]

ومن أبرز المشاريع التنموية التي تبنتها الجمعية مشروع الخياطة والحلاقة والحلويات وذلك بالتعاقد مع تكوين النبات بالصحن، حيث قدمت الجمعية أربعة عشره مشروع في مجال الخياطة وخمسة مشاريع في مجال الحلاقة وثمانية مشاريع في مجال صناعة الحلويات، وذلك بهدف تحويل الفئات المعوزة من فئات مستهلكة تعتمد على الغير إلى فئات

[1] جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، وثيقة تتعلق ب: قائمة المشاريع الصغيرة للأرامل، .... ***مرجع سابق***، ص.4.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.5.

منتجة تساهم في تحقيق التنمية المحلية. ويتكفل بتنظيم برامج خلية أسرة إيثار المنتجة طاقم إداري في عدة جوانب أهمها:

الجانب الإداري:

- استقبال طلب تمويل المشروعات.
- مراقبة الملفات من ناحية اتمام الملف والوثائق الشخصية.
- تسجيل طلب الأرملة في سجل طلبات المشاريع قبل عرضه على الخلية.
- ترتيب المشاريع وتصنيفها لتسهيل دراستها.

الجانب المالي:

- استقبال المشروعات وتدوين المبالغ في دفتر وصولات خاص بصندوق المشروع.
- البحث عن ممولين للمشروعات.
- دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات.
- شراء العتاد.

الجانب النفسي:

- إجراء المقابلات مع الأرامل للتأكد من مدى قدرة الأرملة عن إدارة المشروع.
- إبداء رأي الخلية وتحديد المشروعات المقبولة والمشروعات المؤجلة والمشروعات المرفوضة.

ويتم ذلك من خلال إجراء عمليات التكوين اللازمة للأرملة في الجوانب التقنية والادارية والمالية ومتابعة الأرملة من النواحي التقنية والتسوقية منذ انطلاق المشروع إلى الانتهاء من تسديد آخر قسط، وربط الأرملة بالسوق لتتمكن من الاستقلال بنفسها في تسويق منتجها بالإضافة إلى تنظيم اجتماعات دورية مع الأرامل للاستماع إلى مشاكلهم وانشغالاتهم والعمل على تقديم الحلول المناسبة لها.[1]

[1] جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، وثيقة تتعلق ب: قائمة المشاريع الصغيرة للأرامل،... ***مرجع سابق***، ص.6.

المطلب الثالث: أثر البرامج والمشاريع التنموية لجمعية إيثار على تحقيق التنمية المحلية في ولاية الوادي

ساهمت جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي في تحقيق التنمية على المستوى المحلي، وذلك من خلال البرامج والنشاطات التي تبنتها وعملت تجسيدها على أرض الواقع من أجل تحسين المستوى الاجتماعي والتنموي داخل المجتمع المحلي، والتي كانت لها أثر في تحقيق التنمية المحلية عبر مختلف الفروع البلدية داخل إقليم الولاية.

- المساهمة في تسويق الإنتاج المحلي.
- المساهمة في زيادة التحصيل الدراسي وتحسين المستوى التعليمي داخل المجتمع المحلي.
- تحسين المستوى المعيشي للفئات المعوزة وذلك من خلال ترميم المساكن الهشة القاطنين بها.
- تغطية ضعف القطاع العام في تحقيق التنمية المحلية.
- انتشار شكل جديد من أشكال المساعدات المستدامة المرتكزة على إشاعة ثقافة الإنتاج والعمل وليس الإغاثات والإعانات.
- مكافحة البطالة وتوفير فرص عمل.
- تحويل العائلات المعوزة من عائلات مستهلكة إلى عائلات منتجة تساهم في دعم النشاط الاقتصادي والتنموي المحلي.
- تفعيل دور المرأة في المساهمة في تحقيق التنمية المحلية من خلال المشاريع الصغيرة التي تبنتها الجمعية.
- زيادة ثقافة الوعي المجتمعي بضرورة المساهمة في العمل التطوعي ذات الطابع الاجتماعي والتنموي.

- تكوين الفئات المعوزة والعمل على تأهيلها وزيادة كفاءتها وفعاليتها وإشراكها في تحقيق التنمية على المستوى المحلي.
- احتواء ظاهرة التسرب المدرسي من خلال توفير جلسات تربوية ودعوم مدرسية في مختلف الأطوار التعليمية.
- تسهيل الخدمات الصحية والفحوصات الطبية والعمليات الجراحية للفئات المعوزة وذلك من خلال التعاقد مع القطاع الصحي الخاص على المستوى المحلي والدولي.
- منح رواتب شهرية للفئات المعوزة بهدف تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهم والحد من ظاهرة الفقر والتسول داخل المجتمع المحلي.

المبحث الثالث: تقويم دور جمعية إيثار لرعاية الأيتام في تحقيق التنمية المحلية في ولاية الوادي

ستطرق الدراسة في هذا المبحث إلى أهم الإنجازات التي قدمتها الجمعية من بداية نشاطها الفعلي سنة 2008 إلى غاية سنة 2018، إضافة إلى التطرق أهم التحديات والصعوبات التي تواجهها، وستقدم الدراسة أيضا عدة توصيات تسعى من خلالها إلى تطوير أداء الجمعية وزيادة دورها وفعاليتها في تحقيق التنمية المحلية في ولاية الوادي.

المطلب الأول: إنجازات جمعية إيثار لرعاية الأيتام في تحقيق التنمية في ولاية الوادي

قدمت جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي العديد من الإنجازات التي ساهمت في تحقيق التنمية على المستوى المحلي، وأبرز هذه الإنجازات ما يلي:

- المساهمة في ملء الفراغ الحاصل بين الدولة والمجتمع وذلك من خلال تغطية معتبرة لاحتياجات العائلات المعوزة والعمل على توفير مستوى معيشي مناسب لهم.
- توعية المجتمع بأهمية العمل التطوعي الخيري وتعزيز روابط التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.
- تقديم كفالات مالية وتأمين دخل شهري ثابت لفئة الأيتام والعائلات المعوزة.
- تقديم الرعاية الصحية حيث يستفيد الأيتام من مساعدات صحية مجانية تتكفل بها الجمعية كما أنها تتكفل بإجراء الأشعة والتحاليل الطبية والعمليات الجراحية.
- تتكفل الجمعية بالرعاية التعليمية للأيتام وذلك من خلال تقديم دروس دعم مجانية في جميع الأطوار التعليمية ومتابعة نتائج التحصيل الدراسي والعمل على تحفيز المتفوقين بجوائز قيمة في نهاية كل دور دراسي.
- توفير الرعاية النفسية وتقديم نصائح وإرشادات توجهيه للفئات المعوزة والعمل على دمجهم داخل المجتمع.[1]

[1] ***مقابلة مع:*** عبد الباسط هويدي، رئيس الجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/20، على الساعة: 9:20.

- تقديم إعانات موسمية وتوفير تجهيزات كهرومنزلية ومواد غذائية ومدرسية وذلك من خلال قافلة إيثار للمساعدات.[1]
- تنظيم حفل سنوي بمناسبة اليوم العالمي للمرأة المصادف في 8 ماي من كل سنة وتوزيع هدايا تحفيزية للأرامل.[2]
- تنظيم رحلات موسمية ومخيمات صيفية للفئات المعوزة.
- تنظيم نشاطات ثقافية ومسابقات قرآنية وتقديم جوائز تحفيزية وتكريمية للفئة المتفوقة.[3]
- المشاركة في النشاطات الأكاديمية والملتقيات العلمية أبرزها الملتقى الدولي السادس الذي نظمته كلية الحقوق والعلوم السياسية بالوادي الموسوم بعنوان الحماية القانونية للطفل في الدول المغاربية بتاريخ 13-14 مارس 2017.
- تنظيم احتفالات سنوية في المناسبات الوطنية كاندلاع الثورة التحريرية والاحتفال بعيد الاستقلال الوطني.
- إعانات الزواج والتكفل بتجهيز اليتيمات المقبلات على الزواج وتقديم إعانات مالية لهم.
- المشاركة في النوادي الجامعية وذلك بتنظيم دورات علمية وترفهية للفئات المعوزة وأبرزها النشاطات التي قدمها نادي المميزين بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ذات الطابع الترفيهي والثقافي لصالح الأيتام وذلك بتاريخ 22 جانفي 2018. وفي نفس السنة قام نادي الرقي العلمي بزيارة للمركز وتقديم فقرات فنية وترفهية وتكريم الأيتام.

---

[1] ***مقابلة مع:*** حليمة السعدية حسونة، أرملة مستفيدة من تجهيزات كهرومنزلية، مكتب الشؤون الاجتماعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/18، على الساعة: 9:05.

[2] ***مقابلة مع:*** الزهرة مسعي محمد، أرملة مستفيدة من وسام الأم المثالية في اليوم العالمي للمرأة، مكتب الشؤون الاجتماعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/18، على الساعة: 9:27.

[3] ***مقابلة مع:*** سهيلة شوية، عون إدارة في مصلحة الشؤون الاجتماعية، مصلحة الشؤون الاجتماعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/18، على الساعة: 10:03.

- تنظيم حملة شتاء دافئ التي تسعى فيه الجمعية لتوفير التجهيزات الكهرومنزلية الخاصة بالتدفئة الشتوية.
- توقيع اتفاقية تعاون بين جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي ومصحة النور بصفاقس ومصحة ابن خلدون بتونس سنة 2017 من أجل تسهيل تقديم الخدمات الصحية للفئات المعوزة التي تتكفل بها الجمعية.[1]

المطلب الثاني: التحديات والصعوبات التي تواجه جمعية إيثار في تحقيق التنمية المحلية في ولاية الوادي

التحديات والصعوبات الداخلية:

- قلة الدعم المادي وضعف ميزانية النشاطات.
- الصراعات الداخلية في الجهاز الإداري الذي يتولى قيادة الجمعية.
- صعوبة تغطية الجمعية لكافة متطلبات واحتياجات الفئات الهشة وضعف القدرة على توفير مستوى معيشي مناسب لهم.
- مشكلة توفير المقرات والتجهيزات للفروع التابعة للجمعية على مستوى البلديات.
- صعوبة توفير مقرات للفروع كون معظم المقرات مستأجرة.

التحديات والصعوبات الخارجية:

- صعوبة الحصول على المرافق العامة لتنظيم نشاطاتها.
- زيادة عدد الفئات المعوزة وانتشارها الواسع في مختلف مناطق الولاية.
- تقييد الجمعية باللوائح والنصوص القانونية التي تعيق عملها أبرزها تعطيل الترخيص القانوني الخاص ببرنامج الطفولة المسعفة للجمعية.
- نقص عدد المتطوعين.
- ضعف دعم القطاع الخاص للعمل الخيري التطوعي.
- محدودية الحصول على الدعم اللازم من الجهات الحكومية.

[1] ***مقابلة مع:*** عبد الباسط هويدي، رئيس الجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/23، على الساعة: 12.00.

المطلب الثالث: توصيات لجمعية إيثار لرعاية الأيتام في تحقيق التنمية المحلية في ولاية الوادي

من أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- ضرورة الاهتمام بأكبر عدد ممكن من الفئات المعوزة داخل المجتمع والعمل على تلبية احتياجاتهم ومطالبهم ومحاولة دمجهم داخل المجتمع.
- العمل على التنسيق بين مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية في تقديم المساعدات الخيرية.
- ضرورة نشر ثقافة العمل التطوعي الخيري.
- ضرورة تفعيل الشراكة بين الجمعية والجماعات المحلية.
- خلق مشاريع جديدة مشابهة لمشروع أسرة إيثار المنتجة.
- المشاركة مع الجماعات المحلية في إعداد قائمة الاستفادة من السكن الاجتماعي.
- ضرورة مراعاة الأولويات في إنفاق المساعدات الخيرية من الأهم إلى المهم.
- العمل على فتح أكبر عدد ممكن من الفروع لتغطية احتياجات معظم الفئات المعوزة عبر تراب الولاية.
- المشاركة مع جمعيات هيئة أوليات التلاميذ في ترميم المدارس وتحسين الواجبات المدرسية وفي تكوين وتأطير المعلمين.
- المشاركة في الحملات التحسيسية وحملات التبرع بالدم.
- المشاركة في حملات النظافة على مستوى البلديات.
- ضرورة تفعيل مبدأ الشفافية والمصداقية في توزيع الإعانات الخيرية.
- تأهيل كادر الجمعية في مجال الإدارة والتخطيط.
- ضرورة تقييم برامج ونشاطات الجمعية ودراسة مدى تطابق الأهداف المسطرة مع النتائج المحققة.
- تفعيل الشراكة بين الجمعيات الخيرية في المنطقة أجل تفعيل التنمية المحلية.

- تفعيل الشراكة بين الجمعية وباقي مؤسسات الدولة حاصة المهتمة بتكوين الشباب وتشغيلهم (ONSEG-CNAC) من أجل دعم مشروع أسرة إيثار المنتجة.
- الاستفادة من التجارب التنموية للجمعيات داخل وخارج الوطن ومحاولة تطبيق تجاربها في المنطقة.

الفصل الثاني دور جمعية إيثار لرعاية الأيتام في تحقيق التنمية المحلية في ولاية الوادي

تمهيد:

بعد الانفتاح السياسي الذي حدث في الجزائر، انتشرت موجة كبيرة من الجمعيات التي تنشط في مختلف الميادين الاجتماعية والثقافية والتنموية. وقد أصبحت هذه الأخيرة قطاعا ثالثا تعول عليه الدولة في استكمال مسيرتها التنموية.

في هذا الفصل ستتطرق الدراسة إلى إبراز دور جمعية إيثار لرعاية الأيتام في تحقيق التنمية المحلية في ولاية الوادي. وذلك من خلال الوقوف على أهم البرامج الاجتماعية والتنموية التي تتبناها الجمعية لتحقيق التنمية على المستوى المحلي وايضاح أهم الانجازات وأبرز التحديات التي تواجه الجمعية وتعطل مسارها في تحقيق التنمية المحلية.

المبحث الأول: التعريف بجمعية إيثار لرعاية الأيتام في الوادي

يتكون المجتمع المدني الجزائري من عدة منظمات كالنقابات والاتحادات والنوادي والجمعيات وغيرها من المنظمات الأخرى التي تشارك في تفعيل الحركة التنموية.

ستتطرق الدراسة في هذا المبحث إلى التعريف بجمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي وتوضيح إمكانياتها المادية والبشرية التي تستغلها في تحقيق أهدافها الاجتماعية والتنموية على المستوى المحلي.

المطلب الأول: نشأة جمعية إيثار لرعاية الأيتام وهيكلها التنظيمي

الفرع الأول: نشأة الجمعية

الجمعية الخيرية إيثار لرعاية الأيتام تأسست يوم 28 ماي 2007 ومنحت الإعتماد يوم 23 ديسمبر 2007. تقع بحي الناظور بلدية الوادي تنشط على مستوى تراب الولاية، الهدف العام من تأسيسها هو تأمين الرعاية المادية والنفسية والاجتماعية والصحية والتعليمية والترفيهية للفئات المعوزة وتأهيلهم بما يكفل لهم الاعتماد على أنفسهم ومواجهة الحياة ليكونوا أفرادا صالحين لأنفسهم ومجتمعهم، وتقديم إعانات دائمة وموسمية لهذه الفئة ومساعدتهم في مواجهة متطلبات الحياة، وعلى الرغم من الطابع الخيري التطوعي للجمعية الا أن آلية عملها لا تقتصر فقط على الجانب الاجتماعي، بل تسعى إلى تفعيل دورها التنموي لتحسين أوضاع هذه الفئة وإدماجها داخل المجتمع. وذلك من خلال العمل على تطوير امكانياتها وصقل مواهبها وتحسين كفاءتها وتحويلها من فئة مستهلكة إلى فئة منتجة أي أن الجمعية تسعى إلى تفعيل الاستثمار في المورد البشري باعتباره جوهر العملية التنموية المحلية.[1]

[1] جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، ***وثيقة تتعلق ب: التعريف بالجمعية (نشأة)***، (2007)، ص.1.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للجمعية

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي للجمعية.[1]

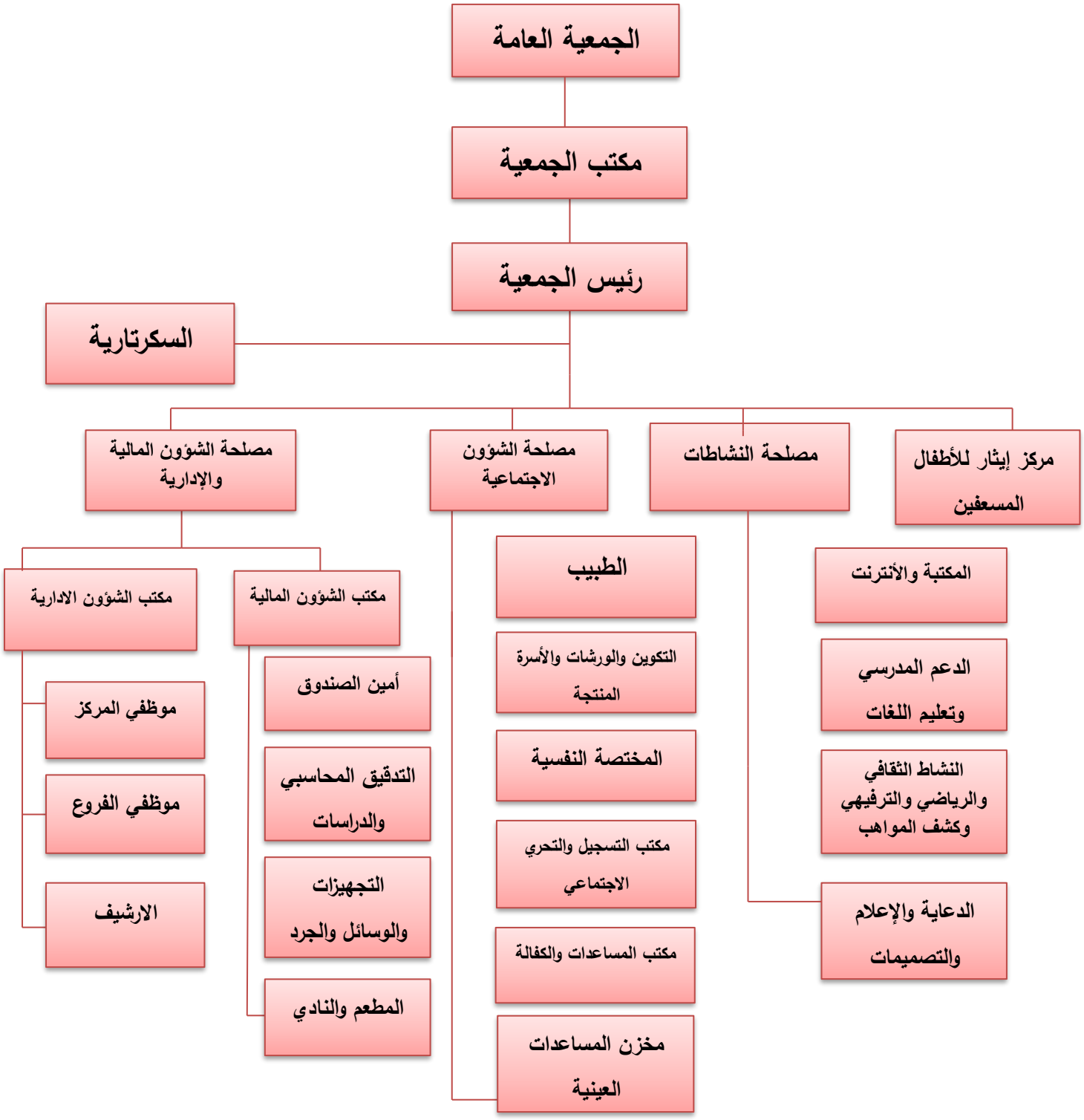

[1] جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، وثيقة تتعلق ب: التعريف بالجمعية (نشأة)، ***مرجع سابق***، ص.2.

تتكون جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي من عدة أقسام وفروع كما هو موضح في الهيكل التنظيمي لها. لكل قسم عدة مهام مكلف بإنجازها بدأ من:

الجمعية العامة: والتي تضم الاعضاء الرسمين في الجمعية وتتكون الجمعية العامة من أربعة مئة عضو لهم صلاحيات متعددة أبرزها انتخاب رئيس الجمعية أو تزكيته والمصادقة على المشاريع الاجتماعية والتنموية وعلى القوانين الأساسية للنظام الداخلي للجمعية وتقييم نشاطاتها والعمل على تفعيلها وتحديد مبالغ الاشتراكات السنوية داخل الجمعية.

مكتب الجمعية: يتكون من احدى عشر عضو يقومون بعدة مهام وذلك لضمان السير الحسن لنشاط الجمعية، وابرز المهام التي يقومون بها تنفيذ القانون الاساسي النظام الداخلي تحديد اختصاصات الاعضاء والنواب واقتراح تعديلات القانون الاساسي، والنظام الداخلي للجمعية الرامية إلى تحسين عمل أجهزة الجمعية ومتابعة مخالفات وتجاوزات الاعضاء داخل الجمعية والعمل على ضبطها، وقبول أو رفض المنح والهبات والاعانات التي تقدم للجمعية بالإضافة إلى إعداد خطط وبرامج ونشاطات أعمال الجمعية والأشراف على تنفيذها ومتابعتها وإعداد التقرير السنوي عن أعمالها وانجازاتها.

رئيس الجمعية: يعمل رئيس الجمعية على تمثيل الجمعية لدى السلطات العمومية، وتسيير المناقشات واقتراح جدول أعمال دورات الجمعية العامة، كما يعمل على تنشيط وتنسيق برامج ومشاريع الجمعية واعداد تقارير نصف سنوية لنشاطاتها، ومكلف بالقيادة الادارية للجمعية وممارسة سلطة النشاط التسلسلي على الاعضاء الناشطين داخلها، حيث يقوم بهذه الاعمال بمساعدة السكرتارية المكلفة بمهام مكتب الامانة التي تقوم باستقبال الأفراد وذلك لتسهيل مهام رئيس الجمعية.[1]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية الوادي، مديرية التنظيم والشؤون العامة، ***وثيقة تتعلق ب: القانون الاساسي طبقا لأحكام القانون رقم 31/90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات تحت رقم تسجيل: 2007/69***، (2007/12/23)، ص.4.

مركز إيثار للأطفال المسعفين: يهدف هذا المركز إلى احتواء الأطفال المسعفين فاقدي الأب والأم والتكفل بهم ماديا ومعنويا.

مصلحة النشاطات: تقوم بتنظيم برامج ونشاطات الجمعية سواء الاجتماعية أو الثقافية أو التربوية ويندرج تحت مصلحة النشاطات قسم المكتبة والانترنت الذي يقوم بتقديم دورات تدريبية على الحاسوب والانترنت، كما تضم اقسام للدعم المدرسي وقسم للغات الاجنبية، تتكفل الجمعية بتقديم الدعوم المدرسية للفئات المعوزة سنويا بالإضافة إلى تنظيم نشاطات ثقافية ورياضية وترفهية لهذه الفئة كما أنها تقوم بتصميم إعلانات اشهارية لصالح البرامج التي تقدمها الجمعية عن طريق قسم الدعاية والاعلام والتصميمات.

مصلحة الشؤون الاجتماعية: تسعى هذه المصلحة لتوفير مساعدات للأرامل والأيتام والعمل على تلبية متطلباتهم واحتياجاتهم، يندرج تحتها مكتب الطبيب الذي يقدم فحوصات طبية وعلاجية للفئات المعوزة التي تتكفل بها الجمعية أسبوعيا، بالإضافة إلى مكتب التكوين والورشات الذي يتكفل بالمشروع التنموي الذي تتبناه الجمعية المتمثل في مشروع أسرة إيثار المنتجة.[1]

مكتب الاخصائية النفسية: يعمل على توفير الرعاية والتربية النفسية للفئات المعوزة من خلال تقديم نصائح وارشادات توجهيه لهم إضافة إلى توثيق خدمات المركز النفسي.[2]

مكتب التسجيل والتحري الاجتماعي: يهتم بالدراسة الميدانية للأوضاع الحقيقية للفئات المعوزة والتكفل بها حسب الأولوية الاجتماعية لكل أسرة.[3]

---

[1] ***مقابلة مع:*** سهيلة شوية، عون ادارة في مصلحة الشؤون الاجتماعية، مكتب الشؤون الاجتماعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ:2019/04/14، على الساعة: 9:25.

[2] ***مقابلة مع:*** هاجر بالعربي، الاخصائية النفسية للجمعية، مكتب الاخصائية النفسية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ:2019/04/14، على الساعة: 10:40.

[3] ***مقابلة مع:*** سهيلة شوية، عون ادارة في مصلحة الشؤون الاجتماعية، مكتب الشؤون الاجتماعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/04/15، على الساعة: 12:23.

مخزن المساعدات المعيشية: يضم التجهيزات الكهرومنزلية الخاصة بالجمعية إضافة إلى التجهيزات التي تقدمها كمساعدات للفئات المعوزة.[1]

مكتب الشؤون المالية والادارية: يعمل مكتب المالية على استقبال الكافلين والواهبين وتسجيل الكفالات والهيبات ومتابعة حركة الحساب البريدي والبنكي ودفع ومنح الاعانات المالية للأرامل عن طريق الحساب البريدي أو البنكي، وتسديد المصاريف الخاصة بالجمعية (فواتير الهاتف، الماء، الكهرباء....)، بالإضافة إلى استقبال المراكز الفرعية وتصفية الحسابات المالية شهريا.

مكتب أمين الصندوق: مكلف بتسيير الأموال وضبط أملاك الجمعية وتحصيل الاشتراكات واعداد التقارير المالية.

مكتب التدقيق المحاسبي والدراسات: مكلف بمساعدة مكتب الأمين العام في تسيير الشؤون المالية للجمعية.

مكتب التجهيزات والوسائل والجرد: يتم فيه تسوية الارصدة المحاسبية للجمعية وتسجيل ايراداتها ونفقاتها.[2]

مكتب الشؤون الادارية: يعمل على تسيير النشاطات الادارية وتسجيلها والتنسيق بين موظفي المركز وموظفي الفروع من أجل تحقيق الأهداف العامة للجمعية.

الأرشيف: يتضمن مجموع الوثائق المتعلقة بالجهاز الاداري للجمعية، حيث يهدف إلى صيانتها والمحافظة عليها لكي يتمكن من الرجوع إليها بسهولة عند الحاجة لذلك.[3]

---

[1] ***مقابلة مع:*** انتصار رحال، سكرتارية رئيس الجمعية، مكتب الأمانة، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/04/14، على الساعة: 11:15.

[2] ***مقابلة مع:*** مونيا الاشعري، عون ادارة في مصلحة الشؤون المالية، مكتب الشؤون المالية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/04/14، على الساعة: 11:50.

[3] ***مقابلة مع:*** علاء الدين مصباحي، نائب الكاتب العام للجمعية، مكتب الشؤون الادارية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/04/15، على الساعة: 8:45.

تنشط جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي على المستوى الولائي لها اثنا عشر فرع بلدي داخل إقليم الولاية، وذلك بهدف تغطية أكبر عدد ممكن من الفئات المعوزة داخل المجتمع المحلي. ومن ابرز الفروع التي تنشط داخلها الجمعية فرع الرقيبة، فرع المقرن، فرع الحمادين، فرع الدبيلة، فرع سيدي عمران، حيث يضم كل فرع من هذه الفروع موظف واحد بالإضافة إلى رئيس الفرع الذي يتولى تسيير شؤون الفرع. في حين يضم فرع قمار وفرع البياضة وفرع الرباح وفرع جامعة موظفين إضافة إلى رئيس الفرع الذي يزاول تسيير نشاطات وبرامج الفرع. بينما يوجد فروع اخرى في كل من بلدية سيدي خليل وبلدية سطيل وبلدية حساني عبد الكريم يشرف على تسيرها رئيس الفرع دون وجود موظفين، حيث يتقاضى الموظفون رواتب شهرية من خزينة مكتب الجمعية، بينما رؤساء الفروع يعملون بصفة طوعية دون رواتب شهرية.[1]

تمول الجمعية الفروع حسب النشاطات والبرامج التي يقوم بها كل فرع كما يتماشى هذا التمويل مع عدد الاسر المعوزة التي يتكفل بها الفرع والتي تتم عن طريق احصائيات التحري الاجتماعي ورؤساء الاحياء وائمة المساجد، وذلك بهدف تغطية أكبر عدد ممكن من هذه الاسر في مختلف فروع الجمعية على المستوى الولائي.[2]

المطلب الثاني: الإمكانيات المادية والبشرية لجمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي

الفرع الأول: الإمكانيات المادية

تضم جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي العديد من الامكانيات المادية التي تعتبر المحرك الاساسي لنشاطات الجمعية. حيث تحتوي الجمعية على مكتبة للمطالعة وقاعة انترنت وقاعات لمزاولة النشاطات التعليمية وتقديم الدعوم المدرسية وتعليم اللغات الاجنبية

[1] ***مقابلة مع:*** انتصار رحال، سكرتارية رئيس الجمعية، مكتب الأمانة، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/07، على الساعة: 9:35.

[2] ***مقابلة مع:*** عبد الباسط هويدي، رئيس الجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/07، على الساعة: 10:24.

للفئات المعوزة، كما تضم الجمعية ورشات تكوينية خاصة بنشاطات مشروع اسرة إيثار المنتجة والمتمثلة في ورشات حلاقة وورشات خياطة وورشات لصنع الحلويات.

اضافة إلى ذلك فإنها تضم قاعة نشاطات مجهزة لمزاولة النشاطات والمسابقات الثقافية، ونادي رياضي يعمل على تقديم نشاطات رياضية وترفهية للفئات المعوزة داخل الجمعية. كما تحتوي الجمعية على مركز مجهز لإيواء الأطفال المسعفين فاقدي السند الا انه غير مفعل وفي انتظار التصريح القانوني لمباشرة عمله. اضافة إلى مطعم الذي يتكفل بتقديم الوجبات الغذائية لكل من الموظفين والفئات المعوزة في المناسبات الموسمية، والعديد من المصالح والاقسام المجهزة بمكاتب واجهزة كمبيوتر وعدة تجهيزات عينية تسهل عمل الجمعية على مستوى المركز وعلى مستوى الفروع البلدية.[1]

يتم تجهيز مركز الجمعية وفروعه عن طريق الموارد المالية الداخلية التي تتلقاها الجمعية عن طريق اشتراكات اعضاء الجمعية العامة بمبلغ قدره 200 دج شهريا، اضافة إلى الموارد المالية الخارجية المتمثلة في الزكوات والهيبات التي تمنح للجمعية. كما تحضى الجمعية بتمويل خاص من طرف رجال الأعمال الذين يساهمون في تفعيل دور الجمعية على المستوى الاجتماعي والتنموي داخل المجتمع المحلي.[2]

الفرع الثاني: الإمكانيات البشرية

تضم جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي العديد من الموارد البشرية المكلفة بتسيير الشؤون الادارية والنشاطات والبرامج الاجتماعية والتنموية داخل الجمعية. حيث تضم الجمعية العامة أربعة مئة عضو يتولون المصادقة على القوانين الاساسية لنظام الداخلي للجمعية، وتحديد مبالغ الاشتراكات السنوية وغيرها من المهام الأخرى. بينما يضم مكتب الجمعية احدى عشر عضو اضافة إلى رئيس الجمعية لهم صلاحيات مختلفة، حيث يدير

[1] ***مقابلة مع:*** عبد الباسط هويدي، رئيس الجمعية، مكتب الرئيس، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/09، على الساعة: 11:45.

[2] ***مقابلة مع:*** مونيا الاشعري، عون ادارة في مصلحة الشؤون المالية، مكتب الشؤون المالية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/13، على الساعة: 9:30.

رئيس الجمعية الشؤون العامة لتسيير الجهاز وتنسيق برامج الجمعية والعمل على تفعيلها بغية الوصول لتحقيق الأهداف العامة، ويكلف الكاتب العام بمعية الكاتب المساعد بالقضايا الادارية كمسك سجل المداولات ومعالجة البريد وتسيير المحفوضات وتحرير مشاريع ومحاضر المداولات. كما يتولى أمين المال بمعية أمين المال المساعد بالمسائل المالية والمحاسبية المتمثلة في تسيير الأموال وتحصيل الاشتراكات ومسك صندوق النفقات واعداد التقارير المالية.[1]

كما تضم الجمعية ثلاثة وعشرون موظف تسعة منهم على مستوى المركز. واربعة عشر موظف على مستوى الفروع البلدية، يتم توظيفهم على اساس الشهادة والكفاءة العلمية وفق مسابقات يتم الاعلان عنها عن مستوى ادارة الجمعية.[2]

المطلب الثالث: الأهداف العامة للجمعية

أهم الأهداف التي تسعى الجمعية لتحقيقها:

- تسعى الجمعية إلى التكفل بالعائلات المعوزة وتوفير كافة أوجه الرعاية المادية والمعنوية لهم.
- تأمين الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية والتعليمية للفئات المعوزة.
- تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.
- إنشاء صناديق خيرية وترغيب الأفراد والمؤسسات والقطاعات العامة والخاصة للمساهمة النقدية أو العينية قدر المستطاع ودعم العمل الخيري التطوعي.
- الاسهام والتنسيق بين جهد الجمعيات والجهود الرسمية وغير الرسمية من أجل رعاية الفئات الهشة داخل المجتمع.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية الوادي، مديرية التنظيم والشؤون العامة، وثيقة تتعلق ب: القانون الاساسي .....، ***مرجع سابق***، ص.6.

[2] ***مقابلة مع:*** عبد الباسط هويدي، رئيس الجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/13، على الساعة: 10:16.

- تجميع وتنظيم وتنسيق الجهود التطوعية للمواطنين وتوجيها جماعيا للعمل الاجتماعي في مختلف الميادين.
- تعويض القطاع العام ومحاولة تغطية أكبر عدد ممكن من احتياجات الفئات المعوزة ولتحقيق مستوى معيشي مناسب لهم.
- توسيع شبكة العلاقات الاجتماعية وتدعيم الارادة الجماعية للمساهمة في تنمية المجتمع المحلي.
- العمل على محاربة ظاهرة الفقر والبطالة.
- دعم المشروعات الاقتصادية والتنموية لتحسين الحياة الاجتماعية للأفراد المجتمع.[1]

[1] جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، وثيقة تتعلق ب: التعريف بالجمعية (النشأة)، ***مرجع سابق***، ص.1.

المبحث الثاني: برامج وسياسات التنمية المحلية لجمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي

تعتمد جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي على عدة برامج ومشاريع اجتماعية وتنموية، تساهم في تفعيل الحركة التنموية المحلية وتلبية الاحتياجات والمطالب المجتمعية وسد فجوة الثغرات الحكومية داخل المجتمع المحلي.

المطلب الأول: البرامج والمشاريع ذات الطابع الاجتماعي

تتبنى جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي العديد من البرامج الاجتماعية لتحسين الاوضاع المعيشية للفئات المعوزة، ومن ابرز البرامج الاجتماعية التي تتبناها الجمعية ما يلي:

برنامج الكفالة المالية للفئات المعوزة:

تعمل الجمعية على تأمين دخل شهري ثابت لأكبر فئة ممكنة من المعوزين والفئات الهشة داخل المجتمع. حيث يختلف الراتب الشهري من فئة إلى أخرى وذلك حسب الحالة الاجتماعية للفئة المكفولة.[1]

أنواع الكفالة: وللكفالة نوعين

كفالة اليتيم: يقدم فيها الكافل مبلغ قدره 3000 دج. شهريا لليتم الذي يتكفل به.

كفالة أسرة كاملة: حيث يخصص الكافل مبلغ شهريا للأسرة المكفولة بشرط أن يتناسب هذا المبلغ مع عدد أفراد الأسرة وغالبا ما يتراوح هذا المبلغ ما بين 5000 دج إلى 15000 دج. وذلك للمساهمة في إعانة هذه الأسر وتحسين المستوى المعيشي لهم.[2]

تبنت الجمعية هذه البرامج منذ بداية نشاطها الفعلي سنة 2008، حيث تكفلت الجمعية في هذه السنة بمائتان واثنان وستون مكفول في حين وصل عدد المكفولين سنة 2018، إلى ألفان وستة مئة مكفول.

---

[1] جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، وثيقة تتعلق ب: تعريف الجمعية (النشأة)، ***مرجع سابق***، ص.4.

[2] ***مقابلة مع:*** مونيا الاشعري، عون ادارة في مصلحة الشؤون المالية، مكتب الشؤون المالية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/15، على الساعة: 12:05.

الجدول رقم (1): يمثل عدد المكفولين منذ سنة (2008/2018).[1]

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المكفولين	262	253	288	305	686	1353	1216	1533	1811	2600	2600

يوضح الجدول أعلاه عدد المكفولين منذ بداية نشاط الجمعية سنة 2008. تبنت الجمعية في هذه السنة مائتان واثنان وستون مكفول، اما في سنة 2009 نقص عدد المكفولين إلى مائتان وثلاث وخمسون كفيل، وفي السنة التي تليها ارتفع العدد بنسبة معتبرة إلى مائتان وثمانية وثمانون كفيل، وفي سنة 2011 ازداد عدد المكفولين إلى ثلاث مئة وخمس مكفول، ليتضاعف العدد في سنة 2012 إلى ستة مئة وستة وثمانون كفيل، وفي سنة 2013 شهدت الجمعية قفزة نوعية حيث أصبح عدد المكفولين ألف وثلاث مئة وسبعة وخمسون كفيل، حيث تراجع عدد المكفولين في سنة 2014 إلى ألف ومائتان وستة وعشرون مكفول، أما في سنة 2015 أزداد عدد المكفولين إلى ألف وخمسة مئة وثلاث وثلاثون مكفل، وفي سنة 2016 ارتفع عدد المكفولين إلى ألف وثمانية مئة وواحد وتسعون مكفول، اما في سنة 2017 وسنة 2018 كان عدد المكفولين ثابت بألفين وستة مئة مكفول.

برنامج الإعانات الموسمية:

تسعى الجمعية لتقديم إعانات موسمية للفئات المعوزة وذلك لتغطية احتياجاتهم ومتطلباتهم، من خلال تقديم العديد من النشاطات الطوعية لتوفير الرعاية الاجتماعية لهم. ومن ابرز هذه البرامج حملة كسوة العيد التي تبنتها بداية سنة 2011 بصفة سنوية، حيث تتكفل الجمعية بتوفير عدد كبير من الألبسة لمختلف الفئات العمرية. بالإضافة إلى تقديم الحقيبة المدرسية لهذه الفئة والعمل على تدعيمها ماديا ومعنويا في هذا المجال بهدف تكوينها وزيادة تأهيلها. كما تقدم الجمعية حملات أضحية العيد والتي تبنتها عبر برنامج سنوي منذ سنة 2016. بهدف احتواء هذه الفئة ودمجها داخل المجتمع المحلي.[2]

[1] جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، وثيقة تتعلق ب: تعريف الجمعية (النشأة)، ***مرجع سابق***، ص.2.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.5.

إضافة إلى تقديم العديد من المساعدات الموسمية كالمواد الغذائية والأفرشة المنزلية وكل اللوازم الضرورية لتوفير العيش الكريم لهم.[1]

- **تمثيل الإعانات الموسمية على شكل منحنيات بيانية:**

الشكل رقم (2): كسوة العيد

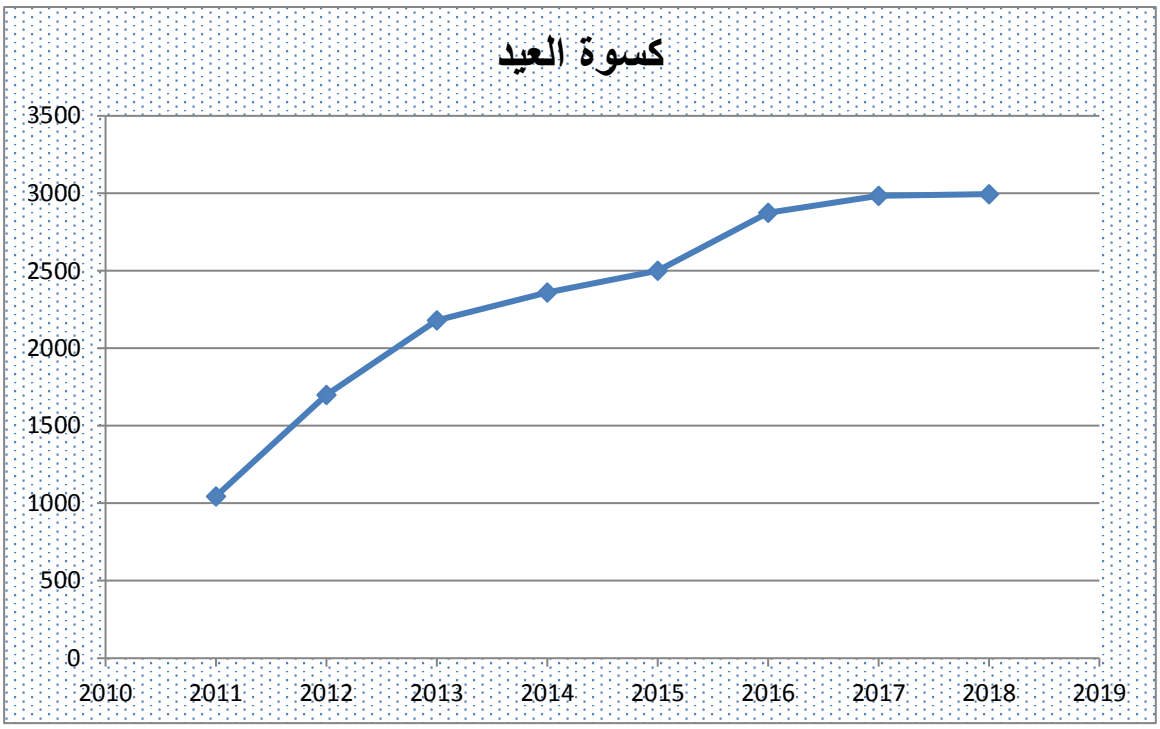

سعت جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي لتكفل بعدد معتبر من الفئات المعوزة داخل المجتمع، وذلك منذ بداية نشاطها الفعلي سنة 2008. حيث كانت الجمعية تساهم بالعديد من التبرعات والمساعدات الخيرية للفئات المعوزة وتحاول تغطية جانب كبير من احتياجاتها من أجل ضمان العيش الكريم لهم، ولكن مع بداية سنة 2011 تبنت الجمعية برامج اجتماعية سنوية تقدمها كل سنة.

من أبرزها "حملة كسوة العيد". حيث قدمت في سنة 2011 ألف وخمس وأربعون كسوة عيد لصالح الفئات المعوزة تناسب عدة فئات عمرية، وشهدت هذه الحملة تطورات ملحوظة حيث

[1] جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، وثيقة تتعلق ب: تعريف الجمعية (النشأة)، ***مرجع سابق***، ص.5.

قدمت في السنة التي تليها ألف وسبعة مئة كسوة عيد. وهذه تعتبر زيادة معتبرة للمساعدات الخيرية التي تقدمها الجمعية، وفي سنة 2013 ساهمت الجمعية بتقديم ألفان ومئة وثمانون كسوة عيد. لتصل في السنة التي تليها إلى ألفان وثلاثة مئة وستون كسوة عيد. أما في سنة 2015 منحت الجمعية ألفان وخمسة مئة كسوة عيد. حيث شهدت هذه الحملة تطورات وزيادات معتبرة في كل سنة فقد وصلت في سنة 2016 إلى ألفان وثمانية مئة وخمس وسبعون كسوة عيد. بينما شهدت الحملة زيادة طفيفة في كل من سنة 2017 و 2018. وآخر إحصائية لهذه الحملة كانت سنة 2018 قدمت فيها الجمعية ألفان وتسعة مئة وخمس وتسعون كسوة عيد لصالح الفئات المعوزة في لكلا الجنسين تتناسب مع عدة فئات عمرية.[1]

الشكل رقم (3): أضحية العيد.[2]

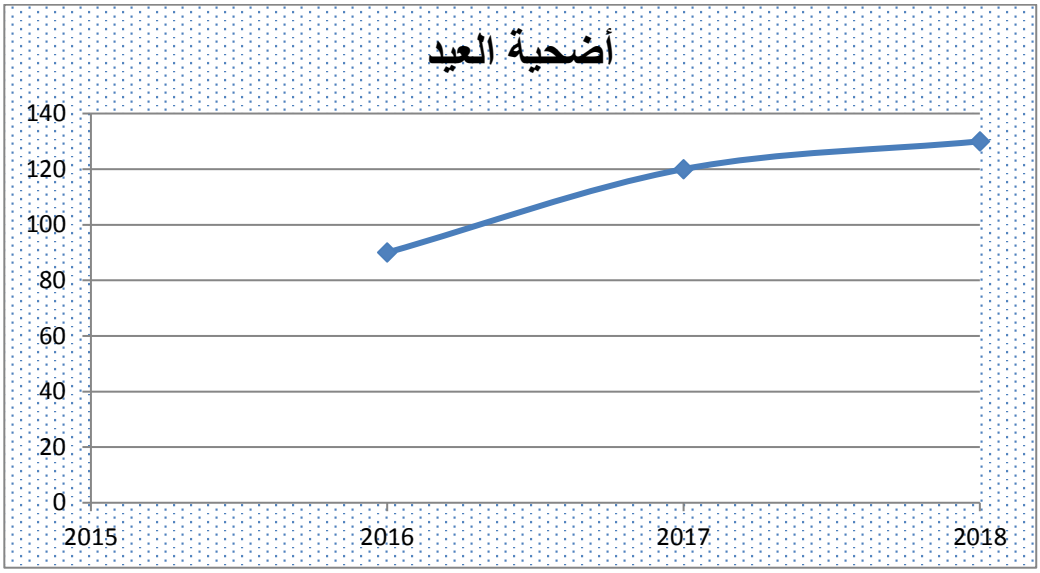

تبنت جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي سنة 2016 برنامج جديد إضافة إلى البرامج الاجتماعية التي تقدمها الجمعية لصالح الفئات المعوزة، حيث بدأت سنة 2016 بتبني برنامج سنوي يتمثل في تقديم أضحية العيد للفئات المعوزة داخل المجتمع المحلي.

[1] ***مقابلة مع:*** سهيلة شوية، عون إدارة في مصلحة الشؤون الاجتماعية، مكتب الشؤون الاجتماعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/15، على الساعة: 10:30.

[2] ***مقابلة مع:*** سهيلة شوية، عون إدارة في مصلحة الشؤون الاجتماعية' مكتب الشؤون الاجتماعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/16، على الساعة: 9:33.

ساهمت الجمعية سنة 2016 بتقديم تسعون أضحية عيد للفئات الهشة وذلك عبر مختلف بلديات الولاية. أما سنة 2017 قدمت الجمعية مئة وعشرون أضحية لتصل في السنة التي تليها إلى مئة وثلاثون أضحية. حيث تعمل الجمعية على احتواء أكبر عدد ممكن من الفئات المعوزة وتغطية احتياجهم وتلبية مطالبهم وتحقيق أهدافهم والعمل على تعزيز روابط التكافل الاجتماعي بين مختلف أفراد المجتمع.

الشكل رقم (4): الحقيبة المدرسية.[1]

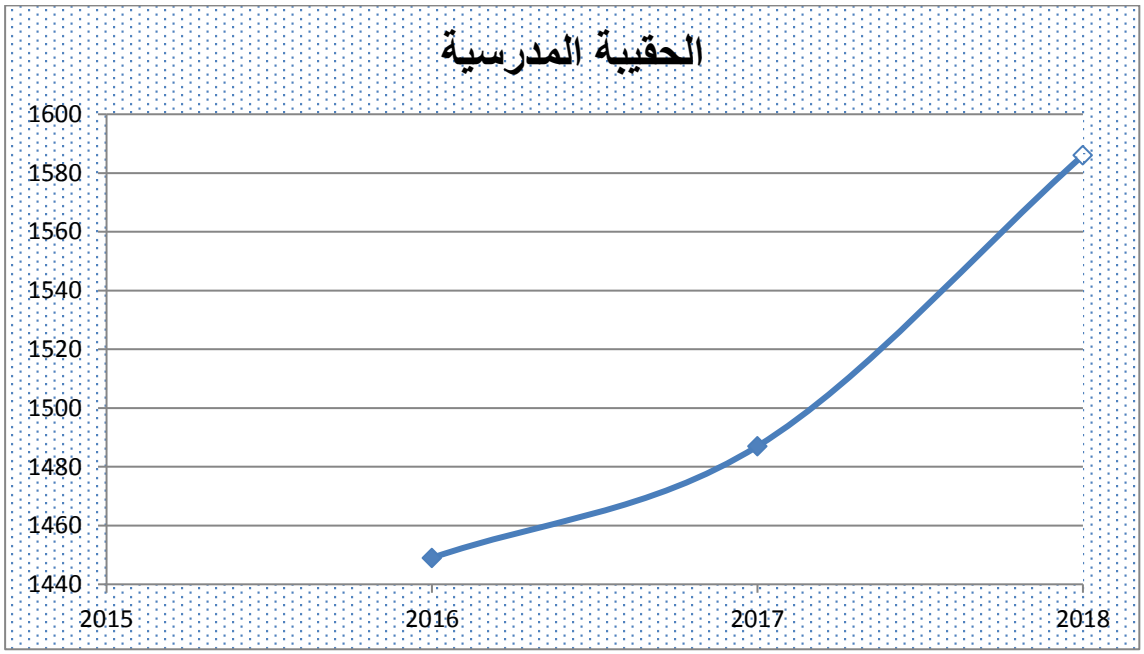

يوضح المنحنى البياني البرنامج الاجتماعي الذي تبنته جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي المتمثل في "حملة الحقيبة المدرسية" من سنة 2016 إلى غاية سنة 2018. حيث كانت هذه الحملة بصفة غير منتظمة في السنوات الماضية من نشاط الجمعية إلا أنه في بداية سنة 2016 تبنت الجمعية هذه الحملة كبرنامج اجتماعي سنوي تقوم به كل بداية موسم دراسي. وفي هذه السنة قدمت الجمعية ألف وأربعة مئة وتسع وأربعون حقيبة مدرسية لصالح الفئات المعوزة، موزعه على مختلف الأطوار المدرسية. أما في السنة التي تليها قدمت الجمعية ألف وأربعة مئة وسبع وثمانون حقيبة مدرسية. لتصل هذه الحملة في سنة 2018

[1] ***مقابلة مع***: سهيلة شوية، مرجع سابق.

إلى ألف وخمس مئة وست وثمانون حقيبة مدرسية لصالح الفئات المعوزة من أجل التكفل التربوي والتعليمي بهم.

برنامج التكفل النفسي:

تتكفل جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي بتوفير الرعاية النفسية والتربوية والاجتماعية للأرامل والأيتام والمعوزين وذلك من خلال برنامج أسبوعي تقوم به الأخصائية النفسية داخل الجمعية، وذلك في إطار برنامج مركز إيثار النفسي والتربوي والاجتماعي، الذي يزاول جلسات فردية وجماعية يعالج فيها المشكلات التربوية والنفسية والاجتماعية التي تعاني منها الفئات المعوزة.

يوضح الشكل التالي برنامج مركز إيثار النفسي والتربوي والاجتماعي والنشاطات التي يقوم بها:

الشكل رقم (5): مركز إيثار النفسي والتربوي والاجتماعي.[1]

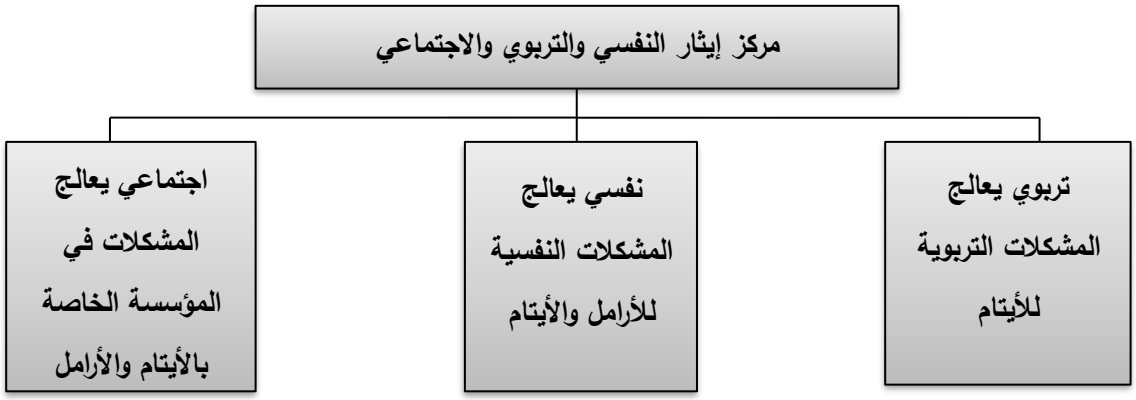

[1] ***مقابلة مع:*** هاجر بالعربي، الأخصائية النفسية للجمعية، مكتب الأخصائية النفسية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/16، على الساعة: 9:33.

يهدف هذا البرنامج إلى إخراج الفئات المعوزة من المشكلات النفسية والاجتماعية التي يعانون منها، والعمل على دمجهم داخل المجتمع المحلي وتعزيز روابط التكافل الاجتماعي بينهم وبين مختلف الأطياف المجتمعية.

برنامج التسلية والترفيه:

تنظم الجمعية برامج ترفيهيه موسمية ومخيمات صيفية ودورات رياضية لصالح الفئات المعوزة حيث قامت بعدة رحلات ترفيهيه من بينها مخيم صيفي إلى مدينة القالة في أوت 2015. وتنظيم رحلة ثقافية إلى مدينة باتنة وزيارة معالم تيمقاد الأثرية في مارس 2016. وفي السنة التي تليها قامت رحلة ترفيهيه صيفية لشواطئ بجاية 2017، كما قامت بزيارة ترفيهيه إلى حديقة "قعري بارك" بالوادي سنة 2018، وتنظم مخيم صيفي في نفس السنة إلى مدينة القالة، بالإضافة لتنظيم رحلة صيفية إلى حديقة الحمامات بالجزائر العاصمة في أوت 2018، تبنت الجمعية هذه البرامج الترفيهية من أجل خلق فضاء ترفيهي يحسن الوضع النفسي للفئات المعوزة.[1]

برنامج إعانات الزواج:

تمنح جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي تجهيزات عينية ومبالغ مالية لفائدة اليتيمات المقبلات على الزواج بغرض تغطية احتياجاتهم وتلبية مطالبهم.

برنامج الطفولة المسعفة:

تسعى جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي للتكفل بالأيتام فاقدي السند وتوفير حياة كريمة لهم، من خلال التكفل بالرعاية النفسية والصحية والتعليمية للأطفال المسعفين ومحاولة دمجهم داخل المجتمع المحلي، حيث قامت الجمعية بإنشاء دار للأيتام تضم أربعة وعشرون طفلا مقسمة على شكل شقق تحتوي كل شقة على ثمانية أيتام، لكن هذا البرنامج لايزال غير مفعل بسبب انتظار الجمعية التصريح القانوني الذي يسمح لها بمباشرة عمل هذا البرنامج.[2]

---

[1] ***مقابلة مع:*** عزيزة بوطينة، أرملة مستفيدة من رحلة ترفيهيه، مصلحة النشاطات، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/18، على الساعة: 9:05.

[2] جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، وثيقة تتعلق ب: تعريف الجمعية (النشأة)، ***مرجع سابق***، ص.6.

المطلب الثاني: البرامج والمشاريع ذات الطابع التنموي

تتبنى جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي العديد من البرامج التنموية على المستوى المحلي وأبرز هذه البرامج ما يلي:

برنامج الرعاية الصحية:

تقوم الجمعية بعدة نشاطات في إطار المجال الصحي من أجل النهوض بالمجتمع المحلي وتنمية القطاع الصحي داخله، حيث تسعى إلى توفير مجانية العلاج للفئات المعوزة والتكفل بالأدوية وإجراء الفحوصات والتحاليل الطبية والعمليات الجراحية لهم، حيث تعاقدت الجمعية مع عدة أطراف محلية وخارجية من خلال اتفاقيات تضمن مجانية العلاج للفئات المعوزة. ومن أبرز هذه الأطراف مصحة ابن حيان بالوادي وصيدلية فرحات في تكسبت وصيدلية بدادي أمام مستشفى كوبا للعيون، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية تعاونية مع مصحة النور بصفاقس سنة 2017 ومصحة ابن خلدون بتونس، الهدف من هذه الاتفاقية توفير الرعاية الصحية وتسهيلات خدماتية وتخفيضات علاجية لصالح الفئات المعوزة.[1]

كما نظمت الجمعية رحلة استشفائية لفائدة اثنان وعشرون أرملة لمدة ثلاث أيام بحمام الصالحين في ولاية الجلفة سنة 2017. سعت من خلالها إلى تغطية أغلب الاحتياجات الطبية والعلاجية للفئات الهشة داخل المجتمع المحلي، حيث تهدف الجمعية من خلال هذه النشاطات إلى تفعيل القطاع الصحي في تحقيق التنمية على المستوى المحلي.[2]

برنامج الرعاية التعليمية:

تتبنى جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي برامج ونشاطات في إطار المجال التعليمي، حيث تسعى لتوفير دروس الدعم المجاني في جميع الأطوار التعليمية ومتابعة نتائج التحصيل الدراسي للفئات المعوزة التي تتكفل بها. كما تعمل على تشجيع المتفوقين منهم بجوائز تكريمية من أجل تحفيزهم وزيادة روح المثابرة داخلهم، بالإضافة إلى تكفلها بحملة

---

[1] ***مقابلة مع:*** عبد الباسط هويدي، رئيس الجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/18، على الساعة: 11:40.

[2] ***مقابلة مع:*** عائشة نعيمة، أرملة مستفيدة من عملية جراحية، مكتب الشؤون الاجتماعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/18، على الساعة: 9:56.

الحقيبة المدرسية والكتب واللوازم التعليمية منذ سنة 2011. حيث تبنت هذه الحملة كبرنامج سنوي تقوم به الجمعية بداية كل موسم دراسي.

كما تعمل الجمعية على تأهيل الفئات المعوزة وزيادة معارفها وصقل مواهبها وتنمية اتجاهاتها السلوكية وتفعيل دورها في تطوير المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وذلك باعتبار أن القطاع التعليمي يمثل أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المحلية في إحداث التغيرات الاجتماعية داخل المجتمع المحلي.[1]

برنامج السكن والتجهيزات المنزلية:

تتكفل جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي بترميم المساكن وتقديم مبالغ وإعانات مالية لكراء وشراء البيوت لفائدة العائلات المعوزة، بالإضافة إلى تزويدهم بالتجهيزات الكهرومنزلية، حيث تسعى الجمعية إلى توفير مساكن لائقة للفئات الهشة داخل المجتمع والعمل على تغطية الفراغ الحكومي في هذا المجال، وذلك مساهمة منها في تحقيق التنمية المحلية وتفعيل دور مختلف الأطياف المجتمعية في النهوض بالمجال التنموي المحلي.[2]

أبرز ما قدمته الجمعية من مساعدات في هذا المجال:

- منح ثلاث أرامل إعانات في تسديد السكن الإيجاري "OPG" بمبلغ مالي قدره 90000 دج لكل أرملة.
- ترميم عدة مساكن للأسر المعوزة في بلدية الطالب العربي سنة 2016.
- تقديم إعانات مالية للأسرة معوزة في بلدية البياضة بمبلغ مالي قدره 300000 دج لشراء سكن اجتماعي.[3]

برنامج أسرة إيثار المنتجة:

برنامج أسرة إيثار المنتجة هو مشروع اجتماعي اقتصادي تنموي يهدف إلى منح أسر الأيتام مشروعات مصغرة تتراوح قيمتها المالية ما بين 100000 دج و 300000 دج تمنح

---

[1] جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، وثيقة تتعلق ب: تعريف الجمعية (النشأة)، ***مرجع سابق***، ص.7.

[2] ***مقابلة مع:*** عبد الباسط هويدي، مرجع سابق.

[3] **مقابلة مع:** سعاد منصوري، أرملة مستفيدة من إعانة مالية لشراء سكن اجتماعي، مكتب الشؤون الاجتماعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/18، على الساعة: 9:45.

هذه المشروعات على شكل قروض يتم استردادها في فترة 36 شهر ويبدأ السداد بعد 6 أشهر من انطلاق الأسر في مشروعها (تسمى فترة السماح).[1]

قامت جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي بتبنيه كمشروع اقتصادي تنموي يهدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفئات المعوزة داخل المجتمع المحلي، تحت اسم "مشروع أسرة إيثار المنتجة" سعت من خلاله إلى تقديم خدمات مالية وتجهيزات عينية لتطوير المشاريع التنموية ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي. فالمشاريع الصغيرة تلعب دور هام في تحقيق التنمية على المستوى المحلي، حيث أنها تشغل حيزا واسعا في النشاط الاقتصادي والاجتماعي من خلال مكافحة البطالة وتوفير مناصب عمل.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسيها المشاريع الصغيرة في تحسين الأوضاع المعيشية للفئات المعوزة سعت الجمعية إلى تدعيم فكرة التوظيف الذاتي لهذه الفئات عن طريق خلق مشاريع صغيرة للفئات الهشة، وذلك بهدف تحسين المستوى المعيشي لهذه الأسر وضمان تمويل ذاتي مستدام وتوفير مناصب عمل لهم وتغير سلوكياتهم من أسر اتكالية تعتمد على الغير إلى إسر منتجة وفعالة داخل المجتمع، وتفعيل دورهم في تنمية الاقتصاد المحلي من خلال خلق سلع وخدمات من شأنها أن توفر احتياجات السوق.[2]

يتم تجسيد هذا البرنامج عن طريق المركز الاقتصادي داخل الجمعية، الذي يتكفل بإجراء الدراسات والبحوث ومتابعة النفقات الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها الجمعية، وذلك عبر ثلاث لجان أساسية تتكفل بتنظيم وتسيير هذا المشروع، والمتمثلة في المخطط الموضح في الشكل التالي:

---

[1] جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، ***وثيقة تتعلق ب: قائمة المشاريع الصغيرة للأرامل، مادة إلكترونية مقدمة من طرف رئيس الجمعية*** (عبد الباسط هويدي)، ص.2.

[2] جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، وثيقة تتعلق ب: تعريف الجمعية (النشأة)، ***مرجع سابق***، ص.8.

الشكل رقم (6): الهيكل التنظيمي للجنة أسرة إيثار المنتجة.[1]

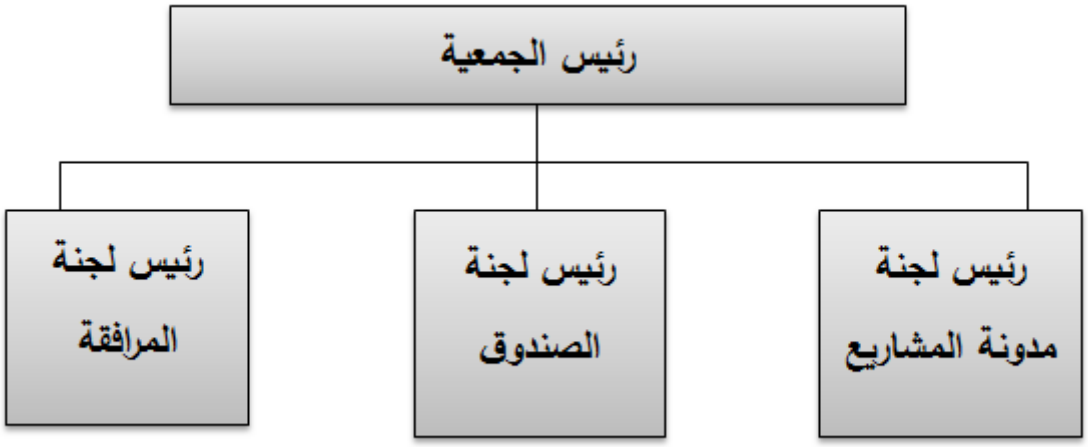

يشرف رئيس الجمعية على تسيير اللجان الثلاث فيما تقوم كل لجنة بمزاولة عدة مهاهم.

لجنة مدونة المشاريع: تتكفل بإعداد مدونة المشروعات المصغرة الخاصة بالجمعية وتقوم بدراسة المشاريع وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية بها.

لجنة الصندوق: يستقبل الصندوق أموال المساهمين على هيبات أو ودائع من ثم يقوم الصندوق بصرفها في مشروعات مصغرة للزبائن على شكل قروض، ثم استعادة هذه الأموال على أقساط شهرية وفقا لرزنامة سداد يتم تحديدها وفقا لحجم المبلغ الذي يتم استعارته من طرف الزبائن.

لجنة المرافقة: تقوم بمتابعة وتقييم المشروعات وتقديم تقارير شهرية إلى المركز حول مدى تقدم المشاريع وإحصاء المشكلات التي يعاني منها العملاء قصد حلها، كما تقوم اللجنة بتكوين الزبائن من النواحي الإدارية والتقنية والمالية.[2]

ومن أبرز المشاريع التنموية التي تبنتها الجمعية مشروع الخياطة والحلاقة والحلويات وذلك بالتعاقد مع تكوين النبات بالصحن، حيث قدمت الجمعية أربعة عشره مشروع في مجال الخياطة وخمسة مشاريع في مجال الحلاقة وثمانية مشاريع في مجال صناعة الحلويات، وذلك بهدف تحويل الفئات المعوزة من فئات مستهلكة تعتمد على الغير إلى فئات

[1] جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، وثيقة تتعلق ب: قائمة المشاريع الصغيرة للأرامل، .... ***مرجع سابق***، ص.4.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.5.

منتجة تساهم في تحقيق التنمية المحلية. ويتكفل بتنظيم برامج خلية أسرة إيثار المنتجة طاقم إداري في عدة جوانب أهمها:

الجانب الإداري:

- استقبال طلب تمويل المشروعات.
- مراقبة الملفات من ناحية اتمام الملف والوثائق الشخصية.
- تسجيل طلب الأرملة في سجل طلبات المشاريع قبل عرضه على الخلية.
- ترتيب المشاريع وتصنيفها لتسهيل دراستها.

الجانب المالي:

- استقبال المشروعات وتدوين المبالغ في دفتر وصولات خاص بصندوق المشروع.
- البحث عن ممولين للمشروعات.
- دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات.
- شراء العتاد.

الجانب النفسي:

- إجراء المقابلات مع الأرامل للتأكد من مدى قدرة الأرملة عن إدارة المشروع.
- إبداء رأي الخلية وتحديد المشروعات المقبولة والمشروعات المؤجلة والمشروعات المرفوضة.

ويتم ذلك من خلال إجراء عمليات التكوين اللازمة للأرملة في الجوانب التقنية والادارية والمالية ومتابعة الأرملة من النواحي التقنية والتسوقية منذ انطلاق المشروع إلى الانتهاء من تسديد آخر قسط، وربط الأرملة بالسوق لتتمكن من الاستقلال بنفسها في تسويق منتجها بالإضافة إلى تنظيم اجتماعات دورية مع الأرامل للاستماع إلى مشاكلهم وانشغالاتهم والعمل على تقديم الحلول المناسبة لها.[1]

[1] جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، وثيقة تتعلق ب: قائمة المشاريع الصغيرة للأرامل،... ***مرجع سابق***، ص.6.

المطلب الثالث: أثر البرامج والمشاريع التنموية لجمعية إيثار على تحقيق التنمية المحلية في ولاية الوادي

ساهمت جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي في تحقيق التنمية على المستوى المحلي، وذلك من خلال البرامج والنشاطات التي تبنتها وعملت تجسيدها على أرض الواقع من أجل تحسين المستوى الاجتماعي والتنموي داخل المجتمع المحلي، والتي كانت لها أثر في تحقيق التنمية المحلية عبر مختلف الفروع البلدية داخل إقليم الولاية.

- المساهمة في تسويق الإنتاج المحلي.
- المساهمة في زيادة التحصيل الدراسي وتحسين المستوى التعليمي داخل المجتمع المحلي.
- تحسين المستوى المعيشي للفئات المعوزة وذلك من خلال ترميم المساكن الهشة القاطنين بها.
- تغطية ضعف القطاع العام في تحقيق التنمية المحلية.
- انتشار شكل جديد من أشكال المساعدات المستدامة المرتكزة على إشاعة ثقافة الإنتاج والعمل وليس الإغاثات والإعانات.
- مكافحة البطالة وتوفير فرص عمل.
- تحويل العائلات المعوزة من عائلات مستهلكة إلى عائلات منتجة تساهم في دعم النشاط الاقتصادي والتنموي المحلي.
- تفعيل دور المرأة في المساهمة في تحقيق التنمية المحلية من خلال المشاريع الصغيرة التي تبنتها الجمعية.
- زيادة ثقافة الوعي المجتمعي بضرورة المساهمة في العمل التطوعي ذات الطابع الاجتماعي والتنموي.

- تكوين الفئات المعوزة والعمل على تأهيلها وزيادة كفاءتها وفعاليتها وإشراكها في تحقيق التنمية على المستوى المحلي.
- احتواء ظاهرة التسرب المدرسي من خلال توفير جلسات تربوية ودعوم مدرسية في مختلف الأطوار التعليمية.
- تسهيل الخدمات الصحية والفحوصات الطبية والعمليات الجراحية للفئات المعوزة وذلك من خلال التعاقد مع القطاع الصحي الخاص على المستوى المحلي والدولي.
- منح رواتب شهرية للفئات المعوزة بهدف تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهم والحد من ظاهرة الفقر والتسول داخل المجتمع المحلي.

المبحث الثالث: تقويم دور جمعية إيثار لرعاية الأيتام في تحقيق التنمية المحلية في ولاية الوادي

ستطرق الدراسة في هذا المبحث إلى أهم الإنجازات التي قدمتها الجمعية من بداية نشاطها الفعلي سنة 2008 إلى غاية سنة 2018، إضافة إلى التطرق أهم التحديات والصعوبات التي تواجهها، وستقدم الدراسة أيضا عدة توصيات تسعى من خلالها إلى تطوير أداء الجمعية وزيادة دورها وفعاليتها في تحقيق التنمية المحلية في ولاية الوادي.

المطلب الأول: إنجازات جمعية إيثار لرعاية الأيتام في تحقيق التنمية في ولاية الوادي

قدمت جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي العديد من الإنجازات التي ساهمت في تحقيق التنمية على المستوى المحلي، وأبرز هذه الإنجازات ما يلي:

- المساهمة في ملئ الفراغ الحاصل بين الدولة والمجتمع وذلك من خلال تغطية معتبرة لاحتياجات العائلات المعوزة والعمل على توفير مستوى معيشي مناسب لهم.
- توعية المجتمع بأهمية العمل التطوعي الخيري وتعزيز روابط التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.
- تقديم كفالات مالية وتأمين دخل شهري ثابت لفئة الأيتام والعائلات المعوزة.
- تقديم الرعاية الصحية حيث يستفيد الأيتام من مساعدات صحية مجانية تتكفل بها الجمعية كما أنها تتكفل بإجراء الأشعة والتحاليل الطبية والعمليات الجراحية.
- تتكفل الجمعية بالرعاية التعليمية للأيتام وذلك من خلال تقديم دروس دعم مجانية في جميع الأطوار التعليمية ومتابعة نتائج التحصيل الدراسي والعمل على تحفيز المتفوقين بجوائز قيمة في نهاية كل دور دراسي.
- توفير الرعاية النفسية وتقديم نصائح وإرشادات توجهيه للفئات المعوزة والعمل على دمجهم داخل المجتمع.[1]

[1] ***مقابلة مع:*** عبد الباسط هويدي، رئيس الجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/20، على الساعة: 9:20.

- تقديم إعانات موسمية وتوفير تجهيزات كهرومنزلية ومواد غذائية ومدرسية وذلك من خلال قافلة إيثار للمساعدات.[1]
- تنظيم حفل سنوي بمناسبة اليوم العالمي للمرأة المصادف في 8 ماي من كل سنة وتوزيع هدايا تحفيزية للأرامل.[2]
- تنظيم رحلات موسمية ومخيمات صيفية للفئات المعوزة.
- تنظيم نشاطات ثقافية ومسابقات قرآنية وتقديم جوائز تحفيزية وتكريمية للفئة المتفوقة.[3]
- المشاركة في النشاطات الأكاديمية والملتقيات العلمية أبرزها الملتقى الدولي السادس الذي نظمته كلية الحقوق والعلوم السياسية بالوادي الموسوم بعنوان الحماية القانونية للطفل في الدول المغاربية بتاريخ 13-14 مارس 2017.
- تنظيم احتفالات سنوية في المناسبات الوطنية كاندلاع الثورة التحريرية والاحتفال بعيد الاستقلال الوطني.
- إعانات الزواج والتكفل بتجهيز اليتيمات المقبلات على الزواج وتقديم إعانات مالية لهم.
- المشاركة في النوادي الجامعية وذلك بتنظيم دورات علمية وترفهية للفئات المعوزة وأبرزها النشاطات التي قدمها نادي المميزين بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ذات الطابع الترفيهي والثقافي لصالح الأيتام وذلك بتاريخ 22 جانفي 2018. وفي نفس السنة قام نادي الرقي العلمي بزيارة للمركز وتقديم فقرات فنية وترفهية وتكريم الأيتام.

---

[1] ***مقابلة مع:*** حليمة السعدية حسونة، أرملة مستفيدة من تجهيزات كهرومنزلية، مكتب الشؤون الاجتماعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/18، على الساعة: 9:05.

[2] ***مقابلة مع:*** الزهرة مسعي محمد، أرملة مستفيدة من وسام الأم المثالية في اليوم العالمي للمرأة، مكتب الشؤون الاجتماعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/18، على الساعة: 9:27.

[3] ***مقابلة مع:*** سهيلة شوية، عون إدارة في مصلحة الشؤون الاجتماعية، مصلحة الشؤون الاجتماعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/18، على الساعة: 10:03.

- تنظيم حملة شتاء دافئ التي تسعى فيه الجمعية لتوفير التجهيزات الكهرومنزلية الخاصة بالتدفئة الشتوية.
- توقيع اتفاقية تعاون بين جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي ومصحة النور بصفاقس ومصحة ابن خلدون بتونس سنة 2017 من أجل تسهيل تقديم الخدمات الصحية للفئات المعوزة التي تتكفل بها الجمعية.[1]

المطلب الثاني: التحديات والصعوبات التي تواجه جمعية إيثار في تحقيق التنمية المحلية في ولاية الوادي

التحديات والصعوبات الداخلية:

- قلة الدعم المادي وضعف ميزانية النشاطات.
- الصراعات الداخلية في الجهاز الإداري الذي يتولى قيادة الجمعية.
- صعوبة تغطية الجمعية لكافة متطلبات واحتياجات الفئات الهشة وضعف القدرة على توفير مستوى معيشي مناسب لهم.
- مشكلة توفير المقرات والتجهيزات للفروع التابعة للجمعية على مستوى البلديات.
- صعوبة توفير مقرات للفروع كون معظم المقرات مستأجرة.

التحديات والصعوبات الخارجية:

- صعوبة الحصول على المرافق العامة لتنظيم نشاطاتها.
- زيادة عدد الفئات المعوزة وانتشارها الواسع في مختلف مناطق الولاية.
- تقييد الجمعية باللوائح والنصوص القانونية التي تعيق عملها أبرزها تعطيل الترخيص القانوني الخاص ببرنامج الطفولة المسعفة للجمعية.
- نقص عدد المتطوعين.
- ضعف دعم القطاع الخاص للعمل الخيري التطوعي.
- محدودية الحصول على الدعم اللازم من الجهات الحكومية.

[1] ***مقابلة مع:*** عبد الباسط هويدي، رئيس الجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/23، على الساعة: 12.00.

المطلب الثالث: توصيات لجمعية إيثار لرعاية الأيتام في تحقيق التنمية المحلية في ولاية الوادي

من أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- ضرورة الاهتمام بأكبر عدد ممكن من الفئات المعوزة داخل المجتمع والعمل على تلبية احتياجاتهم ومطالبهم ومحاولة دمجهم داخل المجتمع.
- العمل على التنسيق بين مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية في تقديم المساعدات الخيرية.
- ضرورة نشر ثقافة العمل التطوعي الخيري.
- ضرورة تفعيل الشراكة بين الجمعية والجماعات المحلية.
- خلق مشاريع جديدة مشابهة لمشروع أسرة إيثار المنتجة.
- المشاركة مع الجماعات المحلية في إعداد قائمة الاستفادة من السكن الاجتماعي.
- ضرورة مراعاة الأولويات في إنفاق المساعدات الخيرية من الأهم إلى المهم.
- العمل على فتح أكبر عدد ممكن من الفروع لتغطية احتياجات معظم الفئات المعوزة عبر تراب الولاية.
- المشاركة مع جمعيات هيئة أوليات التلاميذ في ترميم المدارس وتحسين الواجبات المدرسية وفي تكوين وتأطير المعلمين.
- المشاركة في الحملات التحسيسية وحملات التبرع بالدم.
- المشاركة في حملات النظافة على مستوى البلديات.
- ضرورة تفعيل مبدأ الشفافية والمصداقية في توزيع الإعانات الخيرية.
- تأهيل كادر الجمعية في مجال الإدارة والتخطيط.
- ضرورة تقييم برامج ونشاطات الجمعية ودراسة مدى تطابق الأهداف المسطرة مع النتائج المحققة.
- تفعيل الشراكة بين الجمعيات الخيرية في المنطقة أجل تفعيل التنمية المحلية.

- تفعيل الشراكة بين الجمعية وباقي مؤسسات الدولة حاصة المهتمة بتكوين الشباب وتشغيلهم (ONSEG-CNAC) من أجل دعم مشروع أسرة إيثار المنتجة.
- الاستفادة من التجارب التنموية للجمعيات داخل وخارج الوطن ومحاولة تطبيق تجاربها في المنطقة.

الاستنتاجات

الاستنتاجات

تؤدي منظمات المجتمع المدني دورا هاما في توجيه حاجات أفراد المجتمع وتحقيق تطلعاتهم، حيث تسعى هذه المنظمات للنهوض بالمستوى المعيشي للمجتمع المحلي في مختلف المجالات. فقد برهنت التطورات المعاصرة على تنوع وتعدد مجالات نشاط منظمات المجتمع المدني وعلى أهميتها كآلية دفع جديدة تدفع النظام السياسي للدولة لتحقيق التنمية المحلية في مختلف المجالات وعلى جميع الأصعدة داخل المجتمع المحلي.

بالرغم من سياسات الدولة التي تتجه نحو تعزيز وتكريس دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية، من خلال إشراكه في الجوانب الاجتماعية والثقافية إلا أن دوره بقيئ هامشي في المسائل السياسية والاقتصادية وذلك بفعل سيطرة الدولة، لكن ذلك لم يعيق هذه التنظيمات نحو التوجه لتفعيل دورها في العمل التنموي فقد أصبحت في السنوات الأخيرة تسعى إلى تقديم إسهامات ونشاطات في المجالات التنموية.

ترتبط فعالية الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني بالكثير من العوامل أبرزها مدى توفر تشريعات قانونية تحفز من خلالها الدولة عمل ونشاطات منظمات المجتمع المدني في العمل التنموي. بالإضافة إلى مدى قدرة هذه المنظمات على تحقيق التجانس داخل أجهزتها وحل مشاكلها بطريقة سلمية، تثبت مدى مأسسة هذه المنظمات ومدى قدرتها على التكييف مع الظروف والتغيرات المستجدة.

ولضمان فعالية ونجاعة ومساهمة منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية، لأبد من تكريس الشفافية والديمقراطية داخل هذه المنظمات، والابتعاد عن

الولاءات الإيديولوجية والمصالح الشخصية التي تعيق مسار السياسات التنموية المحلية.

تعتبر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي من أبرز الجمعيات الناشطة على المستوى الولائي تقدم العديد من الخدمات والإسهامات الإجتماعية والتنموية داخل المجتمع المحلي، حيث تسعى الجمعية لتغطية احتياجات أكبر عدد ممكن من الفئات المعوزة وتحقيق مستوى معيشي مناسب لهم، وتوسيع شبكة العلاقات الاجتماعية وتدعيم الإرادة الجماعية لنشر ثقافة العمل التطوعي داخل المجتمع. بالإضافة إلى الإسهامات والنشاطات التي تقدمها لتفعيل دورها في المجال التنموي، وذلك من خلال البرامج والمشاريع التنموية التي تبنتها في مختلف القطاعات كالقطاع التعليمي والقطاع الصحي وقطاع السكن بإعتبارهم الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المحلية داخل المجتمع المحلي.

ومن أهم البرامج التنموية التي قدمتها جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي في المجال التنموي برنامج أسرة إيثار المنتجة، الذي سعت من خلاله إلى الاستثمار في الموارد البشرية وتحويل الفئات المعوزة التي تكفلها من فئات مستهلكة اتكالية تعتمد على الغير إلى فئات منتجة تساهم في تحسين العمل التنموي داخل المجتمع المحلي.

أما على المستوى النظري والمنهجي فقد جاءت الشواهد المتعلقة باختيار الفرضيات العلمية التي طرحت في بداية الدراسة لتثبت صحتها، فبالنسبة للفرضية الأولى والمتعلقة بالعلاقة التكاملية بين استقلالية المجتمع المدني وتحقيق التنمية المحلية. فقد أثبت بالدلائل العلمية إذ إن الاستقلالية المالية تمنح فرص وحريات أكبر لمنظمات المجتمع المدني في صياغة برامجها وسياساتها التنموية، كما أن

استقلاليتها تمنحها دورا فاعلا في صياغة وتنفيذ سياسات التنمية المحلية وتزيد من أداءها وفعاليتها في المجال التنموي.

أما بالنسبة للفرضية الثانية والتي تتمحور حول العلاقة الترابطية بين التشاركية وتحقيق التنمية المحلية ومساهمة الأطراف الرسمية وغير الرسمية في رسم السياسة التنموية المحلية زاد التوجه نحو تحقيق التنمية المحلية. فقد توصلت الدراسة لإثبات صحة هذه الفرضية، باعتبار أنه كلما تضافرت الجهود الرسمية وغير الرسمية في صنع وتنفيذ وتقييم سياسات التنمية المحلية زاد التوجه نحو تحقيقها باعتبارها غاية جامعة لكل الأطراف المجتمعية.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها:

- سيطرة العمل التطوعي الاجتماعي على منظمات المجتمع المدني بدل من العمل التنموي.
- الاعتماد على الأجهزة الحكومية وتهميش دور مراكز البحث والدراسات المستقبلية في صنع وتنفيذ سياسات التنمية المحلية.
- وجود عدة تحديات قانونية تحد من فعالية منظمات المجتمع المدني في الجزائر تفرض عدة قيود ومعيقات تقف حاجزا أمام استقلالية هذه المنظمات وتعيق عملها ومسارها التنموي.

من خلال العديد من النتائج التي توصلت إليها الدراسة فأنها ستتطرق إلى تقديم عدة توصيات لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية وأبرز هذه التوصيات ما يلي:

- تعزيز مبدأ التشاركية بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صنع وتنفيذ مختلف البرامج والسياسات التنموية.

- توفير بيئة تحفيزية تشجع على ضرورة تفعيل العمل التنموي لمنظمات المجتمع وعدم التركيز على العمل الاجتماعي التطوعي.
- الحد من القيود والمعيقات القانونية التي تفرضها الدولة على منظمات المجتمع المدني مما يعيق عمل هذه الأخيرة ويعرقل مسارها التنموي.
- توفير الدعم المادي اللازم لمنظمات المجتمع المدني من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والتنموية.
- الابتعاد عن مبدأ فرض الوصاية من قبل الجهات المانحة للدعم المادي ووضع الشروط والسياسات الخاصة بها وإتاحة الفرصة لمنظمات المجتمع المدني للعمل وفق خططها وبرامجها.

قائمة المراجع

الوثائق الرسمية:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وثيقة تتعلق ب: قانون رقم 11/10 المتعلق بالبلدية، ***الجريدة الرسمية***، ع.37، (22 جوان 2011) ص ص.4-25.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية الوادي، مديرية التنظيم والشؤون العامة، وثيقة تتعلق ب: القانون الاساسي طبقا لأحكام القانون رقم 31/90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات تحت رقم التسجيل: 2007/69، (2007/12/23).

جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، وثيقة تتعلق ب: تعريف الجمعية (النشأة)، 2007.

الكتب:

أحمد بدر، ***الرأي العام طبيعته وتكوينه وقياسه***، (القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، 1998).

أحمد شكر الصبيحي، ***مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي***، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

أماني قنديل، ***الشراكة المجتمعية ومسؤولية الجمعيات الأهلية في التنمية بدول مجلس التعاون***، (البحرين: منشورات المكتب التنفيذي، 2008).

أماني قنديل، ***الموسوعة العربية للمجتمع المدني***، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008).

أيمن عودة المعاني، ***الإدارة المحلية***، (الاردن: عمان، دار وائل للنشر، 2010).

جمال زيدان، ***إدارة التنمية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع***، (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر، 2014).

خالد مصطفى قاسم، ***إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة***، (القاهرة: جامعة الدول العربية، 2007).

سعد الدين ابراهيم، ***تأملات في مسألة الأقليات،*** (القاهرة: دار سعاد صباح، 1992)، ص.35.

عمار بوضياف، ***الوجيز في القانون الإداري،*** (الجزائر: دار الريحانة للكتاب، د.س.ن).

عمار عوابدي، ***مبدأ الديمقراطية الإدارية وتطبيقاتها في النظام الإداري الجزائري،*** ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، 2000.

فريدة قيصر مزياني، ***مبادئ القانون الإداري،*** (د.د.ن، 2000).

فهمي خليفة الفهداوي، ***السياسة العامة من منظور كلي في البنية والتحليل،*** (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2011).

محمد الصغير بعلي، ***قانون الإدارة المحلية الجزائرية،*** (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، ط2، د.س.ن).

محمد شلبي، ***المنهجية في التحليل السياسي، المافهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات،*** (الجزائر: د.د.ن، 1997).

الدوريات والمقالات:

أحمد غريبي، أبعاد التنمية وتحدياتها في الجزائر، ***مجلة البحوث والدراسات العلمية،*** ع.4، (أكتوبر 2010)، ص ص.1-13.

الأمين سويقات، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالتي الجزائر والمغرب، ***دفاتر السياسة والقانون،*** ع.17، (جوان 2017)، ص ص.243-256.

جهيدة ركاش، دور المؤسسة التشريعية في صنع السياسات العامة في الجزائر، ***المجلة الجزائرية للسياسات العامة،*** ع.10، (جوان 2016)، ص ص.6-23.

صالح زياني، تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية التشاركية في الجزائر، ***مجلة المفكر،*** ع.4، ص ص.56-68.

الطاهر بلعور، المجتمع المدني كبديل للمجتمع السياسي في الوطن العربي، ***مجلة العلوم الإنسانية،*** ع.10، (نوفمبر 2010)، ص ص.121-133.

عادل إنزارن، التنمية المحلية في الجزائر دراسة في الفواعل والمحددات، ***مجلة العلوم القانونية والسياسية،*** ع.16، (جوان 2017)، ص ص.368-387.

عبد المؤمن مجدوب ولمين هماشي، الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر، ***المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،*** ع.8، (جانفي 2016)، ص ص.117-140.

عبد النور ناجي، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر دراسة حالة الأحزاب السياسية، ***مجلة المفكر،*** ع.3، (2008)، ص ص.106-118.

فريد سليم، نشأة وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر، ***مجلو العلوم الإنسانية،*** ع.18، (2010)، ص ص.139-151.

مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، ***التواصل،*** ع.126، (جوان 2010)، ص ص. 1-27.

المؤتمرات:

علي ديهوم وفتحي بلعيد أبو زيزة، المجتمع المدني ودوره في التنمية المحلية، ***مداخلة في المؤتمر الاقتصادي للاستثمار والتنمية في منطقة الخميس، مصر،*** 25-27 سبتمبر 2017.

الدراسات الغير منشورة:

ابتسام قرقاح، ***دور الفواعل الغير رسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1989-2009)،*** رسالة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011).

أحمد بترميس، ***مخرجات السياسة العامة في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط،*** مذكرة ماستر، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017).

آسيا معاري وفوزية مواسط، ***دور الولاية في تحقيق التنمية المحلية،*** مذكرة ماستر، (جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015).

أمال دوداح ونبيلة مشري، ***قانون البلدية الجديد وأثره على التنمية المحلية دراسة حالة بلدية بيسر 2011-2016،*** مذكرة ماستر، (جامعة أمحمد بوقرة بومرداس: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016).

بسمة بن مشري، ***المجتمع المدني كأداة لمكافحة الفقر في الجزائر***، مذكرة ماستر، (جامعة أم البواقي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015).

جهيدة شاوش أخوان، ***واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات بسكرة أنموذجا***، أطروحة دكتوراه، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015).

خنفري خيضر، ***تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق***، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011).

خير الدين عبادي، ***المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا 1990-2010***، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011).

سمية لعجال وأم النون مسقم، ***آليات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية من خلال إصلاحات أفريل 2011***، مذكرة ماستر، (جامعة زيان عاشور الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017).

الشيخ رحماني ويحيى سهيبي، ***الحكم الجيد والتنمية المحلية في الجزائر***، مذكرة ماستر، (جامعة مولاي الطاهر سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013).

صباح حواس، ***المجتمع المدني وحماية البيئة في الجزائر واقع وأفاق***، رسالة ماجستير، (جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015).

عبد الرحمان العايب، ***التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة***، أطروحة دكتوراه، (جامعة فرحات عباس سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011).

عبد العالي عبد القادر، ***محاضرات النظم السياسية المقارنة***، (جامعة مولاي الطاهر سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008).

عمر العابد، ***المجتمع المدني في الجزائر ودوره في التنمية السياسية (1989-2012)***، مذكرة ماستر، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010).

فاطمة تبريس، ***دور القيادة الإدارية في صنع وتنفيذ سياسات التنمية المحلية بين الطرح النظري والواقع العالمي دراسة حالة ولاية عين الدفلى 2007-2015،*** مذكرة ماستر، (جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015).

كمال بودانة شعباني، ***أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية دراسة ميدانية لبلدية حاسي بحبح،*** مذكرة ماستر، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2014).

ليلى عماره، ***دور المجتمع المدني في التنمية السياسية،*** مذكرة ماستر، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013).

محمد حفاف، ***دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الإنسانية،*** رسالة ماجستير، (جامعة باتنة1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017).

نادية خلفة، ***مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية: دراسة تحليلية قانونية،*** رسالة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2003).

وفاء معاوي، ***الحكم المحلي الرشيد كآلية لتنمية المحلية في الجزائر،*** رسالة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010).

ياسين شكيمة، ***الفقر في دول غرب إفريقيا وآليات مكافحته (1990-2010) دراسة تقومية،*** رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014).

منير حرز الله، ***الإصلاح السياسي في تونس وتأثيره على التنمية المحلية بعد 2011،*** مذكرة ماستر، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015).

موسى بيكي والتجاني غريسي، ***دور المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد في الجزائر الزاوية التجانية "تماسين" انموذجا،*** مذكرة ماستر، (جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017).

هاشم جوهري، ***إشكالية الإستقرار السياسية والتنمية المحلية في الجزائر دراسة لمديرية الموارد المائية ولاية ورقلة،*** مذكرة ماستر، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013).

يمينة طالبي، ***الدور التنموي للجماعات المحلية دراسة حالة ولاية البيض***، مذكرة ماستر، (جامعة الطاهر مولاي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016).

المقابلات:

مقابلة مع: الزهرة مسعي محمد، أرملة مستفيدة من وسام الأم المثالية في اليوم العالمي للمرأة، مكتب الشؤون الاجتماعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/18، على الساعة: 9:27.

مقابلة مع: انتصار رحال، سكرتارية رئيس الجمعية، مكتب الأمانة، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/04/14، على الساعة: 11:15.

مقابلة مع: انتصار رحال، سكرتارية رئيس الجمعية، مكتب الأمانة، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/07، على الساعة: 9:35.

مقابلة مع: حليمة السعدية حسونة، أرملة مستفيدة من تجهيزات كهرومنزلية، مكتب الشؤون الاجتماعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/18، على الساعة: 9:05.

مقابلة مع: سعاد منصوري، أرملة مستفيدة من إعانة مالية لشراء سكن اجتماعي، مكتب الشؤون الاجتماعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/18، على الساعة: 9:45.

مقابلة مع: سهيلة شوية، عون ادارة في مصلحة الشؤون الاجتماعية، مكتب الشؤون الاجتماعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ:2019/04/14، على الساعة: 9:25.

مقابلة مع: سهيلة شوية، عون إدارة في مصلحة الشؤون الاجتماعية، مصلحة الشؤون الاجتماعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/18، على الساعة: 10:03.

مقابلة مع: سهيلة شوية، عون ادارة في مصلحة الشؤون الاجتماعية، مكتب الشؤون الاجتماعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/04/15، على الساعة: 12:23.

مقابلة مع: سهيلة شوية، عون إدارة في مصلحة الشؤون الاجتماعية، مكتب الشؤون الاجتماعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/15، على الساعة: 10:30.

مقابلة مع: سهيلة شوية، عون إدارة في مصلحة الشؤون الاجتماعية' مكتب الشؤون الاجتماعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/16، على الساعة: 9:33.

مقابلة مع: عائشة نعيمة، أرملة مستفيدة من عملية جراحية، مكتب الشؤون الاجتماعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/18، على الساعة: 9:56.

مقابلة مع: عبد الباسط هويدي، رئيس الجمعية، مكتب الرئيس، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/09، على الساعة: 11:45.

مقابلة مع: عبد الباسط هويدي، رئيس الجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/07، على الساعة: 10:24.

مقابلة مع: عبد الباسط هويدي، رئيس الجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/13، على الساعة: 10:16.

مقابلة مع: عبد الباسط هويدي، رئيس الجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/18، على الساعة: 11:40.

مقابلة مع: عبد الباسط هويدي، رئيس الجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/20، على الساعة: 9:20.

مقابلة مع: عبد الباسط هويدي، رئيس الجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/23، على الساعة: 12.00.

مقابلة مع: عزيزة بوطينة، أرملة مستفيدة من رحلة ترفيهيه، مصلحة النشاطات، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/18، على الساعة: 9:05.

مقابلة مع: علاء الدين مصباحي، نائب الكاتب العام للجمعية، مكتب الشؤون الادارية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/04/15، على الساعة: 8:45.

مقابلة مع: مونيا الاشعري، عون ادارة في مصلحة الشؤون المالية، مكتب الشؤون المالية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/04/14، على الساعة: 11:50.

مقابلة مع: مونيا الاشعري، عون ادارة في مصلحة الشؤون المالية، مكتب الشؤون المالية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/13، على الساعة: 9:30.

مقابلة مع: مونيا الاشعري، عون ادارة في مصلحة الشؤون المالية، مكتب الشؤون المالية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/15، على الساعة: 12:05.

مقابلة مع: هاجر بالعربي، الاخصائية النفسية للجمعية، مكتب الاخصائية النفسية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ:2019/04/14، على الساعة: 10:40.

مقابلة مع: هاجر بالعربي، الأخصائية النفسية للجمعية، مكتب الأخصائية النفسية، مقر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، بتاريخ: 2019/05/16، على الساعة: 9:33.

المواقع الالكترونية:

متحصل عليه من الموقع: WWW.cnes-unvbecher.dz بتاريخ: 2019/02/27. على الساعة: 11:45.

متحصل عليه من الموقع:https://www.djazairess.com/djelfa/1036 بتاريخ: 06/05/2019 على الساعة: 23.05.

متحصل عليه من الموقع: https://www.kafelelyatim-blida.org/index.php/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9.html بتاريخ: 05/05/2019 على الساعة: 21.10.

جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي، ***وثيقة تتعلق ب: قائمة المشاريع الصغيرة للأرامل، مادة إلكترونية مقدمة من طرف رئيس الجمعية*** (عبد الباسط هويدي).

Abstract

The changes that have been witnessed in the international system have affected all political economic and social fields paving the way for changing many of the concepts that prevailed. The most prominent of these concepts is the concept of civil society as the third sector in the state that fills the gap between government and society which aims to meet popular demands and to achieve develoment. This stud deals with the role of civil society in achieving locle development "Case Study of Ithar Association for Orphans care in EL Oued 2008-2018".The study covered two chapter where the first chapter dealt with the civil society in Algeria by highlighting its componets and the features of Algerian civil society clarifying the most important functions and explaining the reality of local development in Algeria and the mechanism of its work pointing out the most important dimensions and objectives and the role of official and non-official actors in the process of making and implementing the local develoment policy.In the second chapter the study dealt with the role of Ithar Association for Orphans'care in EL Oued in achiving Iocal development through defining the Association and highlighting its objectives and the most important material and human resourtant and its impact on achiving development at the local level in addition to evaluating the role of the Associating and its work to activate development path of the association.This study has reached the conclusion that the voluntary work is controlling the civil society organizations instead of developmance of government agencies this study has come up with that role of official and non-official actors in achiving locl develoment is neglected in addition to the existence of some legal challenges that hampers the work of civil society organizations. Therefoe the study made several recommendations the most important of it is the necessite of activation the principle of participation between official and non-official actors in achieving local development.